

بِنَا تَقْبَلُ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ

CHECKED - 1963

الحواشي لعمامة
شرح الرحمة
سنة ١٣٥٠ هـ

وَتَبَّ عَيْنِي إِنَّكَ أَنْتَ الرَّحِيمُ

بسم الله الرحمن الرحيم

المهرية التي اكرم علينا بمداينة الاحكام الاحياء والاموات. وعلما مساندا ليرت في الايات
 الحكامات. والصلوة والسلام على من امر بتعلم الفرائض وتعليمها. وبين لنا بالوحي فروعها واصولها
 على الله واصحابه الذين هم الى سبيل الحق راشدون. ويرثون القرون وهم فيها خالدون. اما بعد
 فيقول من هو اقر الورى الى به ذى العطا. محمد عبد العزيز بن محمد عبد الله. المخاطب بنياث خا
 اسكنه الله بجوحة الجنان. ان علم الفرائض مخصوص من بين العلوم بما قاله في فضل الصادق
 المصدق. عليه الصلوة والسلام من الله الودود. تعلوا الفرائض وعلوها الناس فاني امرت
 مقبوض ان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى تختلف الرجلان في الفريضة فلا يجدان من
 يفصل بينهما. وان شرح المنظومة الرجبية كتاب شامل لخلاصة كل مبسوط واف. ونصاب كامل
 من خزنة كل متحيكاف. توجه الى شرحه كثير من محو المحققين. وشتم من الكلاء والمدققين
 ولكن بقي بعد بعض خرائد عويصاته تحت الاستار. وما وقع بمري من طلاب القهوم وما استمها ايدي
 الافكار فتوجهت الى شرح هذا الكتاب. افاة للطلاب بفهم مغلفات الابواب. وقد اردت
 فيه بواقيت القوائم. وقد وضعت في كيسة الدرر والفرائض كثيرا منها التي قد خلت عنها الشروح
 ومعدبة منها زبدت للتفصيل والوضوح ثم لما تيسر اتمامة فضل الاختتام خاتمه فسميته
 بالخواشي العثمانية على شرح الرجبية وخدمت به اطلحفة من حقان يوشح بذكره صدور
 الكتب الاسفار. ويستغاث باسمه العالي في الاحضار والاسفار. رافع لواء الشريعة الطام
 محي مراسم الخفية النقية البيضاء. غياث الحق والدين. شمس الاسلام والمسلمين. سلطان
 العلوم والعالمين. مظفر الممالك. ومزين المساجد. ظل الله على العالمين. ملجأ
 الافاضل السالكين. الاصف جاه السابغ للدين. صاف الله عن المحدثات والفتن
 السلطان مير عثمان علي خان بهادر فتح جنك لازل الاعلام اقباله عالية. واعاديه من
 بين الخلق غائضة. وقيمة العلوم من اثار تربيتة عالية. واياديه على اهل الحق
 فاقضة. وهو الذي قام بتقوية الدين القويم في زمان ضعفه وقوره. واستقل
 بكماله برفع قصور الشرع في اوان قصوره. واوقد بعد الخمود والاشتعال نور الحق
 نارا. واظهر بعد الانحماة في طريق الدين القويم سلا ومنارا. اللهم كما ايدته
 لاعلاء كلمتك نابذة. وكما نوريت خلدك لنظم مصالح خلقك فخلده. فان وقع في حيز

القبول فهو غاية المقصود ونهاية الغايل والله المستعان وعليه التكلان
وها أنا أشرع في الكتاب مستعيناً بالله الصمد بالصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول الشيخ الامام العالم العلامة وحيد هـ وفريد عصر محمد بن محمد سبط المارديني نعم الله في
مدته الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وسيد المرسلين
وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد فهذا شرح لطيف مختصر على المقدمة المسماة بالرحبية في علم
الفرائض نافع ان شاء الله تعالى فقال اول ما نستفتح المقالات بذكر حمد ربنا تعالى : الحمد لله
علمنا انما : حمد به يحلو عن القلب المعنى : اقول افتتح هذه الارجوزة ببسم الله الرحمن الرحيم

بقوله يقول الخ) واعلم ان هذا الكلام المحقق بعض تلامذة الساج ليسكن قلب المتعلم على ما هو الشأن في مبادئ
الاحوال من معرفة الحق بالرجال ولكن المحققين يعرفون الرجال بالمقال ولنعلم ما قيل انظر الى ما قاله ولا تنظر
الى من قاله (قوله الشيخ) هو من بلغ ذبته الكمال توصيها (قوله العلامة) التاء للبالغة (قوله وحيد) الوحيد
والفريد بمعنى المنفرد اي هو منفرد بالعلم والفضل في زمانه (قوله محمد) هو محمد بن محمد بن احمد بن يونس الدين
الدمشقي الامير المصري الشافعي حجة الله عليه ولد في سنة وعشرين وثمان مائة (قوله سبط المارديني)
اي ابن بنت المارديني من تصانيفه في الفرائض ترتيب المجموع لابي عبد الله محمد شمس الدين بن شرف الدين
الكلاوي المارديني هو جمال الدين عبد الله بن خليل بن يوسف بن عبد الله المارديني والمارديني بلد من بلاد
البحر (قوله نسيم) اي سمع الله في حقه (قوله الله) هو علم للذات الواجب لوجود المستجمع بجميع صفات
الكمال (قوله والعاقبة للمتقين) اي حسن العاقبة للمتقين (قوله والصلاة) هي بمعنى الدعاء اي طلب الرحمة
وتتخرج عن الطلب ذا السند الى الله تعالى (قوله المرسلين) المرسل هو النبي الذي رسل الله في كتاب والنبى
رجل بعثه الله تعالى الى الخلق ليدعوهم الى طريق الحق باظهار المعجزات (قوله الله) الرجل اخص الناس به
قوابله (قوله فهذا) اي المرتبة الحاضرة في الذهن من المعاني الخصوصية المعبر بالالفاظ المخصوصة وتلك
الالفاظ اندالة على المعاني المخصوصة (قوله لطيف) بديع الحسن (قوله مختصر) الاختصار والاتباع
بالمقصود كله بلفظ اقل (قوله بالرحبية) اتقوا اماما ابي عبد الله محمد بن علي بن محمد بن حسين
الرحبي قسورج بالفتحين من مهران وهو منسوب اليها (قوله علم الفرائض) اي على مذهب الشافعي رحمة
الله عليه وهو فقه الوارث وعلم الحساب لوصول الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة والمراد بفقه الوارث
نهم مسائل قسم التركات وتعلم الحساب ادراك مسائل الحساب لوصول الى ما ذكر تحقيقه مركبة من فقه
الوارث وعلم الحساب لوصول في موضوعه قسم التركة بين المستحقين وغايته معرفة ما يخص كل ذي حق من
التركة (قوله نافع) اي هذا المختصر نافع (قلا اول ما الخ) ما مصدرية السين والتاء زائدة فان اي اول
فتنا هنا القول حاصل بذكر حمد ما كنا تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا ثم انجز ما وعد بقوله فالحمد الخ
قال على ما انما) اي على انعامه وحده في القول لئلا يتوهر اختصاصه بشي ونشي (قوله المعنى) اي الجمل
قوله افتتح) اي افتتح هذه الارجوزة ببسم الله الرحمن الرحيم تلفظا لا كتابة وبحمد الله تلفظا وكتابة

ثم بلهم تاسيا بالكتاب العزيز مراده بالاستفتاح الابتداء والمقال امصد قال يقول والالف فيه
 للاطلاق يقال قال يقول قولاً ومقالاً وقوله ومقالته وآلرب اسم من اسماء تعالى لا يقال لغيره
 الامضانا وتعالى اى ارتفع عما يقول المجاهدون علواً كبيراً اى اول ما ابتدئ القول في هذه الاحوال
 بذكر حمد الله تعالى والحمد هو الثناء على المحبوب بحيل صفاته والحمد على النعمة واجب مرادف للشكر
 باللسان والالف في انما للاطلاق وحمد امصد موكد منصوب على المصلية ويجلو مبنى الفاعل
 اى يذهب فاعله ضمير مستتر راجع الى الله تعالى والعمى مفعوله مقصور ويكتب بالياء وهو فقد
 البصر اى حمد يذهب الله به عن القلب العمى وعمى القلب هو الضار في الدين بخلاف عمى البصر
 قال تعالى فانها لا تعي الابصار ولكن تعي القلوب لى في الصدور قال (تم الصلوة بعد السلام
 على نبي دينه الاسلام محمد خاتم رسل ربه وآله من بعده وصحبه) اقوله ثم بعد حمد الله تعالى
 اى بالصلوة والسلام لقوله يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً وقال عليه الصلوة و
 السلام من صل على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له مادام اسوى في ذلك الكتاب وقوله على نبي
 دينه الاسلام هو نبينا محمد خاتم الانبياء والرسل صلى الله عليه وسلم قال تعالى ما كان محمداً ابداً

ايضاً قوله تاسيا اى قذا بالقرآن لانه مفتتح بالبسملة والحمدلة (قوله مراده الخ) اى لنا ظم وانما
 عبر الابتداء بالاستفتاح تفاؤلاً لاقى اول الامر (قوله للاطلاق) اى ان القافية اطلقت عن حرف مقيد لانه
 اى بما الاستدلال بالصوت وليست من بنية الكلمة (قوله المجاهدون) اى المنكرون (قوله الحمد على النعمة الخ)
 واعلم ان الحمد هو الثناء باللسان على الجميل الاختيارى نعمة كان او غيرها والشكر الثناء بقولاً وفعل او
 اعتقاد على انعام النعم فالحمد اهم من الشكر باعتبار كونه في مقابلة النعمة او غيرها بخلاف الشكر فانه
 يختص في مقابلة النعمة واخص منه باعتبار كونه باللسان بخلاف الشكر فانه يكون من قولاً وفعل او اعتقاد
 فينبهها عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الانعام وصدق الحمد بدون
 الشكر في الثناء باللسان بغير الانعام وصدق الشكر بدون الحمد في الثناء بالجنان في مقابلة النعمة
 فالشكر ارحم اراد من مرادف الحمد لشكر مادة التصديق لا الترادف الاصطلاحى (قوله مرادف للشكر)
 اى الحمد مرادف له (قوله حمد) اى الذى في مصراع التثنية من البيت الآخر (قوله وفاعله الخ) هذا على تقدير
 كون الجلاء متعدياً اما على تقدير كونه لازماً فالعمى فاعله فان الجلاء يستعمل لازماً ومتعدياً كما في
 الصراح (قوله فانها) اى القصة (قال بعد) اى بعد حمد الله (قال السلام) اى التحية (قوله لقوله) اى
 تعالى (قوله هو نبينا) واعلم انه قال الله تعالى (ان الدين) المرفى (عند الله) هو (الاسلام) اى الشرع المبعوث
 به الرسل المبني على التوحيد فالارادة من قولنا ناطم رحمة الله عليه نبي دينه الاسلام نبينا صلى الله عليه وسلم
 معنى على ان المطلق ينصرف الى القرى الكامل (قوله قال تعالى) ساق الناطم رحمة الله عليه قوله تعالى ليلا
 لقوله خاتم الانبياء والرسل لان كونه خاتم النبيين يستلزم كونه خاتم الرسل لان النبي اعم من الرسل فتم

احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين ويجوز في عهد الجرح على انه بدل من نبي والرفع على انه خبر
لمبتدأ محذوف اي هو محمد قوله (والله من بعده وصحبه) اي ثم الصلوة والسلام على النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى آله وصحبه وآله صلى الله عليه وسلم بنوهاشم وبنو المطلب على الراي عند الامام
الشافعي رحمه الله عليه والجمهور وصحبه جمع صاحب مضاف الى ضميره صلى الله عليه وسلم ومقره
صاحب بمعنى صحابي هو من لقى النبي صلى الله عليه وسلم وموتاه ومات على الاسلام قلا (ونزل

الله لنا الاعانة فيما توخينا من الابانة) عن مذهب الامام زيد الفرضي: اذ كان ذلك
من اهم الغرض) اقول التوخي بالناء المجمة القصد يقال فلان يتوخي الحق اي يقصده والابانة
الاطهار المذهب في الاصل الطريق ثم استعمل في الاحكام الشرعية وفيها والامام هو الذي يقضي
به في اقواله وزيد هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ابن الصالح ابن سعيد بن خزيمة الصحابي
الانصاري من بني النجار من اكابر علماء الصحابة رضي الله عنهم والفرضي العالم بالفرائض و
الفرض القصد اي ونسأل الله سبحانه وتعالى الاعانة فيما قصدناه من الاظهار والكشف
عن مذهب الامام زيد رضي الله تعالى عنه وارضاه لان هذا من اهم القصد فانه لا يخيب من
سأله قال تعالى واسئلو الله من فضله قال بعض العلماء لم يامر الله بالمشكلة الا ليعطى قال

علماء بان العلم خير ما سعى فيه واولى ماله العبد دعي وان هذا العلم مخصوص بما قد شاع فيه
عند كل العلماء بان اول علم يفقد في الارض حق يكاد يوجد) اقول علما منصوب على انه

الاعم يستلزم ختم الاخص (قوله اي ثم الصلوة الخ) ولوقيل اي ثم الصلوة والسلام على آله وصحبه بعد الصلوة و
السلام على النبي صلى الله عليه وسلم كان اولى (قوله والله صلى الله عليه وسلم الخ) هذا في مقام من الزكوة واما
في مقام الدعاء فهو كل مؤمن (قوله على الراي) وقيل لا دافعة رضي الله عنها وسلمهم (قوله وصحبه جمع الخ)
هذا على راي الاخص واما عند الجمهور اسم جمع لصاحب بمعنى صحابي (قال اذ كان ذلك الخ) اي الابانة عن مذهب
الامام زيد الفرضي وهذا تعليل للتوخي المذكور لما كان مشتملا على امرين احدهما ترجيح علم الفرائض بالنسبة
على غيره وثانيهما ترجيح مذهب زيد رضي الله تعالى عنه بالذكر على غيره فعلى الاول بقوله بان العلم
وان هذا العلم والثاني بقوله وبان زيد اخص الخ (قوله الصحابي الانصاري) كلاهما صفتان لزيد
رضي الله تعالى عنه (قوله الاظهار والكشف) عطف تفسير (قوله فانه لا يخيب الخ) تعليل لسؤالنا
الاعانة من الله تعالى فان من سألها منه وتم وكمل امره (قال علماء الخ) بين اول فضيلة مطلق
العلم وان كان بيان فضيلة علم الفرائض كافيا في اثبات المقصود اشعارا على كمال فضيلة
علم الفرائض باشماله على فضيلة مطلقة وعلى فضيلة نفسه.

له الحاشية المتعلقة بقوله ايضا في محله وسطها

مفعول لاجله وهو علة لقوله اذ كان ذلك اهم الغرض وعلته لقوله توخينا الخ والعلم خلا الجمل
وبان العلم متعلق بقوله علما والفيه للعموم حتى يشتمل كل علم لقوله سعي ودعي بنيان لما لم
يسم فاعلم بفضل العلم وخيرته اشهر من ان يذكر قال الشافعي رحمه الله عليه وغيره طلب العلم
افضل من صلاة النافلة وليس بعد الفريضة افضل من طلب العلم اهـ والاحاديث في فضل
العلم كثيرة مشهورة ففي الصحيحين من روايت ابن مسعود رضي الله عنه لاحد الاثني عشر
رجلا اتاه الله ما لا فسلطه على هلكته في الخير ورجل اتاه الله حكمة فهو يقضي بها ويعلمها
الناظر قال صلى الله عليه وسلم من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين وقوله وان هذا العلم
اعلم علما بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص بانراوله علم يفقد في الارض شار هذا
الكلام الى ما رواه الحاكم وغيره من حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تعلموا
الفرائض وعلموها الناس فاني امرت مقبوض وان هذا العلم سيتبعض وتظهر الفتن حتى يختلف
الرجلان في الفريضة فلا يجدان من يفصل بينهما صححه الحاكم وغيره وحسنه المتأخرون وروى
ابن ماجه بسند حسن عن ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعلموا
الفرائض فانها من دينكم وانها نصف العلم وانراوله علم ينزع من امتي وقوله لا يكاد يوجد
اي يقرب من عدم الوجدان لان كاد من افعال المقاربة وظواهر الاحاديث شاهد بانها يفقد حقيقة

قال (وان زيدا خص لا محالة بما جاءه خاتم الرسالة) من قوله في فعله منبها في ارضكم زيد
فما هيئ بها فكان اولي اتباع التابعي لا سيما وقد نجاه الشافعي (اقول وان زيدا معطوف
ايضا على قوله بان العلم اي ونزل الله الامانة على ما تصيدناه من الاطهار والكشف عن مذاهب زيد

(قوله والعلم) وهو صفة تجلي بها المذكور لمن قامت هيبة اي تنفع ويظهر ما يذكر يمكن ان يبعد عنه موجودا كان
ومع ذلك ما يشتمل اذ ذلك الحواس اذراك العقل من التصويرية والتصدقات ليقينية وغير اليقينية (قوله
والفيه الخ) اي حرف التعريف في قوله العلم للاستغنى (قوله لاحد) اي لا غبطة وهي تمنى مثل ما للغير مع بقاء
نعمته الغير عليه الاحد للعموم في الشرع هو تمنى نوال النعمة اقيم عنه سواء امتناها لنفسه ام لا (قوله اي علما) يعني
بان ناول هذا العلم معطوف على ان التقى في الشعر السابق (قوله فاني امرت الخ) اي فانا رجل ساموت (قوله انما المراد
اي العلم بالفرائض نصف العلم اما الاختصاص به باحدى حالتي الانسان دون سائر العلوم فانها مختصة بالحياة
واما التي غيب في تعليمه تعلمه لكونه امرها رقيقا غير ذلك (قوله اي يقرب الخ) الظاهر انه ان يقال اي لا يقرب
من الوجدان لان الناقية واحدة على كاد لا يوجد في وجود في هذا التفسير ما لا يوجد في تفسير الشارح
رحمة الله عليه من لم يلقه كما لا يخفى (قوله بانها يفقد الخ) ويمكن ان يقال انه ينزع بموت اهله لانه ينزع
حقيقة (قال حبه) فعلم ما من عقل الاخر فاعلم خاتم الرسالة والحياة العلية (قال ارضكم زيد) اي اعلمكم بعلم
الفرائض زيد (قال انا هيئ بها) اي كيف يشاء شهادة خاتم الرسالة (قال التابعي) التابعية التامة او بمعنى

رضى الله عنه لا جرم لنا بان العلم خير ما سعى اليه الانسان واعلمنا بان هذا العلم وهو علم الفرائض مخصوص من بانه
 اول علم يفقد في الارض واعلمنا بان زيد رضى الله عنه خص من بين الصحابة رضى الله عنهم بانهم بانهمنا
 عليه النبي صلى الله عليه وسلم من فضيلته وعلمنا انه امثل من غيره في علم الفرائض من قوله افرضكم
 زيد وناهيك بهذه الشهادة له من سيد البشر خاتم الرسل صلى الله عليه وسلم وناهيك
 بمعنى حبك وتاويلها بانها غاية تمنالك عن طلب غيرها قاله في الجمل فكان السيد زيد بن
 ثابت اولي بان يتبعه التابعون ويقلده المقلدون في الفرائض لاسيما وقد نجاه الشافعي
 رحمه الله عليه اى مال الى قوله موافقة له في الاجتهاد ولم يتابعه مقلدا له من غير نظر واجتهاد
 بل بعد النظر والاجتهاد حتى انه يختلف قوله حيث اختلف قول زيد رضى الله عنه قال (فهاك فيه
 القول عن ايجاز: مبلى عن وصمة الالغاز) اقوله هالك اسم فعل بمعنى خذ والكاف فيه
 للخطاب والايجاز تقليل اللفظ والوصمة واحد الوصم وهو اسم جنس بمعنى العيب
 والالغاز جمع لغز وهو الامر الخفى ومعنى البيت فخذ القول في علم الفرائض قولاً قليلاً
 واضحا كثيراً المعنى مبرأ عن عيب الالغاز وعن عيب الخفاء .

باب اسباب الميراث

اقوله الاسباب جمع سبب وهو في اللغة ما يتوصل به الى غير من في الاصطلاح ما يلزم من وجوده
 الاصطلاح وهو من لقي الصحابي ومناومات على الاسلام (قوله ايضا) اى كان قوله وان هذا العلم معطوف
 عليه (فالاسباب الميراث) واعلم انه يتعلق بتركه الميت حقوق خمسة مرتبة الاول الحق المتعلق بعين التركة كالزوجة
 بان تكون التركة موهوبة بعوض الدين والثاني مونة التكفين بالمعروف والثالث الديون المعلقة في الذمة
 والرابع الوصية لغير الوارث فتتقدم من ثلث الباقي بعد اداء الدين لا من ثلث انكل لانه يرد على جميع الباقي
 بعد اداء الدين فيفضى الى حرمان الورثة اما اذا كانت الوصية للوارث فلا يمتنع شيئا الا ان اجازتها الورثة بعد
 موت الموصي ولا اعتبار لاجازتهم قبل موته والخاص بالارث فيقسم الباقي بين الورثة فيبدل باصحاب القروض
 ثم العصباء ثم المعقوك اذا كان او انفى ثم عصبته النسبية بنفسه ثم معتقة ثم عصبته النسبية بنفسه هكذا
 ثم الورثة على ذوى القروض النسبية ثم ذوى الارحام فان لم يكن ذوى الارحام صرفت التركة في صالح المسلمين
 وثياب من ثوبى ذلك ويجوز له اخذ منه بقدر حقيقته ان كان له حق في بيت المال وان لم يكن له ثوبى
 واسبابا وموانع كما ان اسباب والموانع فذكرها الذم منتهية عند ما اما الاركان خمسة مودث وورث وحق
 مودث واما الشرط فثلاثة ايضا موت المورث وحياة الوارث بعد واما بالجهة التي به يورث وهو مختص
 بالقضاء (قال الميراث) وهو يطلق بمعنى المورث والارث وهو المقصود بالترجمة والارث لغة البقاء واستقلال
 الشئ من قوم الى اخره شرعا حتى لا يرد للغير يثبت لمستحق بعد موته من كان له ذلك لاسباب مخصوصة
 (قوله في الاصطلاح) اى في اصطلاح علم الفرائض (قوله ما يميز من الخ) اى يميز من وجوده وجود شئ اخر
 ومن عدمه عدم شئ اخر ولذا انه قيد الوجود العدمي بالوان هذا الوجود به لانه قد لا يلزم من وجود السبب وجود
 المسبب لمرض مانع او تخلف شيط كان اقرب بالانابة قتلا وسدتم تحقق حياة الوارث بعد موت

هذا هو الاسباب المتعلقة بغيره في وسطه

الوجود من عدمه لعدم لذاته والناظر رحمة الله عليه لم يترجم في الارجوزة شيئا و
انما ترجمها الناس بـ بوبوها فكان ينبغي لمن بوبوها ان يقول باب اسباب الميراث ومما
قال (اسباب ميراث الوري ثلاثة: كل يفيد به الوراثة: وهي كاح وولاء ونسب فيما
بعدهن للوارث سبب) اقول اسباب الارث المجمع عليها ثلاثة: كل واحد منها يفيد به
اى صاحبه وهو المتصف به الوراثة ما لم يمنع مانع وهو النكاح وهو عقد الزوجية الصحيح ويرث
به الزوج والزوجة والزوجات والولاء بفتح الواو والمد وهو عصوبة سببها نعمة المعتق
على عتيقه ويرث به المعتق ذكر اكان اراقتى وعصبة المعتق المتعصبون بانفسهم و
النسب وهو القرابة ويرث به الابوان ومن ادلى بهما والادلاء ومن ادلى بهما وقوله
الورى المراد به هنا الادميون والورى فى الاصل الخلق وقوله (ما بعدهن للوارث سبب
اى ليس بعد هذه الاسباب الثلاثة سبب يجمع عليها ولا يختلف فيه عندنا الا في بيت
المال وان كان سببا رابعا على الاصح فى اصل مذهبنا فقد طبق المتأخرون على اشتراط

لما في حاشية المتعلقة بقوله لا يرث المال في نسخة ٩ وسط ١٣

الموت وذلك لا يقدح فى كونه سببا لان لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن موجب المختلف لكان وجوده مقتضى
لوجود السبب واما قيد عدمه به لانه قد لا يلزم من عدم السبب عدم السبب لوجود سبب آخر كان فقدت
القرابة ووجد النكاح وذلك لا يقدح فى كونه سببا لان لو نظر الى ذاته مع قطع النظر عن وجود سبب
آخر لكان عدمه مقتضى عدم السبب (قوله فكان الخ) لان الناظم رحمة الله عليه يترك اسباب الميراث
موانعه (قال اسباب ميراث الوري الخ) هذه الاسباب على ثلاثة اقسام قسم يورث به من الجانبين وهو
النكاح وقسم يورث به من جانب واحد هو الولاء وقسم يورث به تارة من الجانبين كالابن مع ابيه واخرى من جانب
واحد كابن الاخ مع عمته وهو النسب وهذا مبني على عدم توريث ذوى الارحام والا فالنسب يورث به من
الجانبين (قوله المجمع عليها) اى المتفق عليها واما المختلف فيها فانبعة نرياً دقة بيت المال المنتظم (قوله به)
اى بسبب الوراثة (قوله الوراثة) مفعول ثانى يفيد (قوله النكاح الخ) وهو سبب الارث وان لم يحصل به
ولم يلاخلوه وخرج بالصحيح الفاسد لا توارث به عندنا (قوله وهو عصوبة) اى صفة تثبت للمعتق و
عصبة مجرى عتيقه (قوله وهو القرابة) اى الابوة والامومة والادلاء باحدهما (قوله ومن ادلى بهما) وهم
الاخوة والاقوات والاعمام والعمات والاخوان والخالوات واوالادهم والجداد والجذات (قوله
من ادلى بهم) وهم الادلاء والادلاء (قوله الثاني) اى الخلق (قوله اى ليس بعد هذه الاسباب الثلاثة الخ) اقول
بأن الله التوفيق ويبيده انما التحقيق ان المتأخرين من كلام الشارح ان الخلاف فى كون بيت المال ارثا عند كونه
منتظما فحاصل كلامه انه لو كان منتظما يكون وارثا على الاصح ومقابلته لا يكون وارثا واما لو كان غير
منتظما لا يكون وارثا بلا خلاف كما هو مصرح فى حاشية البقرى على هذا الشرح المتعلقة بقوله الشارح
لا يختلف فيه عندنا ولهذا صنف سبب الارث المختلف فيه لفقد شرط وهو عدم انتظامه لحصولها من
منه الى قوله عيسى عليه السلام ولو قلنا ان الخلاف عند كونه غير منتظم اى لو كان غير منتظم يكون وارثا
على اصل المذهب ومقابلته لا يكون وارثا على ما اتفق به المتأخرون واما لو كان منتظما يكون وارثا بلا خلاف
كما هو مذكور فى القيمة القاطعة العلامة الشافعية مع شرحه للرحبية فعلى هذا لا يصح نفى

انتظام بيت المال فنقله ابن سراقه وهو من المتقدمين عن علماء الامصار اهر وقراستنا
من انتظامه الى ان ينزل عيسى عليه السلام فلذلك نقاه الناظم قال (ويمنع الشخص من

الميراث : واحدة من علل ثلث : رقوة قتل واختلاف دين : فافهم فليس الشك كاليقين
اقول ويمنع الشخص الوارث من الميراث بعد تحقق سببه ثلث علل اذا اتصف الوارث
بواحدة منها امتنع ارثه وتسمى موانع الارث المانع الاول الرقي بجميع انواعه فلا يرث
الرقيق قنا كان او مديرا او مكاتبا او مبعضا او معلقا عتقه بصفة او موصى بعتقه او امر
ولد لان موجب الارث الحرية الكاملة ولم توجد فلا يرث الرقيق ايضا لانه لا مال له الا
المبعض فانه يرث عنه جميع ما ملكه ببعضه الحر فيكون جميعه لو ارثته على الاصح وهذا
القسم خارج من عبارة الناظم فان الوارث فيه ليس برقيق المانع الثاني القتل فلا يرث
القاتل مقتوله سواء قتل عمدا او خطأ بحق او غير او حكم بقتله او شهد عليه بما يوجب القتل
او تركى من شهد عليه الاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل من تركته المقتول

سبب الارث المختلف فيه لكونه وارثا مع كونه غير منتظم على اصل المذهب فان الله اعلم بالصواب واليه
المرجع والمآب (قوله لأن) تعليل لنفي سبب الارث المختلف فيه (قوله انتظام بيت المال) والراد بالانتظام ان
يصرف لتركته في مصادرها الشرعية (قوله نقاه) اي بقوله ما بعد من المواريث سبب (قوله يمنع) الموانع من
الارث ستة اقصرها الناظم منها على ثلاثة : والرابع الردة وهي قطع الاسلام فلا يرث ولا يرث المرتد ولو اثنى من
المسلمين والكفار ولو عاد الى الاسلام قبل قسمة التركة وماله في سواء اكتسبه في حال الاسلام والردة والخمس
الاختلاف بالحراية والذمة فلا توارث بين حربي ودمي الشاسن المدرك الحكيم وهو ان يلزم من التوريث
عدمه كما اذا اقراخ حاتم بن الليث فثبت نسبه ولا يرث وقد ادرج بعضهم للرابع والخمس في الثالث و
فسره باختلاف الدين بانقطاع المولاة وعدا الموانع اربعة (قوله سببه) اي الارث (قوله الرقي الحر) حاصله
ان الرقي وهو عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر ويكون بجميع انواعه ما قلنا لا يرث اذا كان في الوارث واما
اذا كان في المورث فلا يكون من الموانع واما عدم توريث الرقيق غير فلفقدان ركن الارث وهو الحق المورث
الوجوه الرقي ولما كان البعض يملك ببعضه الحر يورث غيره (قوله فلا يرث الحر) لانه لو ورث لكان ما
يرث ليدوه وهو اجنب من الميت (قوله لان موجب الارث الحر) المتبادر من كلام الشارح ان الحرية الكاملة
سبب للارث ولما لم توجد في الرقيق فلا يرث بجميع انواعه وفيه نظر لان علته عدم كون الرقيق وارثا
وجود المانع الذي هو الرقي بعد تحقق سبب الارث لانشاء السبب على ان الحرية الكاملة ليست من اسباب
الارث (قوله البعض) هو من يكون بعضه حرا وبعضه قبيحا (قوله الحر) صفة للبعض (قوله على الاصح) ومقابلته بين ورثته و
ماله ببعضه على نسبه الرقي طهيرة (قوله هذا القسم الحر) اي البعض المورث بهذا دفع لما يقال من ان البعض يوجد
فيه الرقي وهو من موانع الارث فلا يكون مورثا بان الرقي بجميع انواعه من موانع الارث اذا تحقق في الوارث
فلا الرقي الذي يوجد في البعض المورث ليس من موانع الارث فلا يكون عبارة الناظم رحمة الله عليه شاملا
له ولما عدم توريث العبد الذي ليس ببعضه حرا فلفقدان المال الذي هو ركن الارث (قوله المانع الثاني القتل
الحر) حاصله ان القاتل مانع من الارث اذا تحقق في الوارث من جهة الاتباع واما اذا تحقق فيه من جهة الوقوع فلا

سبب الارث المختلف فيه لكونه وارثا مع كونه غير منتظم على اصل المذهب فان الله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (قوله لأن) تعليل لنفي سبب الارث المختلف فيه (قوله انتظام بيت المال) والراد بالانتظام ان يصرف لتركته في مصادرها الشرعية (قوله نقاه) اي بقوله ما بعد من المواريث سبب (قوله يمنع) الموانع من الارث ستة اقصرها الناظم منها على ثلاثة : والرابع الردة وهي قطع الاسلام فلا يرث ولا يرث المرتد ولو اثنى من المسلمين والكفار ولو عاد الى الاسلام قبل قسمة التركة وماله في سواء اكتسبه في حال الاسلام والردة والخمس الاختلاف بالحراية والذمة فلا توارث بين حربي ودمي الشاسن المدرك الحكيم وهو ان يلزم من التوريث عدمه كما اذا اقراخ حاتم بن الليث فثبت نسبه ولا يرث وقد ادرج بعضهم للرابع والخمس في الثالث وفسره باختلاف الدين بانقطاع المولاة وعدا الموانع اربعة (قوله سببه) اي الارث (قوله الرقي الحر) حاصله ان الرقي وهو عجز حكيم يقوم بالانسان بسبب الكفر ويكون بجميع انواعه ما قلنا لا يرث اذا كان في الوارث واما اذا كان في المورث فلا يكون من الموانع واما عدم توريث الرقيق غير فلفقدان ركن الارث وهو الحق المورث الوجوه الرقي ولما كان البعض يملك ببعضه الحر يورث غيره (قوله فلا يرث الحر) لانه لو ورث لكان ما يرث ليدوه وهو اجنب من الميت (قوله لان موجب الارث الحر) المتبادر من كلام الشارح ان الحرية الكاملة سبب للارث ولما لم توجد في الرقيق فلا يرث بجميع انواعه وفيه نظر لان علته عدم كون الرقيق وارثا وجود المانع الذي هو الرقي بعد تحقق سبب الارث لانشاء السبب على ان الحرية الكاملة ليست من اسباب الارث (قوله البعض) هو من يكون بعضه حرا وبعضه قبيحا (قوله الحر) صفة للبعض (قوله على الاصح) ومقابلته بين ورثته وماله ببعضه على نسبه الرقي طهيرة (قوله هذا القسم الحر) اي البعض المورث بهذا دفع لما يقال من ان البعض يوجد فيه الرقي وهو من موانع الارث فلا يكون مورثا بان الرقي بجميع انواعه من موانع الارث اذا تحقق في الوارث فلا الرقي الذي يوجد في البعض المورث ليس من موانع الارث فلا يكون عبارة الناظم رحمة الله عليه شاملا له ولما عدم توريث العبد الذي ليس ببعضه حرا فلفقدان المال الذي هو ركن الارث (قوله المانع الثاني القتل الحر) حاصله ان القاتل مانع من الارث اذا تحقق في الوارث من جهة الاتباع واما اذا تحقق فيه من جهة الوقوع فلا

شيء صحه ابن عبد البر ويروى في القول قائله بلا خلاف كما اذا جرح الولد باه جرحا يفضو به الى الموت ثم مات الولد الجرح قبل سيرة الجرح فان الاب يرث الولد لقائله قطعاً وهذا خارج عن نطاق المناظرة لانه لا يسمى قاتلاً والمانع الثالث اختلاف الدين بالاسلام والكفر فلا يرث المسلم الكافر ولا يرث الكافر المسلم كما ثبت في الصحيحين وغيرهما ودخل القسمان في عبارة المناظرة لان اختلاف الدين حاصل فيهما وتوارث الكفار بعضهم من بعض لان الكفر كله ملته واحد

باب الوارثين من الرجال فانهم

اي الوارثون بالاسباب الثلاثة السابقة وهي النكاح والولاء والنسب قال (الوارثون

من الرجال عشرة في اسماءهم معرفة مشتهرة بالابن وابن الابن هما نزلان والاب والجد له

يكونه اذ من ادرث كما مثله الشارح رحمه الله عليه فالقتل مانع للقائل لا للقول (قوله القائل) هو من له دخل في القول لو كان بحق (قوله هذا) او شبهه عند (قوله يرث المقتول الخ) لان القتل مانع للقائل لا للقول (قوله هذا) اي مقتول الوارث من القاتل (قوله فلا يرث) اي هو مانع من الجانبين (قوله كما ثبت الخ) هو في اصولي الله عليه السلام لا يرث المسلم الكاذب لا الكافر المسلم (قوله القسمان) اي عدم ارث المومن من الكافر والكافر من المومن (قوله من النكاح) اي من النساء من النكاح رجمة الله عليه يذكر النساء الوارثات ايضا (قال الوارثون الخ) واعلم ان الوارثين ثلاثة مناصب اصحاب لقروضهم الذين لهم سهام مقدسة والعصبية وهم من يأخذ جميع المال اذا تفرق من اصحاب القروض ما يفضل عنهم اذ اجمع ويستقطع عند احوالهم جميع المال الا في الاكثنية والمشاركة وذوي الارحام وهم الذين لهم قرابة وليسوا بعصبية ولا ذويهم اما اصحاب القرض فانما عشرة نفر اربعة من اربان ثم الزوج والام والاب والجد الصحيح وان علا ثم ان من الله اربع من الام والزوجة والاخت لابوين والاب والام والبنت وبنت الابن وان نزل بها محض الذكور والجدرة الصبيجة ثم اصحاب القروض قسم منهم ثم بالقرض حصة وهو الام ولداتها والزوجان والجدرة وقسم يرث بالقرض مرة وبالعصبية اخرى لا يجمع بينهما وهو البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاب وقسم يرث بالقرض مرة وبالعصبية اخرى يجمع بينهما مرة وهو الاب والجد اما العصبية فالابن وابن الابن وان نزل بمحض ذرية والاب والجد وان علا والاخت من الاب وابنه وان نزل بمحض الذكور والعم من الاب وابنه والعم لاب ميت وابنه وهلم الى ماشاء الله وذو الولاء وعصبته النسبية بنفسه وهكذا او البنت وبنت الابن والاخت لابوين والاب واما ذوي الارحام فالولد البنات وبنات الابن وان نزل كل منهما والاجداد والجدات الساقطين وان علا كل منهما واولاد الاخوات وبنات الاخوة مطلقا وبنات الاخوة لام وان نزل كل منهما والاعمام لام والعمات والاخوال والخالات مطلقا واولادهم وبنات الاعمام من الاب وان نزلوا ثم عمومة ابوين وقولتهما وارادهم وهكذا قال معرفة مشتهرة) اي عند القرضيين (قال ما نزل الخ) ولا يفقيه الاطريق الا في ثمانية اي هما نزل الابن بمائة نوبت جات بمحض الذكور فخرج بذلك ابن بنت الابن ونحوه قال الجرح له واعلم ان الميت اذ اراد ان ينصير بمحض ذرية الى الميت المفهوم من ثمة ثم وان الجرح يطلق على اب ثقب واب لا يكون اب الام من اصحاب القروض وعصبات مع انه من ذوي الارحام الا ان يقال ان الجرح حقيقة هو اب الاب فيمكن ان يرجع انصهر الى الاب ولا الجرح من قبل الاب وهو الجرح الصحيح الذي لا تدخل في نسبته الى الميت انش فلا يكون اب الام منها

هذا هو الذي ينبغي ان يتفكر فيه في هذه المسئلة

وان علاء والاخ من اى الجهات كانا قد ائزله الله به القران ابن الاخ اى اى جهة

تاسمع مقالا ليس بالكذب والعمر ابن العم من ابيه فاشكر لذي الايجاز والتبسيط والزوج
والمعتق ذوالولاء بحملة المذكور عولاء اقول الوارثون الجمع على انهم من الذكور عشرة وهم
الابن وابن الابن وان تزاد الاب والجد ابوالاب وان علاء والاخ سواء كان شقيقا و لابا وكلام
فان القران العظيم نزل بتوريثهم مطلقا واذا اختلف لقدموروث باختلاف جهاتهم وابن الاخ
المدنى الميت بالاب مع الام او بالاب وحده والعلم من الاب ابن العم من الاب سواء كان من الاب
مع الام ومن الاب وحده والزوج والمعتق والمراد بالمعتق من ذوالولاء من المعتق وعصبته
الشعبه وينقسم وهذه طريقة الاختصار في عقائهم اما طريقة البسط فيعد منهم خمسة عشر الابن
وابنه والاب وابوه والاخ الشقيق والاخ من ابيه والاخ من الام وابن الاخ الشقيق وابن الاخ من الاب
وابن العم الشقيق وابن العم للاب وابن العم الشقيق وابن العم من الاب والزوج وذوالولاء قاله والوارثات من

النساء سبع لم يوطأن من غيرهن الشرع بنت وبنت ابن وامر مشقة وزوجة وجد ومعتقة
والاخ من اى الجهات كانت فله من ماله من يانته الوارثات الجمع على توريثهم من الاناث
سبع لم يرد من الكتاب ولا من السنة توريث غيرهن وهى البنت وبنت الابن وان نزل ابوها
والام والزوجة والحيدة على تفصيل فيها والمعنة والاخت من اى الجهات سواء كانت

ذوالولاء اى الجدة المذكور (قال الاخ من اى الجهات اخر) اى سواء كان من جهة الاب والام او من جهة
الام والاب والام نفي قوله تعالى وان كان ربه يورث بطلان او امرأة وله اخ او اخت الآية اى من
الا كما قرئ بفتح شواذ وما اخ لابوين والاب نفي قوله تعالى في اخر سورة النساء وهو يشهد ان له كبر
الحاقد رة (الميت بالاب) والاخ الميت بالام احد اربع الامم يخرج بر ابن الاخ كمن نازله من ذوالولاء
قال من ابيه اى حال كون العم من ابيه ميت يعنى الاخ الشقيق والاب الميت (قال والمعتق الخ) اى
ذكا كان وان نفي ولما كان المراد بالمعتق المعتق وعصبته المتعصبون بانفسهم بقوله ذوالولاء (قولي
ابو الاب) فله من ماله من اى جهة من اى الام (قال مشقة) وهى نصف الام ومشتق من اشق اذا خاف قاله
انا كما قبل في اهلنا مشقتين اى خاتمتين والام من شأنها ذلك (قال وزوجة) يانته امتاء هو اى
القرائن للتمييز بين الزوج والزوجة وان كان الاصل الاصل تركها كما فى قوله تعالى اسكن انت وزوجك
الجنة (قال ومعتقة) اى كذا اعصبتها المتعصبون بانفسهم كما سياتى (قوله وان نزل ابوها) اى
بمحض الذكور (قوله والحيدة الخ) واعلم ان الحيدة الصحيحة من اصحاب الفروض وهى التى لا يدخل
فى نسبتها الى الميت ذكربين انثيين كالمدينة بمحض الاناث فتكون من قبل الام وبمحض
الذكور او بمحض الاناث الى محض الذكور فتكون من قبل الاب واما الحيدة الفاسدة التى
يدخل فى نسبتها الى الميت ذكربين انثيين فهى من ذوى الارحام

شقيقة أو لأب ولأم ويوصف الأم بقوله مشفقة لا يخفى ما فيه من المناسبة وقوطة لقوله ومعتقة
لأجل المقابلة وقوله عدتهن بانت أي ظهرت وهذه طريقة الاختصار وعدتهن بطريق البسط عشرة
البنت وبنت الابن والأم والجدة من قبيلها والجدة من قبل الأب الاخت الشقيقة والاخت للأب
والاخت للام **باب الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى** الزوجة والمعتقة

أقول الفرض جمع فرض وهو في اللغة القطع والتقدير والبيان وفي الاصطلاح جزء مقدس من التركة قال
واعلم بأن الأثر نوعان هما: فرض تعصيب على ما قسمنا: فالفرض في نص الكتاب ستة: الفرض في
الأثر سواها البتة: نصف ربع ثم نصف الربع: والثلث والسدس بنص الشرع: والثلاثان وهما
التمام: فاحفظ لكل حافظ امام: أقول الأثر المجموع عليه نوعان أثر بالفرض وأثر بالتعصيب كالثلث
لها فالفرض في نص الكتاب الفريضة لسايع لها في القرآن العظيم وأبنت القطع والفروض الستة هي
النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وكلها بنص الشرع أي القرآن نعم لنا فرض سايع
ثبت بالإجماع وهو ثلث الباقي للجد في بعض أحواله مع الأخوة ولما نفع من بين الفروض شرع في بيان
مستقيها **باب من له النصف** فتال

فالنصف فرض خمسة أفراد: الزوج والأب والأم والأخت من الأولاد وبنت الابن عند فقد البنت: والأخت في
قوله لا يخفى الخ لا ينفك عنها إلا الشقيق أي الإخوة على الولد (قوله عز ومقد) أي التعصيب لمعد الأولاد خاص شرعا الذي لا
يزال بالأب والجد ولا ينقص إلا بالعول (قال نصف) هو المذكور في ثلاث مواضع حيث قال تعالى وأزواجك وأزواجك
النصف وقال تعالى لكم نصف ما ترك أزواجكم وقال تعالى وله أخت فلها نصف ما ترك (قال ربع) وهو المذكور في
الموضعين حيث قال تعالى فلكم الربع مما تركن ولهن الربع مما تركن (قال ثم نصف الربع) أي الثلث وهو المذكور في
موضع واحد حيث قال تعالى فلهن الثلث مما تركن (قال والثلث) وقد ذكر مرتين حيث قال تعالى فلهن الثلث وقال تعالى
فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث (قال والسدس) وهو المذكور في ثلاث مواضع حيث قال تعالى ولأبوين
لكل واحد منهما السدس وقال تعالى فإن كان له أخوة فلا منه السدس وقال تعالى وله أخ وأخت فلكل واحد منهما
السدس (قال والثلثان) قد ذكر مرتين حيث قال تعالى فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وقال تعالى فإن
كانتا اثنتين فلهما الثلثان (قوله والفروض ستة) ويعبر عن هذه الفروض تارة على طريقة التدرج بالثلاثين
ونصفها ونصف نصفها والنصف ونصف نصف نصفها ونصفها وتارة على طريقة التدرج بالسدس ونصفها ونصف
نصف نصفها والثلث ونصف نصف نصفها وتارة على طريقة التوسط بالثلث ونصف نصف نصفها والربع
ونصفها ونصف نصفها (قوله شرع الخ) واعلم أن الناظم رحمه الله عليه ذكر كل فرض من الفروض الستة ثم ذكر المستحقين
لكل منها مقرونة بشروط الاستحقاق وكان الأحسن أن يذكر أحوال كل واحد من أهل الفروض لأن غاية علم
الفرائض معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة وهذه المعرفة يسهل حصولها من معرفة أحوال كل واحد من أهل
الفرض بخلاف ما ذكره الناظم رحمه الله عليه فإن غاية علم الفرائض لا يسهل حصولها ما ذكره كالأخفى ومن ثم تذكر
في هذه الحواشي أحوال كل واحد من أهل الفروض في أول موضع يذكر الناظم رحمه الله عليه (قال الزوج) ولم
حالة الزوج مع الولد من الزوج الوارث أو من غيره ولو من زنا أو مع ولد الابن وإن نزل بحفظ المذكور والنصف
عندهما (قال والام من الأولاد) ولها أحوال الثلث النصف الواحدة والثلثان لا اثنتين فصاعداً عند عدم
الابن ومعه للذكر مثل حظ الأنثيين فهو يعصها أو لا تبنت الابن) ولها أحوال السبع النصف الواحدة عند عدم

له الماشية المتعلقة بقوله والأخت في صفحة ١٣ وسطها ١٢

مذهب كل منفق: وبعدها الأخت الق من الأب: عندنا أفرادهن عن معصب: أقول هذا شروع في فكر
 من يستحق الفرض فالنصف فرض خمسة منفردين وهم الزوج عندنا أفرادهن عن الولد وولد الابن سواء
 كان ذكرا أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو من زنا أو فرض البنت الواحدة وبنت الابن عندنا فقد
 البنت والأخت الشقيقة والأخت من الأب عندنا فقد الشقيقة وأما ترث كل واحدة من هذه
 الأربعة النصف عندنا أفرادها ممن يعصبها من الذكور فقوله أفراد راجع إلى الخمسة والزوج لا يكون
 إلا واحدا ولما الأربع الباقيات فلا يفرض كل واحدة منهن النصف إلا إذا كانت منفردة عن
 الولد وابن الابن والثلاثان للثنتين فصاعدا المتساويات في الدرجة عندنا مع ما زاد من الواحدة
 فكثر المتساويات في الدرجة مع البنت الواحدة وعد ما لابن وابن الابن ومع ابن الابن سواء كان أخا أو
 ابن أمها يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ويستقطن بالابن ولا يرثن مع البنتين إلا أن يكون معهن أو
 أسفل منهن فلام يعصب من كانت مجذأة ومن فوقه من لم تكن ذلت سهم ويكون الباقي بعد نصيب البنتين
 بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ثم أعلم أن بنات الابن العائلات بالنسبة إلى الساتلات كبنات الصليبية
 بالنسبة إلى بنات الابن كما سيصريح الشارح رحمة الله عليه فيما سيأتي (قالوا الأخت) أي لا يورث ولها
 النواصب الست النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فصاعدا عندنا الولد وولد الابن وان نزل
 بمحض الذكور والأب والجدة وان علا والاخ لا يورث ومع الاخ لا يورث يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ومن
 الباقي مع البنات وبنات الابن فيصرون معهن عصبة ويستقطن بالأب والابن وان نزل بمحض الذكور و
 يقاسمن الجدة قالوا الأخت الق من الأب) ولها احوال تسع النصف للواحدة والثلاثان للثنتين فصاعدا
 عندنا الولد وولد الابن وان نزل بمحض الذكور والأب والجدة وان علا والاخ لا يورث ولا يرث الأخت
 لا يورث ومع الاخ لا يكون للذكر مثل حظ الأنثيين ولكن السدس مع الشقيقة الواحدة إذا لم
 تكن عصبة مع البنات أو بنات الابن ولا يرثن مع الشقيقتين إلا إذا كان معهن اخ لا يكون
 الباقي بعد نصيب الشقيقتين بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ولكن الباقي مع البنات وبنات الابن
 فيصرون عصبة معهن ويستقطن بالابن وان نزل بمحض الذكور والأب والاخ لا يورث وبالأخت لا يورث
 إذا صادت عصبة مع البنات أو بنات الابن ويقاسمن الجدة (قالوا عن معصب) أي الذي يورث من
 في الدرجة والأدلاء فلا يعصب ابن الابن البنت وابن الابن بنت ابن لعدم المساواة في
 الرتبة ولا يعصب الاخ لا يورث الأخت لأب والاخ لأب الأخت لا يورث لعدم المساواة في الأدلاء وان
 تساوى في الرتبة (قوله الزوج) حاصله أن الزوج لا يستحق النصف إلا بشرط عدمي وهو عدم الولد وولد الابن
 وان نزل بمحض الذكور (قوله وولد الابن) وان نزل بمحض الذكور (قوله سواء كان الذكر) يعني أن الولد
 بمحض المولود فيشتمل الذكر والأنثى (قوله من الزوج) أي الوارث (قوله فرض البنت الخ) الظاهر أن
 لفظ الفرض وقع سهوا من قلم النسخين والبنت عطف على الزوج وهي مع المعطوفات الشجر للبنت ولا يصح
 عطف فرض البنت على قوله فرض خمسة لئلا يلزم على ذلك أن يستحق النصف زائد على خمسة وهو
 باطل وحاصله أن البنت لا تستحق النصف إلا بشرطين عدمي وهما عدم المساواة والعصب وأن
 بنت الابن لا تستحق إلا بثلاث شروط عدم المساواة والعصب والحاجب من الابن والبنت وان الاخ

هذه هي الحالة في النسخة

يساريها من الإناث فلو تعددت فرض للمعدلات الثلاثان كما سيأتي ويشتراط أيضا انفراذهن
عن معصية لانه إذا كان مع الواحدة منهن من يعصيهما ورثت معه بالتعصيب لا بالفرض
كما سيأتي وكذلك بالاجماع لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد قوله
تعالى وإن كانت واحدة فلها النصف وقوله تعالى وله تحت فلها نصف ما ترك واجمعوا على أن
ولد الابن ذكر أو أنثى قائم مقام الولد في الإرث والحجب التعصيب المذكور كالذكر والأنثى
كالأنثى وعلى أن المراد بقوله تعالى وله تحت فلها نصف ما ترك الاخت من الإيوان والاخت

من الإيوان **باب أصحاب الربع** الاخت من الأم قال

والربع فرض الزوج إن كان معه من ولد الزوجة من قدمه . وهو لكل زوجة أو أكثر . مع عدم
الأولاد فيما قدما . وذكر أولاد البنين يعتمد . حيث اعتمدنا القول في ذكر الولد . أقول الربع فرض
اثنين من أصناف الورثة فرض الزوج إن كان معه ولد الزوجة أو ولد ابن لها سواء كان ولدها من
الزوج أو من غيره وفرض الزوجة أو الزوجات إن كن متعديات مع عدم ولد الزوج أو ولد ابنه
سواء كان منها أو من غيرها كل ذلك بالاجماع لقوله تعالى فإذا كان لهن من ولد فلكم الربع مما تركن وقوله

الشفقة لا تستحقه إلا بأربعة شروط عدم المعصب والمدة والأصل والفرع والاخت لا يثبت إلا بغير
شروط وهي الأربعة المذكورة في الشفقة عدم المدة والفرع والاخت لا يثبت إلا بغير
للكوم مثل خط الاثنين (قوله وإن كانت) أي بنت (قوله واجمعوا) واستدل على استحقاق بنت
الابن النصف بأنه ثبت بالاجماع على أن ولد الابن قائم مقام النور في الإرث والحجب وذكر من دام الابن
كالذكر من الولد الأنثى من ولد الابن كالأنثى من الولد تستحق بنت الابن النصف كالنبت (قوله وعلى
أن المراد من دفع ما يتوهم من أن الاخت في الآية تشمل أن تكون شقيقة أو لاب أو لام فلا يصح الاستدلال
بما على استحقاق الاخت لابوين ولاب النصف وحاصل الدفع ظاهر وقال إن كان المراد ما علم أن كان تامة بمعنى
وجود من قد منعه فاعله ومن ولد الزوجة بيان لمن قد منعه ومقدم على الميمن وفيه تنبيه أن ولد الزوجة هو
الفاعل في زيادة من في الإثبات على طريقة من جوز ذلك ويكون قوله من قد منعه صفة لولد الزوجة
احتران عن ولد الزوجة الذي يقوم به مانع من الموانع السابقة كالولد القائل والوقيق والأول هو الأصح
لأنه يرد على الوجه الثاني أن من يقوم به مانع من الموانع السابقة لا يحجب أحدا منها ولا نقصانا ووجوه
كعدمه كالحق في مقره فلا يمتنع جهة أحدا فلا حاجة إلى احترازه (قال لكل زوجة) ولها حالان الفرض للواحدة
فصاعدة مع الولد من الزوجة الواحدة أو غيرها أو مع ولد الابن وإن نزل بحض الذكر والربع عند عدلها
(قالوا أكثر) أي من رتبة ولا يتصور الزيادة على أربع في الإرث وقيل يصور ذلك فيما لو أسلم الكافر على أكثر
من أربع وأسلم معه أو في العدة ومات قبل الاختيار ويحاي بان الوارثات إنما هو أربع في ضمن هؤلاء (قال
فيما قدما) أي في قوله تعالى (قوله فرض الزوج المراد حاصله أن الزوج لا يستحق الربع إلا بشرط وجوده وهو
وجود الولد أو ولد الابن وإن نزل بحض المذكور (قوله فرض الزوجة المراد) أي استحقاق الزوجة الربع مشروط
بشرط عدم وجود الولد وولد الابن وإن سفل (قوله منها) أي من الزوجة الواحدة . . .

تعالى دهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وقوله لناظم والربع الى اخر الاميات اي وللزوج الربع ان كان مع الزوج من ولد الزوجة من يمنعه من النصف الى الربع وهو الولد ذكر كان او انثى اذا لم يقيم به مانع من موانع السابقة حق لو قام به مانع كان وجوده كعدمه فلا يحجب الزوج عن نصفه وقوله وذكر اولاد البنين يعتمد الخ معناه حيث اعتمدنا وجود الولد في حجب الزوج من النصف الى الربع فاعتمدنا ايضا وجود ولد الابن وعدم وجوده لانه كما لو ولد في الارث والحجب و التعصيب اجماعا كما قدمنا وهل الولد المذكور في الآية يشمل ولد الابن حقيقة او مجازا خلا

باب من له الثلث

واثن للزوجة والزوجات مع البنين او مع البنات او مع اولاد البنين فاعلم : ولا تظن بالجمع شوطا فافهم اقوله واثن فرض نوع واحد من انواع الورثة فرض الزوجة او الزوجات مع وجود الولد او ولد الابن ذكر كان او انثى اجماعا لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث ويكفي في حجبها او حجبهن من الربع الى الثلث وجود واحد من البنين او مولات او بنى الابن او من بنات الابن كمال في الزوج وليس بالجمع شوطا اجماعا لآية والمصنف جمع البنين والبنات واولاد البنين لاجل الظاهر ودفع ايهام اشتراط الجمع بقوله ولا تظن بالجمع شوطا وقوله فافهم تكملة البيت

باب من له الثلثان

والثلثان للبنات جمعاً : ما زاد عن واحدة فسمعا : وهو كذا للبنات الابن : فافهم مقالهم صافي الذهن : وهو الاثنتين فما يزيد : يقضى به الاحرار والعبيد : هذا اذا كن لامر واب : (قوله وللزوج الربع) واعلم ان تعدد زوجين ان للذكر منها ما ينظر له الثلثين على تقدير وجود الولد وولد الابن وعلى تقدير عدمهما (قوله لانه) اي لان ولد الابن كالولد في كل من الارث والحجب والتعصيب غالباً لان الابن لا يسقط اصلاً بخلاف ابن الابن فانه قد يسقط كما اذا ترك ابو بن وبنتي صلب ابن الابن ولان الابن يحجب بنت الابن وابن الابن لا يحجب اب لابن الابن يعصب بنت الابن لا يعصبها (قوله كما قدمنا) اي في باب النصف (قوله خلاف) والراجح من الخلاف فهو له حجاز الاحقية (قوله فرض الزوجة للزوجة) اي لا تستحق الزوجة الثلث الا بشرط وجود الولد او ولد الابن وان نزل (قال جمعا) اي طال كون البنات جمعاً قاله ازاد الخ اي الجمع ما زاد عن واحد (قال فسمعا) منصوب على انه مفعول مطلق وعامله محذوف وجوباً لانريد من اللفظ بفعله والمحدث عامله وجوباً قسماً واقع في الطبقة واقع في الجفر فيوزان يكون قوله سمعا واقعاً في الطلب فيكون المعنى فسمع من يقول باستحقاق الثلثين فاكش من البنات للثلاثين سمعا ويجوز ان يكون من قبيل المصد الواقع في الخبر فيكون انعني سمعت ما ورد من القول باستحقاق الثلثين فاكش للثلاثين سمعا (قال وهو كذا) اي القرض المذكور وهو الثلثان ويشود لك يفسر قوله وهو الاثنتين (قال صافي الذهن) من كذا وراث الشكوك والادهام (قال قضى به الخ) اي اثنى به لان العبد لا يكون قاضيا فحصل ان هذا الحكم متفق عليه (قال هذا) اي استحقاق الاثنتين الثلثين وكما كان قوله الاثنتان في البيت السابق غير مقيد شاملاً للاخت لام ايضا

اولا ب فاعمل بهذا تصيب : اقول والثلاثان فرضا ربعة من اصناف الورقة فرض الجمع من البنات و
 المراد بجمع ههنا ما زاد عن واحدة فيشمل البنيتين فاكثرو فرض بنات الابن ثنتين فاكثرو فرض
 الاخنتين اثنتين فاكثرو فرض الاخنتين لاب فاكثرا جماعا لقوله تعالى فان كن نساء فوق
 اثنتين فلهن ثلث ما ترك لقوله تعالى فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وفيه خلاف
 شاذ والاجماع على ان هذه الآية نزلت في اولاد الابوين واولاد الاب دون اولاد الام وقد نفى
 النبي صلى الله عليه وسلم بعد بالثلاثين من تركه ابوها كما صححه الترمذي والمحاكم وغيرها :

باب من له الثلث

والثلث فرض لام حيث لا ولد : ولا من الاخوة جمع ذو عدد : كاشتين او ثنتين او ثلث نعم
 المذكور فيه كالاناث : ولا ابن ابن معها او بنته : ففرضها الثلث لما بينته : وان يكن زوج

تقدم بذلك اختصارا عنهما وقوله والثلاثان الخ واعلم انه يشترط لاستحقاق البنات الثلثين عدم المعصب
 وبنات الابن عدم الولد والمعصب والاخوات لابوين عدم المعصب الاصل والفرع والاخوات لاب ما تقدم
 في الاخنتين لابي ام وعدم الشقيقة والشقيق (قال هنا) اي في علم الفرائض (قوله لقوله تعالى الخ) استدلال بهذه
 الآية على استحقاق البنيتين فصاعدا الثلثين ويقاس عليه بنات الابن ولكن يرد على الاستدلال ان المنصوص
 عليه في الآية انه ان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك وما حكم الاثنتين فليس بمنصوص فلا يصح
 الاستدلال بهما على استحقاق الاثنتين الثلثين ويجاب عنه بوجوه الاول وهو ما ذكره الشارح رحمه الله عليه
 من ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى لبنتي سعد بالثلاثين من تركه ابوها والثاني ان البنيتين امرت حمما من
 الاخمين اللتين لهما الثلثان فالبنتان اولى بالثلاثين والثالث ان البنت تستحق الثلث مع الابن الواحد
 فعلى الانقضى اولى والرابع ان في الآية تقديم وتأخير ليردنا اي اثنتين فما فوقهما كما في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا
 تسافر المرأة فوق ثلثة ايام وليا لها الا ومعها زوجها او ذو رحم منها اي ثلثة ايام فما فوقها (قوله وقوله
 تعالى الخ) بهذا استدلالا على توريث الاخنتين فصاعدا ويرد عليه اولاً ان الاخنتين في الآية محتملان ان يكون
 لابوين ولاب لأم فلا يصح الاستدلال بهما على استحقاق الاخنتين ولاب وثانياً ان المنصوص في الآية
 انه ان كانتا اثنتين فلهما الثلثان وما حكم ما فوقهما فليس بمنصوص فلا يصح الاستدلال بهما على توريث ما
 فوقهما والجواب عن الاول قد ذكره الشارح رحمه الله عليه بقوله والاجماع على ان هذه الآية الخ وعن الثاني
 ان الاثنتين اذا استحققتا الثلثين كان استحقاق ما فوقهما لهما الظاهر وقد قال الله تعالى صرح في البنات بما
 فوقهما في الاخوات بالاثنتين ليقاس من حكم البنات حكم الاخوات ومن حكم الاخنتين حكم البنيتين (قوله
 وفيه خلاف) اشار به الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم ان البنيتين النصف ولكن هذا منكر لم
 يصح عنه والذي صح عنه موافقة الاجماع كما قاله ابن عبد البر وكان الاصل تقدم ثلثه وفيه خلاف شاذ وقوله
 وقد نفى النبي صلى الله عليه وسلم بعد بالثلاثين من تركه ابوها كما صححه الترمذي والمحاكم وغيرها :
 لانهم امن قمتة دليل استحقاق البنات (قال ثلث الخ) ولزام احوال ثلث السدس مع الولد وولد الابن وان
 نزلوا والاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً نائى جهة كانا وثلث الكل عند عدم هؤلاء المذكورين الا في
 مشلتين فلهما الثلثان اي بغير فرض الزوجية احدى الزوجين او ابوان وثانها ما زوجة وابوان (قال جمع ذو عدد)
 اشار به الى ان المراد من الجمع ما فوق لونه هذا قاله ان يكن اي في مشلة واعلم ان الام لما كان لا توث الثلث في

وام واب : ثلث ابلق لها مرتب : وهكذا مع زوجة فصاعدا : فلا تكن عن العلوم قلة : وهو
 للثنتين اثنتان : من ولد الام بغير مين : وهكذا ان كثرا وازدادوا : فإلهم فيما سواه زادة : و
 تستوي الاناث والذكور : فيه كما قد اخرج المصنف : اقول الثلث فرض اثنتين من اصنا الورثة
 احدهما الام حيث لا ولد للميت ذكر اكان او انثى ولا ولد ابن وهو المراد بقوله (ولا ابن ابن معها
 او بنته) اي بنت ابن وحيث لا من اخوة الميت جميع ذرعة اي اثنان فاكثريستوي في المذكور
 والاثاث يشمل الاخوين فصاعدا والاثنين فصاعدا والاخ والاخت فصاعدا القوله تعالى
 فان لم يكن له ولد ورتبته ابواه فلامه الثلث وقوله تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس
 والمراد بالاخوة في الآية اثنان فاكثريذكران او اثنتان او مختلفان ثم استطردهم ذكرانه
 يفرض للام ثلث ابلق بعد فرض الزوجية في صورتين تلقبان بالغراوين وبالغريبتين
 لقضاء عمره رضي الله تعالى عنه فيهما بذلك احدهما ان يكون للميت زوج وام واب فللزوجة
 النصف وللأم ثلث الباقي بعد وللاب الفاضل والثانية ان يكون للميت زوجة فاكثروا
 واب فللزوجة الربع وللأم ثلث الباقي بعد وللاب الفاضل وثالث ابلق في الحقيقة سدس في
 الصورة الاولى وربع في الثانية فهو من الفروض الستة وراجع اليها وانما قيل فيه ثلث الباقي
 موافقة للفظ القرآن تادبا والثاني ممن فرضه الثلث العدد من اولاد الام ذكرين فاكثروا

الثنتين مع وجود شرط انهما الثلث ذكرهما بقوله وان الخ (قال فصاعدا) اي تذهب عددهما في حالة الصعود على الواحد
 الى اربع فهو منصوب بالحالية من العدد ولا يجوز فيه غير النصب ولا يستعمل الاباؤه اذ هم (قال هو الاثنتين) اي الثلث
 لا اولاد الام ولهم احوال ثلث السدس الواحد والثلث لاثنتين فصاعدا فذكورهم واناثهم فلا استحقاق والقسمة سواء
 ويستقطن بالولد ولد الابن وان تزاد الاصل (قال وهكذا الخ) اي لهم الثلث ان زادوا عن الاثنتين و
 او بمعنى الواو والمقصود بالجمع بين لغتي الكثرة والزيادة التأكيد (قال المصنف) اي القرآن (قوله احدهما
 الام الخ) حاصله ان ابنت الام ثلث بشرطين عددين الاول عدم الولد وولد الابن وان تزاد الثاني عدم
 الاثنتين من الاخوة والاخوات من اي جهة كانت واما الواحد من الاخوة والاخوات فلا يوجب الام من الثلث الى
 السدس الدليل على الاول قوله تعالى فان لم يكن له ولد الخ وعلى الثاني قوله تعالى فان كان له اخوة فلامه
 السدس فالمراد من الاخوة الاثنتين من الاخوة والاخوات سواء كانا ذكرين او اثنتين او مختلفين وسواء
 كانا لابي او لابن او لابي وام او لقرينة الاطلاق (قوله له) اي للميت (قوله ثم استطردهم) اي ذكره على وجه
 الاستطراد وهو ذكر الشئ في غير محله لمناسبة (قوله تلقبان بالغراوين) لشبهتهما كالنكوب لا غير فيلان
 الام غرت فيهما بلفظ الثلث وهو اما سدس او ربع (قوله لقضاء عمره رضي الله تعالى عنه) موافقة للجهود منهم للامة
 الاربعة (قوله فللزوجة الخ) اصل المسئلة من اثنتين فالنصف واحد للزوج وليس للباقي بعد فرض الزوج ثلث صحيح
 فرضه بخرجة فهو ثلثة في اصل المسئلة فصاعدا الحاصل ستة فالنصف ثلثة للزوج وثلث ابلق واحد للام والاثنان
 للاب (قوله فللزوجة الخ) اصل المسئلة من اربعة فالربع واحد للزوجة وثلث الباقي واحد للام والاثنان للاب (قوله
 وثلث الباقي الخ) حاصله ان ثلث الباقي سدس في الصورة الاولى وربع في الثانية فليس خارجا عن الفرض الستة بل
 داخل فيها ولكم اطو عليها الثلث ابتداء للفظ القرآن (قوله والثاني الخ) اي لا يستحق الاثنان من اولاد الام الثلث

اشيين فالكثر او مخلفين فالكثر ويقسم على عدد رؤسهم يستوي فيه ذكورهم وانا ثم اجاء بالقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث اي اكثر من اخ لام واكثر من اخ لام فهم شركاء في الثلث وظاهر التشريك التسوية في القسمة واليه اشار بقوله كما قد اوضح المصطور

باب: نسیان

والسدس فرض سبعة من العدد: أب وامرؤقت ابن وجد: والأخت بنت الأب ثم الجدة: وولد الأم تمام العدد: أقول: السدس فرض سبعة من عدد الورثة وهم الأب والجدة والأم والجدة وبنت الابن والأخت من الأب والسابع ولد الأم ذكرًا كان أو أنثى ذكرهم الناطم ههنا إجمالاً ثم أردف ذلك بتفصيل كل واحد شرطه فقال: (فالأب يستحق مع الولد: وهكذا الأم بتزويل

القصد : وهكذا مع ولد الابن الذي : ما زال يقفوا اثره : ويحتدى : وهو لها ايضا مع الاثنين : من
اخوة الميت فقس هذين : اقول فالاب والام كل منهما يستحق السدس مع وجود الولد بنص القرآن
وهو قوله تعالى ولا يورثه كل واحد منهما السدس مما ترك اذ كان له ولد اشارة الى هذا بقوله يتزلف
الصهد الصهد اسم من اسماء تعالى وولد الابن كالولد في هذا اجماعا كما تقدم لانه ما زال يقفوا اثره
ويحتدى بالذال المحجمة اى ما زال يتبع الابن ويقتدى به في احكامه والسدس للام ايضا مع اثنين

الابن وابن عمين عدم الولد وولد الابن وان نزل في الاصل (قال اب) وله احوال ثلث افترض التعصيب مع
 البنت وبنت الابن وان نزلت والقرض المحض وهو السدس مع الابن وابن الابن وان نزلت العصوبة المحضة عند
 عدم الولد وولد الابن وان نزل (قال مجد) اي الجذر العظيم مثل الاب في احوال الثلثة عند تعدد الاقارب
 مسائل الاولى ان الاخوة لابوين ولا يحجبون بالاب ويقاسمون الجدة والثانية ابوان وزوج وان ثلثة ابوان
 وزوجة فالام فيهما محجوبة بالاب عن ثلث الكل الى ثلث الباقي بعد فرض الزوجية ولو كان الجدة في مقام
 الاب كان للام معه ثلث الكل وهذه المسائل الثلاثة ذكرها النظم رحمه الله عليه في مسائل في الرابعة ان الاب يحجب
 امه وازواجه والجدة لا يحجبها والخامسة ان الاخوة لابوين ولا يحجبون الجدة في باب الاول بخلاف الاب والسادسة ان
 الاب مع البنت او بنت الابن وان نزلت يورث السدس فرضا والباقي تعصيا بخلاف والمجد كذلك على
 الزوجين ومقابلة ذلك في جميع تعصيا وتظهر فائدة الخلاف فيما لو فرضي ثلث الباقي بعد القرض (قال
 بنت الاب) بدر من الاخوة اي اخوت الاب (والثمة الجدة) اي العصبة ولها احوال اربع الاول السدس للواحد
 فصاعدا سواء كانت من جهة الام او الاب وسواء كان معها ولد او اخوة اولاد الثاني ان البعدي من جهة الاب
 كام ام الاب محجوبة بالقرابي من جهة الام كام ام الام لا تكون محجوبة
 بالقرابي من جهة الاب كام ام الاب على الارواح بل تشتتر كان في سدس ومقابلة انها تكون محجوبة والثالث ان
 البعدي من جهة الام كام ام الام محجوبة بالقرابي من جهة الام قطعاً وان البعدي من جهة الاب محجوبة
 بالقرابي من جهة الام قطعاً ان كانت البعدي مدلية بالقرابي كام ام الاب وام الاب وان لم تكن مدلية بها كام
 اب الاب وام الاب فيه خلاف والرابع يستغن كل من بالام والابويات بالاب وبالجدة الام الاب فانها تراث
 مع الجدة وان علت (قال فالاب الم) اي يستحق الاب السدس بشرط وجود الولد وولد الابن وان نزلت الام
 بشرط وجود احدهما والاثنين من الاخوة والاخوات فصاعداً من اي جهة كانا (قال وهكذا القر) اي يرث كل
 من الاب والام السدس مع ولدا الاب (قال الصبي) وهو الذي يصدا ليه اي يقصد اليه في الحوائج (قال وهو) اي

٥٠ إلى الماشية المتعلقة بقولهم في هذا الإجماع في صفحة ١٩ وسط ٢١

[illegible]

بنت الابن اوقات الابن السدس تكلمة الثلثين اجماعا لقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد
سئل عن بنت ربيث ابن واخت فقال لا قضين فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم
لبنت النصف ولبنت الابن السدس تكلمة للثلثين وما بقي فللاخت ورواه البخاري
وغیره وقوله مثالا يحتذى بالذال مفتوحة المجهمة بمعنى المفعول اي اجعل هذا مثالا يقتدى
به ويقاس عليه كل بنت ابن فاكثر نازلة مع بنت ابن واحدة اعلى منها او منهن فان لبنت الابن
للازلة او بنات الابن السدس مع وجود العالیه تكلمة للثلثين وفهم منه انه لو كانت بنت الابن
مع بنتين فاكثر سقطت الا اذا كان معها ابن ابن يعصمها والخامس من فرضه السدس للاخت
من الاباء والاخوات من الاب مع الاخت الواحدة من الابوين فان للاخت والاخوات
للاب السدس تكلمة للثلثين اجماعا قياسا على التي قبلها فان كان فيها اخوان فاكثر
لابوين سقطت الاخت والاخوات للاب الا اذا كان معها او معهن اخ لاب فيعصمها

او يعصمهن قال (والسدس تخرج في النسب في واحدة كانت لام او لاب في وولد
الام بنال السدس في الشرط في افراده لا ينهي) اقوله السادس من يستحق السدس
الحقة مطلقا سواء كان للميت ولدا ولم يكن وسواء كان له اخوة او لم يكن له وسواء كانت
من قبل الام او من قبل الاب فاما ام الام وام الاب وامها فترث كل واحدة منهن السدس
اذا انفردت ويتركان في السدس اذا جمعتا اجماعا واما امهات الاجداد وامهاتهن فيترثن

الابن فانصف للبنت والسدس ثلث بنات الابن لاستوائهن في الدرجة ولا شق للبنت ابن الابن لكونها نازلة
الا فان كان معها او اسفل منها غلام فيعصمها فيكون الباقي للذكر مثل حظ الانثيين واما اذا كانت احدهن اقرب
فلهما السدس حدهما (قوله اي اجعل الخ) يعني به ان مثالا لمفعول ثان لفعل محذوف مع مفعوله الاول (قوله قاتل
الخ) واعلم ان بنات الابن العاليات بالنسبة الى السافلات كالبنات الصليبية بالنسبة الى بنات الابن
قربت العالیه الواحدة عند عدم المعصم الولد نصف السافلة فاكثر للمعاذيات في الدرجة سدسا ولا
شق للسافلات مع العاليتين الا ان يكون معهن او اسفل منهن غلام فيعصمهن كبنت الابن وثلث بنات ابن
الابن وبنت ابن ابن الابن وبنت ابن الابن ففي الصورة الاولى النصف لبنت الابن و
السدس لثلث بنات ابن الابن وفي الثانية الثلثان لبنت الابن ولا شق للسافلة في صورتين الا اذا
كان معها او اسفل منها غلام فيعصمها ويكون الباقي بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (قوله الخامس الخ)
اي يشترط لاستحقاق الاخت لاب فاكثر سدسا عدم المعصم واكثر من شقيقة واحدة والاصل والفرع
(قوله قبلها) اي قبل الاخت لاب وهي بنت الابن (قال جده في النسب) تكلمة للميت واحدة من الجدة الرقبة
(قال واحدة) اي جدة واحدة صحيحة او اكثر على ما سيأتي في كذا من الناطم رحمة الله عليه وان
تساوى الخ (قال والشرط الخ) اعلم ان في معنى من البيانة فالمعنى والشرط الذي هو افراده فلم يلزم
طرفية الشق لنفسه فالمعنى ان الشرط لاستحقاق ولدا لام السدس افراده (قال لا ينهي) اي لا ينهي

عندنا وعند الخفية والجمهور لا دلالة لهن بوارث قياسا على ام الاب خلافا لما لاك رحمة الله عليه ومن ادلت بغير وارث لا تورث شيئا كامر في الام وستأتي في كلامه والسابع من يستحق السدس ولدا لام ذكر كان او انثى بشرط ان يكون منفردا بجماع لقوله تعالى ولداخ او اخت فلكل واحد منهما السدس قال (واذا تساوى نسب الجدات : وكثر كلهن وارثات) فالسدس بينهما بالتسوية في القسمة العادلة الشرعية (اقول اذا خلف الميت جدتين او جدات تساوي نسبهن في المדרجبة وكثر كلهن وارثات اي مدليات بوارث كام ام ام وام ام اب وام اب اب قسم السدس بينهما على عدد رؤسهن بالتسوية لما روى الحاكم على شرط الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضو للجدتين في الميراث بالسدس اجمعوا عليه في قياس اكثر منهما عليه ما روى الامام احمد انه صلى الله عليه وسلم ورث ثلث جدات ورواه ابو داود في مراسيله والى الحديث اشار بقوله العادلة الشرعية في كثير من النسخ وفي بعضها الموضوعة ولو كان احدي الجدتين او الجدات تدعى بهجتين وغيرها يدعى بجهة واحدة قسم السدس بينهما

نيانه (قوله في كلامي) اي في كلام النظم رحمة الله عليه وهو قوله وكل من ادلت الخ (قوله والسابع الخ) اي يستحق ولدا لام سدسا بشرط كونه منفردا بجماع الوالد ولدا لابن وان نزل والاصل (قوله ولداخ او اخت) اي لداخ او الاخت للام كما قرى به في الشواذ (قالوا تساوى الخ) واعلم انه اذا اجتمعت الجدات القاصيات فان كن في درجة واحدة من جهة واحدة كام ام الاب ام ابى الاب ومن جهتين كام ام الام وام ام الاب فكلهن في قوله وان تساوى الخ وان كن في رجتين من جهتين بان يكون القرابي من جهة الام والبعدى من جهة الاب كام الام وام ام الاب بالعكس كام الاب وام ام الام فكلهن في قوله وان كن في الخ ارم من جهة واحدة فكلهن في ما ذكره بقوله وتسقط البعدى الخ ثم اعلم ان الشق الاخر يحتمل ثلث صور لان الجدات اما ان تكون من جهة الام كام الام وام ام الام او من جهة الاب والبعدى مدلية بالقرابي كام الاب وام ام الاب

٥٤

ام	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب
ام	ام	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب
ام	ام	ام	اب	اب	اب	اب	اب	اب	اب
ام	ام	ام	ام	اب	اب	اب	اب	اب	اب
ام	ام	ام	ام	ام	ام	اب	اب	اب	اب
ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	اب	اب
ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	اب
ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام	ام

ثمن واحدة وتعرف للتمايزات الوراثات بان مثله طابعة من امهات ثم تبدا الام الاخيرة بالاب في كل مرتبة الى ان

هذا استدلال على ان الجدتين بالتساوي (هذا استدلال على ان الجدتين بالتساوي) هذا استدلال على ان الجدتين بالتساوي (هذا استدلال على ان الجدتين بالتساوي)

أوبينهن بالسوية أيضا على الأصح وهو داخل في عبارته وقيل يقسم على
 عدد الجهات قال (وان تكن قرني لام مجبت : أم اب بعدى و
 سدس اسليت : وان تكن بالعكس فالقولان : في كتب اهل العلم منصوصا :
 لا تسقط البعدى على الصحيح : واتفق الجدل على التصحيح) اقولا اذا خلف نسب
 الجدتين او الجدات في الدرجة والجهة بان كان بعضهن اقرب الى الميت من بعضهما اذا كانت جد
 قرني لام وجدة بعدى لاب كام الام وام ام الاب او ام الجد فالقرني للام تجب البعدى للاب
 عندنا قطعا وتأخذ السدس حدها وهو المراد بقوله مجبت : ام اب بعدى وسدس اسليت يفتح
 السين المهملة بمعنى اخذت وان تكن المسئلة بالعكس بان كانت القرني من جهة الاب البعدى من
 جهة الام كام الاب وام ام الام فيهما قولان منصوصان للشافعي رحمه الله عليه وقيل وجهان
 أصحهما لا تسقط البعدى من جهة الام بان قرني من جهة الاب بل يشتركان في السدس لاصالتهما
 تجبر بعدا لان التي من قبل الام هي الاصل وبه قطع المالكية والقول الثاني تسقط البعدى من
 جهة الام وبه قطع الحنفية لبعدها وقولهم اتفقوا على التصحيح هو بل الجيم او المعظم من اصحاب
 الشافعي رحمه الله عليه اتفقوا على تصحيح القول الاول قال رحمه الله (وكل من ادلت بغير اثار

(قوله ولو كان احدي الخ) وصورة ذلك ان تكون امرأتان احدهما خديجة والاخرى زبيدة والخديجة ابني يسي
 زيدا زينتان احدهما زينب الاخرى فاطمة وزبيدة بنت ابي عايشة فتزوج زبيدة عائشة ففرق بينهما ابن
 يسمى عمر او تزوج عمر زينب ففرق بينهما ابن يسمى بكر او تزوج بكر بنت بنت فاطمة ففرق بينهما ابن يسمى
 خالد اذا مات بكر عن جدتيه خديجة وزبيدة فالسدس بينهما بالسوية باعتبار الابدان وان ادلت خديجة
 بجنتين وزبيدة بجدة واحدة فافترس خديجة ام ام ابني ابي زبيدة ام ام ابني ابي زبيدة وكذلك اذا مات خالد عنهما
 يكون السدس بينهما بالسوية مع ان خديجة ادلت بأكثر من جنتين وزبيدة ادلت بجدة واحدة فان خديجة
 ام ام ام ام ام ابني ابي زبيدة ام ابني ابي زبيدة ام ام ابني ابي زبيدة وهذه صورتها على

(قوله وقيل الخ) فيكون ثلثا سدس لذات الجهتين وثلث السدس لذات الجهة مثلا

(وقيل وجهان) والفرق بين القولين الوجه ان القول مانصه الشافعي

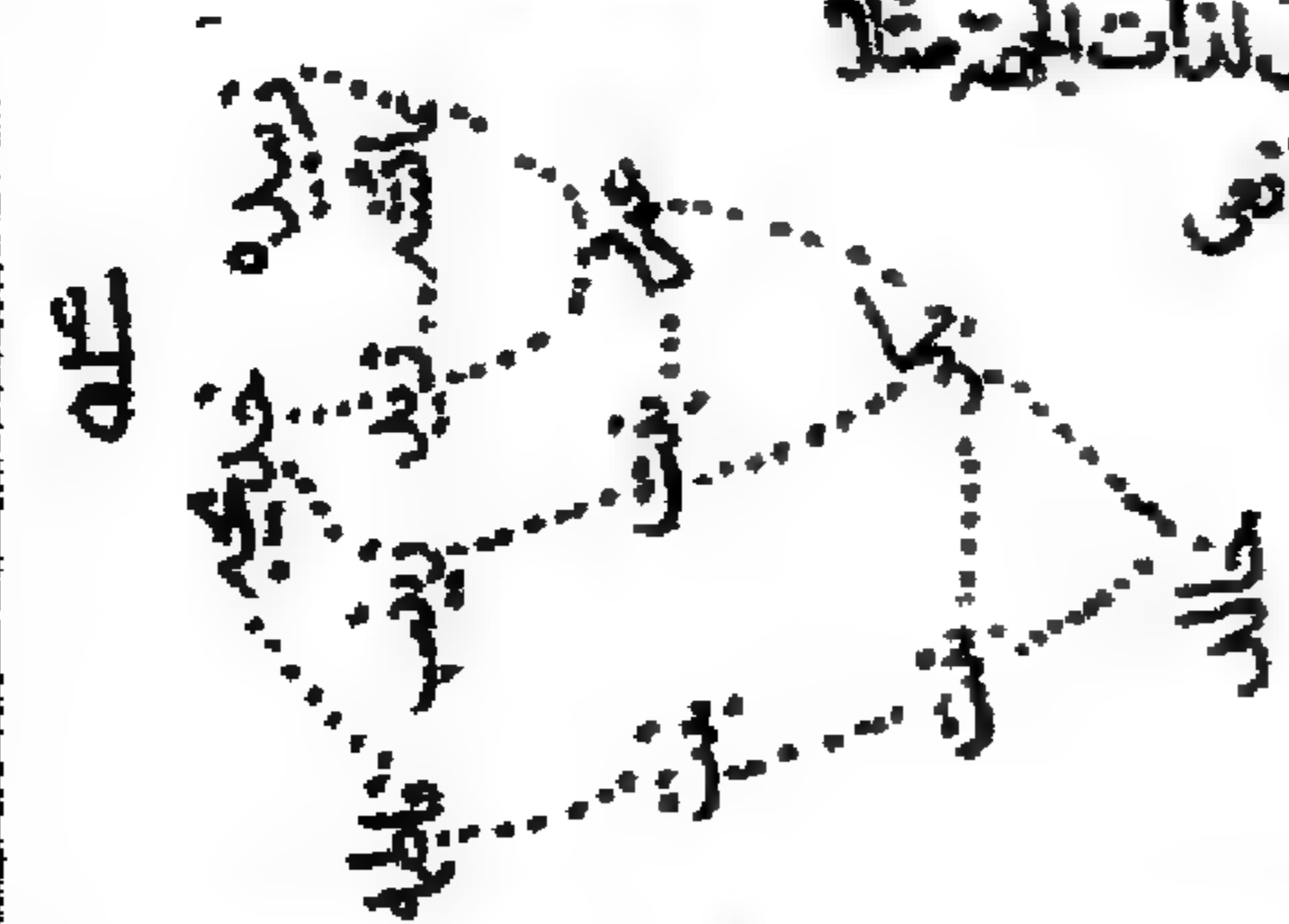
رحمة الله عليه الوجه ما استظهره اصحابه من قواعد قوله

هو الراسل لان اوث الجهات بخريق الامومة وظاهر ان

سماها الام (قوله وبني) اي بالاشترار المذكور قوله وبني اي

بالسقوط (قوله قل من الخ) وذلك ان عبارة منسوبة اليه

وهي قوله وكن كهمز وارثات ابياء الى ان بعض جدات



غير ارثة وهي ابنة الفاسدة فبميز ما بقوار وكل الزوال علم ان الجهة الفاسدة قد تفسر بالتى تعلقا للميت بغير اوث
 وبالتى يدخر في نسبتها الى الميت ذكرين اثنين وبالتى تدل على الميت بتكثير اثنين وبالتى تدل على الميت بتكثير اثنين
 اثبات بالتعديرات الادوية متحدة باعتبار المصداق وتعديرة باعتبار المفهوم ثم اعلم ان الجدات عندنا على اربعة

فما حظ من الموارث : وتسقط البعدي بذات القرني : في المذهب لادى فضل حسي :
اقول كل جدة ادلت الى الميت بغير وارث فهو ساقطة لاختلافها في الميراث كام ابي الام لادى لاها غير
وارث وهو اب الام فهي اولى منه بعد الارث واذا كانت القرني البعدي الوارثان كلناهما
من جهة الام كام الام وام ام الام او كلتاها من جهة الاب كام الاب وام امه وكام الاب
وام الجد فتسقط البعدي بالقرني بلا خلاف عندنا في الصورتين وان كانا من جهة الاب
والقرني من جهة ابي الاب البعدي من جهة ام الاب كام ابي الاب وام ام ام الاب فمن اهلنا
من اجري فيها القولين السابقين ومنهم من قطع بان القرني تجب لبعدي وهو المذهب لاصح و
ظاهر عبارة الناصم جريان الخلاف غالباً في الكل ليس كذلك فيحمل على الصورة الاخيرة فهي ام الاب

اقسم القسم الاول من ادلت بعض الاناث كام الام والقسم الثاني من ادلت بعض الذكور كام الاب والقسم الثالث من ادلت ياتى
الى ذكر كام ام ابي كل جدة من الجد المذكور ادلت صحيحة وادلة عندنا والقسم الرابع عكس الثالث وهي من ادلت بنكول الى
اناث كام اب الام هي فاسدة غير ادلة عندنا الاعلى القولين يورث ذوى الارحام (قوله اذا كانت القرني) واعلم ان المصنف ذكرهما
صوتين الاولى بقوله كلناهما من جهة الام والثانية بقوله او كلتاها من جهة الاب الثانية مشتملة على الصوتين لان البعدي من جهة
الاب ما ان يكون مدلية بالقرني من جهة اوله تكن فيكون الحاصل من كلامه ثلث صور الاول ان القرني البعدي كلناهما من
جهة الام ومثاله ما ذكر بقوله كام الام وام ام الام والثانية ان القرني والبعدي كلناهما من جهة الاب والبعدي مدلية بالقرني
وضلها بقوله كام الاب وام امه الثالثة كلناهما من جهة الاب والبعدي غير مدلية بالقرني مثلها بقوله كام الاب وام الجد
اي ام اب الاب ثم الصورة التي ذكرها بقوله ان كانا من جهة الاب الخ ليست صورة اخرى غير الصور الثلاثة السابقة بل هي
الصورة الثالثة ذكرها لما كان الحكم فيها على الخلاف كرها توطئة لبيان الخلاف فالمراد بقوله في الصوتين الصورة الاولى
والثانية لانها اللتين يكون الحكم فيها بلا خلاف (قوله فيها) اي في الصورة الثالثة (قوله لقولين سابقين) نذير في ذكرها
الناظم جهة الله عليه بقوله وان تكن بالعكس فاقولان الخ احدهما هو راجح ان القرني تجب لبعدي مقابل له لانه تشركان في
السكن (قوله وسنهم الخ) اي قال قولاً واحداً وان لم يرد فيه خلاف بل القرني تجب لبعدي (قوله في نكل) اي في الصور الثلاثة
قوله في كل الخ) اي في حق الخلاف انهم من قول الناصم في المذهب لادى في الصورة الثالثة فقط (قال استصيب) اي
العصب بمعنى العاصفة جمعة عصبة كطالب طلبة الا انه يطلق العصبة على الواحد وغيره مذكراً كان ومؤنثاً وجميع الجمع
عصبة وعرفه : انهم جهة الله عليه بقوله فكل من احوز الخ وهو ينقسم الى نسبية وسببية والى نفسه بغيره ومع غيره : اما
لعصبة بنفسه فكل ولد لادى ذكر لا يدخل في نسبته الى الميت نقي وهم مستأصناف الابن وان لم يحضر المذكور في الاب ثم الجد
ان علا والاخ لابوين نكاح ثم ابن الاخ المذكور وان لم يحضر ذكره ثم العم لابوين ولب الميت وابنه وان سفل بعض المذكور
ثم عم كذلك الاب الميت وابنه ثم العم كذلك الجد الميت وابنه وهلم الى ما شاء الله ثم لم يتفق ذكر اكان او فتى وعصبة بنفسه
يهكذا فاعلم ما ذكر ان جهات العصوبة مستأنسوبة ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوة والاخوة ثم عمومة وقد ادرجوا فيها
نوتها فالترتيب بين العم وابنه ترتيب قريب لانهما يتحدان في الاخ وابنه ثم الولاء وانهما يتحدان على الابوة وهي
على الجدوة والاخوة وهما على بنوة والاخوة وهي على العمومة وهما على الولاء واما العصبة بالغير فهي كل نقي عصبها اخوها
وهي الميت ونيت الابن والاخ لابوين والاختلاب فيعصبهن اخوتهن اذا كانوا مساويين لهن في الادلاء فلا يعصب
لاخ لاب الاخت لابوين لعدم التساوي فيدر يعصب ابن الابن بنت عمه التي في رجة ونيت ابن فوجه اذ لم يكن لها

ولم يجد قال (وقد تناهت قسمة الفرض من غير اشكال ولا غرض) اقول قد انقضى بيان الفرض
 وبيان مستحقها وانما من غير اشكال **باب التعصيب** / غرضه لا يبرئ ولا يهتف وقال
 (وهو ان نلشع في التعصيب بكل قول موجز مصيب بكل من احرز كل المال من القرابات او
 الموالى : او كان ما يفضل بعد الفرض له : فهو احو العصبية المفضلة) اقول لما فرغ من ذكر اصحاب
 الفرض واحكامهم شرع في ذكر العصبية واحكامهم واخرهم عن اصحاب الفرض لان العاصب مؤخر
 في الاعتبار عن اصحاب الفرض لقوله عليه الصلوة والسلام الحقوا القرابن باهلها فابقى فلا ولو
 رجل ذكر والتعصيب مصد عصب يعصب تعصبا فهو عاصب واذا اطلق العاصب فالمراد
 به العاصب بنفسه وضابطه عند الناظم كل من حاز جميع المال من القرابات والموالى اذا انفرد
 شئ من الثلثين من نصف او سدس فيعصب الجدا لاخوات الابوين ولا اب ماسيا في باب مقاسمة الجد فمن لا فرض
 لها من الاناث واخوها عصبية لا يصير عصبية بانها كالعمة مع العم وبنت الاخ مع ابن الاخ واما العصبية مع الغير
 فهو كل انثى عصبها انثى اخرى هي الاخت لابوين ولا اب مع البنت او بنت الابن او الم يكن مع الاخوات اخوتهم و
 اذا من عصبية فحكمهم حكم اخيه من نالخت الشقيقة تجب الاخ لاب من بعد من العصبية كالاخ الشقيق والاخت
 لاب تجب والاخوة ومن بعدهم من العصبية كالاخ لاب الفرق بين العصبية بالغير والعصبية مع الغير ان الغير في الاول
 يكون عصبية ايضا في الثاني لا يكون الغير عصبية (قال الحق للز) واعلم ان الناظم رحمه الله عليه ذكر فيما سبق حكم
 وارث يتحقق فيه حصة الفرض فقط وشرع الآن ان يذكر حكم وارث يتحقق فيه حصة العصبية فقط اما اذا اجتمع في وارث
 جهتا تعصيب بلن تنزع امرأة بان عها فلان منها ابنا ثم يموت عنه ذلك الابن لبنا واد ابن ابن عها فميراث باقواها
 وقد علم الاقوى من ترتيب حصة العصبية او فرض وتعصيب كعمق وهو زوج فيرث بها حيث لا مانع لاحدهما
 فان كان لم يرث به كان تكون في المثل الاخت لاب فلا شئ له بالتو لا استقران الفرض او فرض كينت هو اخت لام بان يظلم
 بموجب لمة فلان بنتا ثم يموت عنها فيرث باقواها على الاصح والاقوى يعلم من المطولات (قال فكل من الخ) هذا الفرق
 للعاصب باحكامه فذكر الناظم رحمه الله عليه حكمه احدهما احرازه جميع المال عند الانفراد عن اصحاب
 الفرض وثانيهما اخذه ما ابقوه ويعلم من الثاني حكم ثالث هو انه لو استقر قوا جميع المال فلا شئ له
 الا في الاكدرية والمشاركة والحكم الاول يختص بالعصبية بنفسه والاخران يعان لكل واحد من العصبية
 بنفسه وبغيره ومع غيره ثم المراد باخذه جميع المال اذا انفرد انه اخذه بجهة واحدة فلا يراد ان صاحب الفرض
 اذا انفرد عن العاصب فقد اخذ جميع المال لان احرازه لبعضه بالفرضية وبعضه بالرد فليس احرازه بجهة
 واحدة بل بجهتين (قال والموالى) اي المعتقين وعصبته هم (قال بعد الفرض) اي جنسه الصداق بالواحد المتقدم
 (قال فهو احو العصبية) اي ملازمها والتصف بها (قوله فلاولى) اي لا قريب قوله ذكر) بدل من رجل فان قيل
 ما فائدة بعد جماع هذه منه اجيب بانه لما كان الرجل يطبق في مقابلة الصبي فذكر ذكر اشارة الى انه في مقابلة
 المرأة فالمراد به الذكر لا البالغ فهو مبين المراد فان قيل هلا انصر على قوله ذكر لوصول هذا المعنى مع الاختصاص
 اجيب بانه فيوت اعادة اطلاق الرجوع في الذكر ثم اعلم ان قاعدة الايمان بالنظر الى الاغلب لا في المعتقة ايضا
 (قوله هو عاصب) الاولى ان يقول فيومعصب لكنه لما كان يعقب العاصب فعليه (قوله ضابطه) اي مطلق العاصب (قوله
 دورى) لان الحكم على شئ نوع تصوره فصار التعريف متوقفا على المعنى بواسطة اخذ الحكم فيه من العلوم ان العرف متوقف
 على التعريف فتوقف كل منهما على الاخر فجاء الدور واجيب عنه بانه تعريف لفظ (قوله فمير) اي فصله

هذه الماشية المتعلقة بتعصيب في صفحة ٢٢ مسطورا ٢٤ هذه الماشية المتعلقة بتعصيب في صفحة ٢٥ مسطورا ٢٥

او ما زال الفاضل بعد الفرض هذا تعريف للعاصب بحكمه والتعريف بالحكم دورى لكنه عرفه بعد
 ذلك بالعد فقال (كأب الجد وجد الجد) والابن عند قربة والبعد: والابن والابن والابن والابن
 والسيد المعقودى الانعام: وهكذا ابنوهم جميعا: فكن لما ذكره سميعا: اقول العاصب بنفسه
 هو الأب الجد ابوه وان علا وهو المراد بقوله وجد الجد والابن وابنه وان سفل وهو المراد بقوله
 عند قربة والبعد: الأخ لابوين اولاب وابن الاخ لابوين اولاب والعم لابوين اولاب ابناؤهما
 وهو المراد بقوله والاعمام والمعقودى ذكرنا كذا لافق وعصبة المعقودى بنفسه وقوله وهكذا ابنوهم
 جميعا: ابن العم لابوين وابن العم لابوين وابن المعقودى نوع قصور حيث انصرف على ابن المعقودى
 سكت عن بلق عصبة المنحصرين بانفسهم تكل واحد من عصبات المذكورين يحوز جميع المال اذا
 انفردوا يأخذ ما فضل عن الفروض ان كان في السئلة صاحب فرض واكثر اجماعا لقوله تعالى وهو
 يرثها ان لم يكن لها ولد لمفهوم قوله تعالى ورثه لبواه فلائمه الثلث اى لابيه الباقي و
 قوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فابقي فلاولى رجل ذكر متفق عليه قال (وما
 لذى البعدى مع القريب: في الارث من حظ ولا نصيب: والاخ والعم لام واب: اولى من
 المدلى بشرط النسب) اقول تقدم ان من انفرد من العصبه حاز جميع المال وما ابتقت الفروض ذكر

قال ابن الاخ) وان علم ان ابن كل اخ لغير ام كايه الا انهم لا يرثون الام من الثلث الى السدس ولا يعصون افواههم ولا يرثون
 مع الجد ثلاث اباؤهم (والاعمام) اى اعمام الميت واعمام اميه واعمام جدته وهكذا (قال جميعا) حال في اللفظ تأكيد في
 المعقودى كانه قال ابنوهم لجمعون (قوله وهو المراد بقوله وجد الجد) اى قوله الشارح وان علا وهو المراد من قوله الناظم رحمه الله
 عليه جد الجد ليس المراد بقوله جد الجد بخصوصه (قوله وهو المراد بقوله عند قربة والبعد) اى قوله الشارح الابن وابنه
 وان سفل (قوله وهو المراد بقوله الاعمام) حاصله ان الاعمام في قوله الناظم رحمه الله عليه وان كانت شاملة للاعمام للاعم
 تكلم ليس المراد (قوله وفيه نوع قصور الخ) اى في قوله الناظم رحمه الله عليه اجيب عنه بان لناظم رحمه الله تعالى
 اى بالكاف اشارة الى عدم استيفاء الافراد فلا تصور بل لا بد عليه من عدم الاستيفاء مراعاة للكاف (قوله لقوله
 تعالى الخ) دليل على ان العاصب يحوز جميع المال اذا انفرد لان الآية ورثت الاخ جميعا لا اخت اذ لم يكن لها ولد وغير
 الاخ في ذلك كالاخ بالاجماع (قوله لمفهوم الخ وقوله قوله صلى الله عليه وسلم) دليلان على ان العاصب يأخذ ما فضل
 عن اصاب الفرض (قوله متفق عليه) اى دوى البخارى للسلم رحمه الله عليه (قالوا والذى البعدى الخ) اى البعدى
 البعدى ما يجازى طذى البعدى خبرها مقدم وجاز في تقديمه لكونه جارا ومجرورا من خط اسمها مؤخر وهو مجرور بمن
 الزائدة فتعصم العموم ويصوغ زيادتها سبق النفي وكون مجرورها نكرة (قوله وذكر الخ) حاصله ان الناظم رحمه الله عليه ذكر
 في هذين البيتين ترجيح بعض العصبية على بعضها والجمعوا وكانت جهة العصبية فيهم متحدة وهما تهاست ولم يذكر
 ترجيح بعض العصبية على بعضها اذ الجمعوا وكانت جهة استفاضة فيهم ناعلم ان الضابط لترجيح بعضها على بعض بحيث
 لا يشذ عن ترجيح احدهم على الاخر ان يقال ان اذ اجمع العصبية وكانت جهة العصبية فيهم متفادفة فيقدم من كانت
 جهة مقدمة وان كان هيا على من كانت جهة مؤخرة وان كان قريبا كابن ابن الابن يقدم على الاخ فان اختلفت جهتهم
 فيرجح من كان قريبا وان كان ضعيفا على البعيد ان كان قويا كابن الاخ لاب يقدم على ابن ابن الاخ لابوين فان

هذا ما في نسخة المطبعة المطبوعة في سنة ١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٦ و١٤٧٧ و١٤٧٨ و١٤٧٩ و١٤٨٠ و١٤٨١ و١٤٨٢ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و١٤٨٥ و١٤٨٦ و١٤٨٧ و١٤٨٨ و١٤٨٩ و١٤٩٠ و١٤٩١ و١٤٩٢ و١٤٩٣ و١٤٩٤ و١٤٩٥ و١٤٩٦ و١٤٩٧ و١٤٩٨ و١٤٩٩ و١٥٠٠ و١٥٠١ و١٥٠٢ و١٥٠٣ و١٥٠٤ و١٥٠٥ و١٥٠٦ و١٥٠٧ و١٥٠٨ و١٥٠٩ و١٥١٠ و١٥١١ و١٥١٢ و١٥١٣ و١٥١٤ و١٥١٥ و١٥١٦ و١٥١٧ و١٥١٨ و١٥١٩ و١٥٢٠ و١٥٢١ و١٥٢٢ و١٥٢٣ و١٥٢٤ و١٥٢٥ و١٥٢٦ و١٥٢٧ و١٥٢٨ و١٥٢٩ و١٥٣٠ و١٥٣١ و١٥٣٢ و١٥٣٣ و١٥٣٤ و١٥٣٥ و١٥٣٦ و١٥٣٧ و١٥٣٨ و١٥٣٩ و١٥٤٠ و١٥٤١ و١٥٤٢ و١٥٤٣ و١٥٤٤ و١٥٤٥ و١٥٤٦ و١٥٤٧ و١٥٤٨ و١٥٤٩ و١٥٥٠ و١٥٥١ و١٥٥٢ و١٥٥٣ و١٥٥٤ و١٥٥٥ و١٥٥٦ و١٥٥٧ و١٥٥٨ و١٥٥٩ و١٥٦٠ و١٥٦١ و١٥٦٢ و١٥٦٣ و١٥٦٤ و١٥٦٥ و١٥٦٦ و١٥٦٧ و١٥٦٨ و١٥٦٩ و١٥٧٠ و١٥٧١ و١٥٧٢ و١٥٧٣ و١٥٧٤ و١٥٧٥ و١٥٧٦ و١٥٧٧ و١٥٧٨ و١٥٧٩ و١٥٨٠ و١٥٨١ و١٥٨٢ و١٥٨٣ و١٥٨٤ و١٥٨٥ و١٥٨٦ و١٥٨٧ و١٥٨٨ و١٥٨٩ و١٥٩٠ و١٥٩١ و١٥٩٢ و١٥٩٣ و١٥٩٤ و١٥٩٥ و١٥٩٦ و١٥٩٧ و١٥٩٨ و١٥٩٩ و١٦٠٠ و١٦٠١ و١٦٠٢ و١٦٠٣ و١٦٠٤ و١٦٠٥ و١٦٠٦ و١٦٠٧ و١٦٠٨ و١٦٠٩ و١٦١٠ و١٦١١ و١٦١٢ و١٦١٣ و١٦١٤ و١٦١٥ و١٦١٦ و١٦١٧ و١٦١٨ و١٦١٩ و١٦٢٠ و١٦٢١ و١٦٢٢ و١٦٢٣ و١٦٢٤ و١٦٢٥ و١٦٢٦ و١٦٢٧ و١٦٢٨ و١٦٢٩ و١٦٣٠ و١٦٣١ و١٦٣٢ و١٦٣٣ و١٦٣٤ و١٦٣٥ و١٦٣٦ و١٦٣٧ و١٦٣٨ و١٦٣٩ و١٦٤٠ و١٦٤١ و١٦٤٢ و١٦٤٣ و١٦٤٤ و١٦٤٥ و١٦٤٦ و١٦٤٧ و١٦٤٨ و١٦٤٩ و١٦٥٠ و١٦٥١ و١٦٥٢ و١٦٥٣ و١٦٥٤ و١٦٥٥ و١٦٥٦ و١٦٥٧ و١٦٥٨ و١٦٥٩ و١٦٦٠ و١٦٦١ و١٦٦٢ و١٦٦٣ و١٦٦٤ و١٦٦٥ و١٦٦٦ و١٦٦٧ و١٦٦٨ و١٦٦٩ و١٦٧٠ و١٦٧١ و١٦٧٢ و١٦٧٣ و١٦٧٤ و١٦٧٥ و١٦٧٦ و١٦٧٧ و١٦٧٨ و١٦٧٩ و١٦٨٠ و١٦٨١ و١٦٨٢ و١٦٨٣ و١٦٨٤ و١٦٨٥ و١٦٨٦ و١٦٨٧ و١٦٨٨ و١٦٨٩ و١٦٩٠ و١٦٩١ و١٦٩٢ و١٦٩٣ و١٦٩٤ و١٦٩٥ و١٦٩٦ و١٦٩٧ و١٦٩٨ و١٦٩٩ و١٧٠٠ و١٧٠١ و١٧٠٢ و١٧٠٣ و١٧٠٤ و١٧٠٥ و١٧٠٦ و١٧٠٧ و١٧٠٨ و١٧٠٩ و١٧١٠ و١٧١١ و١٧١٢ و١٧١٣ و١٧١٤ و١٧١٥ و١٧١٦ و١٧١٧ و١٧١٨ و١٧١٩ و١٧٢٠ و١٧٢١ و١٧٢٢ و١٧٢٣ و١٧٢٤ و١٧٢٥ و١٧٢٦ و١٧٢٧ و١٧٢٨ و١٧٢٩ و١٧٣٠ و١٧٣١ و١٧٣٢ و١٧٣٣ و١٧٣٤ و١٧٣٥ و١٧٣٦ و١٧٣٧ و١٧٣٨ و١٧٣٩ و١٧٤٠ و١٧٤١ و١٧٤٢ و١٧٤٣ و١٧٤٤ و١٧٤٥ و١٧٤٦ و١٧٤٧ و١٧٤٨ و١٧٤٩ و١٧٥٠ و١٧٥١ و١٧٥٢ و١٧٥٣ و١٧٥٤ و١٧٥٥ و١٧٥٦ و١٧٥٧ و١٧٥٨ و١٧٥٩ و١٧٦٠ و١٧٦١ و١٧٦٢ و١٧٦٣ و١٧٦٤ و١٧٦٥ و١٧٦٦ و١٧٦٧ و١٧٦٨ و١٧٦٩ و١٧٧٠ و١٧٧١ و١٧٧٢ و١٧٧٣ و١٧٧٤ و١٧٧٥ و١٧٧٦ و١٧٧٧ و١٧٧٨ و١٧٧٩ و١٧٨٠ و١٧٨١ و١٧٨٢ و١٧٨٣ و١٧٨٤ و١٧٨٥ و١٧٨٦ و١٧٨٧ و١٧٨٨ و١٧٨٩ و١٧٩٠ و١٧٩١ و١٧٩٢ و١٧٩٣ و١٧٩٤ و١٧٩٥ و١٧٩٦ و١٧٩٧ و١٧٩٨ و١٧٩٩ و١٨٠٠ و١٨٠١ و١٨٠٢ و١٨٠٣ و١٨٠٤ و١٨٠٥ و١٨٠٦ و١٨٠٧ و١٨٠٨ و١٨٠٩ و١٨١٠ و١٨١١ و١٨١٢ و١٨١٣ و١٨١٤ و١٨١٥ و١٨١٦ و١٨١٧ و١٨١٨ و١٨١٩ و١٨٢٠ و١٨٢١ و١٨٢٢ و١٨٢٣ و١٨٢٤ و١٨٢٥ و١٨٢٦ و١٨٢٧ و١٨٢٨ و١٨٢٩ و١٨٣٠ و١٨٣١ و١٨٣٢ و١٨٣٣ و١٨٣٤ و١٨٣٥ و١٨٣٦ و١٨٣٧ و١٨٣٨ و١٨٣٩ و١٨٤٠ و١٨٤١ و١٨٤٢ و١٨٤٣ و١٨٤٤ و١٨٤٥ و١٨٤٦ و١٨٤٧ و١٨٤٨ و١٨٤٩ و١٨٥٠ و١٨٥١ و١٨٥٢ و١٨٥٣ و١٨٥٤ و١٨٥٥ و١٨٥٦ و١٨٥٧ و١٨٥٨ و١٨٥٩ و١٨٦٠ و١٨٦١ و١٨٦٢ و١٨٦٣ و١٨٦٤ و١٨٦٥ و١٨٦٦ و١٨٦٧ و١٨٦٨ و١٨٦٩ و١٨٧٠ و١٨٧١ و١٨٧٢ و١٨٧٣ و١٨٧٤ و١٨٧٥ و١٨٧٦ و١٨٧٧ و١٨٧٨ و١٨٧٩ و١٨٨٠ و١٨٨١ و١٨٨٢ و١٨٨٣ و١٨٨٤ و١٨٨٥ و١٨٨٦ و١٨٨٧ و١٨٨٨ و١٨٨٩ و١٨٩٠ و١٨٩١ و١٨٩٢ و١٨٩٣ و١٨٩٤ و١٨٩٥ و١٨٩٦ و١٨٩٧ و١٨٩٨ و١٨٩٩ و١٩٠٠ و١٩٠١ و١٩٠٢ و١٩٠٣ و١٩٠٤ و١٩٠٥ و١٩٠٦ و١٩٠٧ و١٩٠٨ و١٩٠٩ و١٩١٠ و١٩١١ و١٩١٢ و١٩١٣ و١٩١٤ و١٩١٥ و١٩١٦ و١٩١٧ و١٩١٨ و١٩١٩ و١٩٢٠ و١٩٢١ و١٩٢٢ و١٩٢٣ و١٩٢٤ و١٩٢٥ و١٩٢٦ و١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ و١٩٣٠ و١٩٣١ و١٩٣٢ و١٩٣٣ و١٩٣٤ و١٩٣٥ و١٩٣٦ و١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٣٩ و١٩٤٠ و١٩٤١ و١٩٤٢ و١٩٤٣ و١٩٤٤ و١٩٤٥ و١٩٤٦ و١٩٤٧ و١٩٤٨ و١٩٤٩ و١٩٥٠ و١٩٥١ و١٩٥٢ و١٩٥٣ و١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ و١٩٥٧ و١٩٥٨ و١٩٥٩ و١٩٦٠ و١٩٦١ و١٩٦٢ و١٩٦٣ و١٩٦٤ و١٩٦٥ و١٩٦٦ و١٩٦٧ و١٩٦٨ و١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١ و١٩٧٢ و١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٥ و١٩٧٦ و١٩٧٧ و١٩٧٨ و١٩٧٩ و١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٢ و١٩٨٣ و١٩٨٤ و١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٧ و١٩٨٨ و١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ و١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦ و١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩ و٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ و٢٠١٢ و٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ و٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥ و٢٠٢٦ و٢٠٢٧ و٢٠٢٨ و٢٠٢٩ و٢٠٣٠ و٢٠٣١ و٢٠٣٢ و٢٠٣٣ و٢٠٣٤ و٢٠٣٥ و٢٠٣٦ و٢٠٣٧ و٢٠٣٨ و٢٠٣٩ و٢٠٤٠ و٢٠٤١ و٢٠٤٢ و٢٠٤٣ و٢٠٤٤ و٢٠٤٥ و٢٠٤٦ و٢٠٤٧ و٢٠٤٨ و٢٠٤٩ و٢٠٥٠ و٢٠٥١ و٢٠٥٢ و٢٠٥٣ و٢٠٥٤ و٢٠٥٥ و٢٠٥٦ و٢٠٥٧ و٢٠٥٨ و٢٠٥٩ و٢٠٦٠ و٢٠٦١ و٢٠٦٢ و٢٠٦٣ و٢٠٦٤ و٢٠٦٥ و٢٠٦٦ و٢٠٦٧ و٢٠٦٨ و٢٠٦٩ و٢٠٧٠ و٢٠٧١ و٢٠٧٢ و٢٠٧٣ و٢٠٧٤ و٢٠٧٥ و٢٠٧٦ و٢٠٧٧ و٢٠٧٨ و٢٠٧٩ و٢٠٨٠ و٢٠٨١ و٢٠٨٢ و٢٠٨٣ و٢٠٨٤ و٢٠٨٥ و٢٠٨٦ و٢٠٨٧ و٢٠٨٨ و٢٠٨٩ و٢٠٩٠ و٢٠٩١ و٢٠٩٢ و٢٠٩٣ و٢٠٩٤ و٢٠٩٥ و٢٠٩٦ و٢٠٩٧ و٢٠٩٨ و٢٠٩٩ و٢١٠٠ و٢١٠١ و٢١٠٢ و٢١٠٣ و٢١٠٤ و٢١٠٥ و٢١٠٦ و٢١٠٧ و٢١٠٨ و٢١٠٩ و٢١١٠ و٢١١١ و٢١١٢ و٢١١٣ و٢١١٤ و٢١١٥ و٢١١٦ و٢١١٧ و٢١١٨ و٢١١٩ و٢١٢٠ و٢١٢١ و٢١٢٢ و٢١٢٣ و٢١٢٤ و٢١٢٥ و٢١٢٦ و٢١٢٧ و٢١٢٨ و٢١٢٩ و٢١٣٠ و٢١٣١ و٢١٣٢ و٢١٣٣ و٢١٣٤ و٢١٣٥ و٢١٣٦ و٢١٣٧ و٢١٣٨ و٢١٣٩ و٢١٤٠ و٢١٤١ و٢١٤٢ و٢١٤٣ و٢١٤٤ و٢١٤٥ و٢١٤٦ و٢١٤٧ و٢١٤٨ و٢١٤٩ و٢١٥٠ و٢١٥١ و٢١٥٢ و٢١٥٣ و٢١٥٤ و٢١٥٥ و٢١٥٦ و٢١٥٧ و٢١٥٨ و٢١٥٩ و٢١٦٠ و٢١٦١ و٢١٦٢ و٢١٦٣ و٢١٦٤ و٢١٦٥ و٢١٦٦ و٢١٦٧ و٢١٦٨ و٢١٦٩ و٢١٧٠ و٢١٧١ و٢١٧٢ و٢١٧٣ و٢١٧٤ و٢١٧٥ و٢١٧٦ و٢١٧٧ و٢١٧٨ و٢١٧٩ و٢١٨٠ و٢١٨١ و٢١٨٢ و٢١٨٣ و٢١٨٤ و٢١٨٥ و٢١٨٦ و٢١٨٧ و٢١٨٨ و٢١٨٩ و٢١٩٠ و٢١٩١ و٢١٩٢ و٢١٩٣ و٢١٩٤ و٢١٩٥ و٢١٩٦ و٢١٩٧ و٢١٩٨ و٢١٩٩ و٢٢٠٠ و٢٢٠١ و٢٢٠٢ و٢٢٠٣ و٢٢٠٤ و٢٢٠٥ و٢٢٠٦ و٢٢٠٧ و٢٢٠٨ و٢٢٠٩ و٢٢١٠ و٢٢١١ و٢٢١٢ و٢٢١٣ و٢٢١٤ و٢٢١٥ و٢٢١٦ و٢٢١٧ و٢٢١٨ و٢٢١٩ و٢٢٢٠ و٢٢٢١ و٢٢٢٢ و٢٢٢٣ و٢٢٢٤ و٢٢٢٥ و٢٢٢٦ و٢٢٢٧ و٢٢٢٨ و٢٢٢٩ و٢٢٣٠ و٢٢٣١ و٢٢٣٢ و٢٢٣٣ و٢٢٣٤ و٢٢٣٥ و٢٢٣٦ و٢٢٣٧ و٢٢٣٨ و٢٢٣٩ و٢٢٤٠ و٢٢٤١ و٢٢٤٢ و٢٢٤٣ و٢٢٤٤ و٢٢٤٥ و٢٢٤٦ و٢٢٤٧ و٢٢٤٨ و٢٢٤٩ و٢٢٥٠ و٢٢٥١ و٢٢٥٢ و٢٢٥٣ و٢٢٥٤ و٢٢٥٥ و٢٢٥٦ و٢٢٥٧ و٢٢٥٨ و٢٢٥٩ و٢٢٦٠ و٢٢٦١ و٢٢٦٢ و٢٢٦٣ و٢٢٦٤ و٢٢٦٥ و٢٢٦٦ و٢٢٦٧ و٢٢٦٨ و٢٢٦٩ و٢٢٧٠ و٢٢٧١ و٢٢٧٢ و٢٢٧٣ و٢٢٧٤ و٢٢٧٥ و٢٢٧٦ و٢٢٧٧ و٢٢٧٨ و٢٢٧٩ و٢٢٨٠ و٢٢٨١ و٢٢٨٢ و٢٢٨٣ و٢٢٨٤ و٢٢٨٥ و٢٢٨٦ و٢٢٨٧ و٢٢٨٨ و٢٢٨٩ و٢٢٩٠ و٢٢٩١ و٢٢٩٢ و٢٢٩٣ و٢٢٩٤ و٢٢٩٥ و٢٢٩٦ و٢٢٩٧ و٢٢٩٨ و٢٢٩٩ و٢٣٠٠ و٢٣٠١ و٢٣٠٢ و٢٣٠٣ و٢٣٠٤ و٢٣٠٥ و٢٣٠٦ و٢٣٠٧ و٢٣٠٨ و٢٣٠٩ و٢٣١٠ و٢٣١١ و٢٣١٢ و٢٣١٣ و٢٣١٤ و٢٣١٥ و٢٣١٦ و٢٣١٧ و٢٣١٨ و٢٣١٩ و٢٣٢٠ و٢٣٢١ و٢٣٢٢ و٢٣٢٣ و٢٣٢٤ و٢٣٢٥ و٢٣٢٦ و٢٣٢٧ و٢٣٢٨ و٢٣٢٩ و٢٣٣٠ و٢٣٣١ و٢٣٣٢ و٢٣٣٣ و٢٣٣٤ و٢٣٣٥ و٢٣٣٦ و٢٣٣٧ و٢٣٣٨ و٢٣٣٩ و٢٣٤٠ و٢٣٤١ و٢٣٤٢ و٢٣٤٣ و٢٣٤٤ و٢٣٤٥ و٢٣٤٦ و٢٣٤٧ و٢٣٤٨ و٢٣٤٩ و٢٣٥٠ و٢٣٥١ و٢٣٥٢ و٢٣٥٣ و٢٣٥٤ و٢٣٥٥ و٢٣٥٦ و٢٣٥٧ و٢٣٥٨ و٢٣٥٩ و٢٣٦٠ و٢٣٦١ و٢٣٦٢ و٢٣٦٣ و٢٣٦٤ و٢٣٦٥ و٢٣٦٦ و٢٣٦٧ و٢٣٦٨ و٢٣٦٩ و٢٣٧٠ و٢٣٧١ و٢٣٧٢ و٢٣٧٣ و٢٣٧٤ و٢٣٧٥ و٢٣٧٦ و٢٣٧٧ و٢٣٧٨ و٢٣٧٩ و٢٣٨٠ و٢٣٨١ و٢٣٨٢ و٢٣٨٣ و٢٣٨٤ و٢٣٨٥ و٢٣٨٦ و٢٣٨٧ و٢٣٨٨ و٢٣٨٩ و٢٣٩٠ و٢٣٩١ و٢٣٩٢ و٢٣٩٣ و٢٣٩٤ و٢٣٩٥ و٢٣٩٦ و٢٣٩٧ و٢٣٩٨ و٢٣٩٩ و٢٤٠٠ و٢٤٠١ و٢٤٠٢ و٢٤٠٣ و٢٤٠٤ و٢٤٠٥ و٢٤٠٦ و٢٤٠٧ و٢٤٠٨ و٢٤٠٩ و٢٤١٠ و٢٤١١ و٢٤١٢ و٢٤١٣ و٢٤١٤ و٢٤١٥ و٢٤١٦ و٢٤١٧ و٢٤١٨ و٢٤١٩ و٢٤٢٠ و٢٤٢١ و٢٤٢٢ و٢٤٢٣ و٢٤٢٤ و٢٤٢٥ و٢٤٢٦ و٢٤٢٧ و٢٤٢٨ و٢٤٢٩ و٢٤٣٠ و٢٤٣١ و٢٤٣٢ و٢٤٣٣ و٢٤٣٤ و٢٤٣٥ و٢٤٣٦ و٢٤٣٧ و٢٤٣٨ و٢٤٣٩ و

في هذين البيتين حكم ما اذا اجتمع عاصبان فأكثر من جهة واحدة فانهم ان كان بعضهم اقرب الى الميت من بعض يجب الاقرب لا بعد فليس لا بعد خط من الميراث والارث للاقرب فالابن يجب ابن الابن وكل ابن ابن يجب من تحته من بنى الابن لقربه والاب يجب كل جد وكل جد يجب من فوقه من الاجداد والاخ يجب ابن الاخ والعم يجب ابن العم وكل ابن اخ وابن عم يجب من تحته وكذلك من الاجماع وعطف المصنف النصيب على الخط للتوكيد لان الخط هو النصيب فان تساوى عاصبان فأكثر في القرب بان اتحدت درجاتهما في جهة واحدة فانظر ان كان بعضهم يدلى الى الميت باب وام والاخر يدلى باب فقط فالمدلى بالابوين او الى بالارث من المدلى بالاب اجماعا وهو مراده بالميت الثاني فالارث للتشقيق وحده وانما يكون ذلك في الاخوة وبينهم والاعمام وبينهم وفهم منه انهم اذا استووا في الادلاء الى الميت بان كانوا اكلمهم اشقاء او كانوا اكلمهم لاب فليس بعضهم اولى من بعض بل يشكون في الارث بينهم بالسوية وهو كذلك اجماعا كالبنين وكنينهم ولم يذكرهم هنا ما اذا اختلفت جهة العصوية وسيدكر بعضه في باب المحجب وجهات العصوية ستة البتوة ثم الابوة ثم الجدوة ثم الاخوة ثم بنو الاخوة ثم العموة ثم الولاة قال (والابن والاخ مع الاثبات يعصبا فمن في البيت)

والاخوات ان تكن بنات فهن معهن معصيات وليس في النساء طر اعصبة الا التي منبت

اتحدن بهم فيرجح من كان قويا اي في القربايتين على الضعيف الذي هو قرابة كالاخ المستقيم يقدم على الاخ لاب (قوله من جهة واحدة) اي من جهات العصوية (قوله الابن الخ) اقول المقصود هنا ذكر حكم العاصبان اللذان اتحدت جهة عصويتهم كما صرح به الشارح رحمه الله عليه بقوله ذكر هذين البيتين الخ فقوله الابن يجب كل جد ايسر في عمله لعدم اتحاد جهة الابن جهة الاب مقدمة على جهة الجد وجب لاب الجد ليس باعتبار القرب لمعتبر بوجوب اتحاد الجهة بل باعتبار الجهة وكذلك قوله الاخ يجب ابن الاخ ليس في عمله لما ذكر (قوله نالارث الخ) اي اذا كان مع اخ كلاب (قوله ذلك) اي اعتبار القوة عند اتحاد الجهة والدرجة (قوله منه) اي مما سبق من الترجيح باعتبار القوة (قوله فالادلاء) اي في قوة القرابة (قوله لم يذكر الخ) وكيفيك في معرفة ترجيح العصبية ما ذكر في الحاشية المتعلقة بباب التعصيب وفيها الاستيعاب مع الاختصار (قوله ثم الجدوة والاخوة) اي كلاهما جهة واحدة (قوله ثم العموة) اي الميت واميه وجهه وهكذا انما شاء الله تعالى (قال والاخوات الخ) يعنى تصير الاخوات عصبة مع البنات او بنات الابن بشرط عدم اخوتهن اما اذا كان معهن اخوتهن فهن عصبة بالغير لا مع الغير (قال وليس في النساء الخ) ولقد علم ما سبق من الرجال الجمع على انهم اما عصبية بنفسه وصاحب فرض معار هو الابن الجد او صاحب فرض فقط وهو الزوج والاخ لام او عاصب بنفسه فقط ومن سواهم وليس فيهم عاصب مع الغير وبالفرض ان النساء الجمع على انهن اما صاحبات فرض فقط وهن الام والجدوة والاخات لام والزوجة او صاحبات فرض وعصبات بالغير وهن البنات وبنات الابن والاخات لابوين ولاب او صاحبات فرض وعصبات مع الغير وهن الاخات لابوين ولاب وليست فيهن عاصب بنفسه الا المعتقة

يعتق الرقية) اقول لما فرغ من ذكر العصبية بنفسه شرع بذكر العصبية بغيرها والعصبية مع غيرها العصبية
 بغيرها من اربعة البنات وبنت الابن والاخت لابوين والاخت لاب فالابن فاكثر يعصب لبنت
 فاكثر ومثله ابن الابن فاكثر يعصب لبنت الابن التي في درجة اكثر والاخ الشقيق فاكثر
 يعصب للاخت الشقيقة فاكثر والاخ للاب يعصب للاخت للاب كذلك وهو المراد بقوله
 والابن والاخ مع الاناث يعصبانهم في الميراث فالابن يشمل ابن الصلب وابن الابن حقيقة
 او مجازا على الاصح والاخ يشمل الاخ الشقيق والاخ للاب قطعا والمراد بالابن والاخ الجنس
 حتى يشمل المنفرد والمتعدد وقوله مع الاناث اي مع البنات وبنات الابن والاخوات المتساويات
 كل منهم اي كل واحد منهم يعصب الاناث المتساويات له في القرب والادلاء ومعناه انه يكون
 للذكر مثل حظ الانثيين اجماعا لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 وقوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين واعلم ان ابن الابن كما
 يعصب لخته وبنت عمه التي في درجة كذلك يعصب لبنت ابن فوقه ان لم يكن لها فرض بان كان
 فوقها من البنات او من بنات الابن او منها من يستغرق الثلثين واما العصبية مع غيرها فهي
 الاخت فاكثر شقيقة كانت اولاد مع البنت او بنت الابن فاكثر ومعناه ان للبنت وبنت الابن
 النصف فرضا والبنات اوليات الابن الثلثين وما فضل للاخت اولاد اخوات المتساويات
 بالعصوية لحديث ابن مسعود السابق وهذا معنى قوله القرصيين الاخوات مع البنات
 عصبيات وقوله ليس في النساء طرا عصبية الخ يريد بالعصبية بنفسه فانهم كلامهم ذكور الا
 المعتقة فانها عصبية بنفسها وباقي الاناث صاحبات خروض وقوله طرا بفتح الطاء وتشديد

(قوله ومثله ابن الابن الخ) اي يعصب ابن الابن بنت الابن التي في درجة فاكثر سواء كان لها شيء من الثلثين
 او لم يكن سواء كانت بنت ابيه او بنت عمه ويعصب من هو فوقه اذ لم يكن لها شيء من الثلثين ولا يعصب
 من هو تحته اصلا كما سيذكره الشارح رحمة الله عليه قريبا (قوله والاخ الخ) وكذا الجد يعصب للاخت
 شقيقة كانت اولاد كما سيأتي في باب مقاسمة الجد (قوله وهو المراد) اي ما ذكر من قوله فالابن الخ (قوله
 يعصب الاناث الخ) فلا يعصب ابن الابن بنتا لعدم المساواة في القرب ولا الاخ لابوين اختا لالاب لعدم المساواة
 في الادلاء (قوله ومعناه انه) اي تعصب لابن وابنه (قوله ومعناه) اي كونهم عصبية معهم (قوله
 السابق) اي في باب السدس حيث قال فما بقي للاخت فبذل ذلك على انها عصبية (قوله وهذا معنى
 الخ) اشار بهذا الى ان ما يوجد في بعض كتب الفرائض وغيرها من انه صلى الله عليه وسلم قال
 اجنوا الاخوات مع البنات عصبيات ليس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم انما هو من
 كلام القرصيين

الراء معناه جميعا وفي بعض النسخ | باب المحجب | وليس في النساء حق عصبية

وهو لغة المنع وشرعا المنع من الارث بالكلية او من بعضه والمحجب نوعان محجب نقصان
كاستقلال الزوج بالولد من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثلث والام من الثلث الى
السدس والاب من الكل الى السدس ومحجب حرمان كحجب ابن الاخ بالاخ وهو مراد ههنا بال

(والجد محجوب الميراث :- بالاب في احواله الثلث وتسقط الجدا من كل جهة :- بالام

فانهمه وقسم ما اشبهه :- وهكذا ابن الابن بالابن فلا يتبع عن الحكم الصحيح معدلا :-

اقول الجد محجوب بالاب مطلقا سواء كان يرث بالتعصيب وحده كجد فقط او بالفرض

وحده كجد مع ابن او بالفرض والتعصيب معا كجد مع بنت فان الجدا اذا كان معدا في

حالاته الثلاث ورث الاب وحجب الجد بالاب وتسقط الجدا مطلقا بالام سواء كن

من جهة الام او من جهة الاب او من جهة الجد وان علا وهذا معنى قوله من كل جهة وقوله

فانهمه وقسم ما اشبهه حشو وهكذا يسقط ابن الابن بالابن وكل ابن ابن نازل يابن

(قال باب المحجب) هو نوعان محجب بالوانع المقدمة وهو مختص باسم المنع فلا يقال للرتب انه محجوب بل يقال ممنوع ويمكن

حصول جميع الورثة والمنتوع لا يحجب احدا حرمانا ولا نقصانا ومحجب بالشخص هو مختص باسم المحجب فيقال ان الاخ محجب

بالابن ولا يقال انه ممنوع وينقسم الى محجب نقصان وهو منع الوارث وارثا من افرضه الى اقله ويمكن حصوله

لجميع الورثة وهو سبعة انواع كما سيحكي في الحاشية الالية والمحجب المحجب نقصان محجب نقصانا كما في البنات

فان بعضهن يراحم بعضا في الثلثين فكل واحدة منهن محجوبة بالاخرى محجب نقصان وحاجبة للاخرى محجب نقصان ولا

الام محجب حرمانا ومحجب حرمانا هو منع الوارث وارثا من الارث بالكلية والمحجب الحرمان لا يحجب احدا حرمانا ولا يقبض

نقصانا كالاخوة مع الابوين فانهم محجبون الام من الثلث الى السدس مع انهم محجبون بالاب لا يمكن حصول محجب الحرمان

للابوين والزوجين والوالدين يمكن حصوله لغيرهم وينبغي ذلك المحجب على الاصليين الاول ان كل من ادلى الى الميت

بواسطة محبته ان كانت موجودة ولم يقيم فيها مانع من موانع الارث الا اولاد الام والثاني التقديم بحجة العصبية

ان كانت متفاوتة فان متحدة فيا القرب الا فيها القوة الا انها ليسا شاملين لمحجب جميع الورثة كما ترى في حجب ابن

الابن والادلام وقد اشار اليه الشنقوري رحمه الله عليه في نظم القرب حيث قال وعليها ما زاد اكثر المحجب انتهى وقد

ارشدني الله تعالى الى اصل واحد شامل لمحجب جميع الورثة وهو انه اذا اجتمع الورثة ووجدت فيهم جهة العصبية شتت

نالمحجب بها مطلقا اي سواء كان المحجب بها واحدا كما في حجب ابن ابن الابن او كان بها ومها القرب فقط كما في

حجب الابن اخا لابا وكان بها ومها القرب والادلاء كلاهما كما في حجب الاخ لابوين ابنة والاى ان لم توجد او وجدت

مساوية فيا القرب متعلق اي المحجب بالقرب سواء كان به وحده كما في حجب الام ام الاب في حجب الابن ابن الابن الذي

الحاشية المتعلقة بقوله محجب نقصان في صفحة ٢٩ وسط ١١ الحاشية المتعلقة بقوله والمحجب الحرمان في صفحة ٢٩ وسط ١١ الحاشية المتعلقة بقوله وتسقط الجدا في صفحة ٢٩ وسط ١١ الحاشية المتعلقة بقوله المعدل في صفحة ٢٩ وسط ١١

ابن اعلی منه وهذا معلوم ما سبق في قوله (وما الذي البعدى مع القريب في الارث من حظ ولا نصيب) قال (وتسقط الاخوة بالبنيان وبالاب كالأب في كبريائنا وببني البين كيف كانوا بانيا في الجمع والواحد بن يفضل ابن الام بالاستقاط بلجدنا فهمه على احتياط وبالبنات وبنات الابن في جمع واحدنا نقل في ندرتي) اقول وتسقط الاخوة سواء كانوا اشداء اولاد ولام او مختلفين بالاب لا قرب وهو المباشرة لولادة الميت الموروث ذكر اكان الميت او انثى وتسقط الاخوة ايضا بالبنيان وببني البين وان نزلوا وان لم ينزلوا وليست الجمعية مرادة بل كما تجب الاخوة كذلك يجب الاخ الواحد والاثني وكما يجبهم البنون وبنو البين كذلك يجبهم الابن الواحد وابنه وان نزل فيه صرح الناظم بقوله سيان في الجمع والواحد بن يفضل الاخ من الام على اولاد الابوين وعلى اولاد الاب بكونه يستقط ايضا بالجد ان علا وبالواحدة فاكثر من البنت او بنت الابن فيجب ابن الام بستره بالابن وابنه والاب والجد البنت وبنت الابن والاخوات مطلقا في ذلك كله كالخوة اجماعا

اي المحب بالنفس (قوله يجب تقصير) هو سبعة انواع احدها الامتثال من فرض الفرض او قل منه كجب الزوج من النصف الى الربع وثانيها امتثال من تعصيب الى تعصيب اقل منه كامتثال الاخت مع البنت من النصف الى السدس اذا كانت مع اخيهما ثالثها امتثال من فرض الى تعصيب اقل منه كامتثال البنت من النصف فرضا الى الثلث مع ابن وراعيها امتثال من تعصيب الى فرض اقل منه كامتثال الاب الجدة مع الابن من ارث جميع المالة تعصيا الى السدس فرضا وخامسها من ارحمة في الفرض كما في البنات فان بعضهن يراحم بعضا في الثلثين وسدسها من ارحمة في التعصيب كما في البنين فان بعضهن يراحم بعضا في التعصيب وسدسها من ارحمة بالول كافي ام وزوج واخت لغيرهم ثم لا يخفى عليك ان النوع الخامس وما بعده لا يتعين فيه الحاجب من المحبوب بل ان تعين كل واحد منهم طبعا وان تعين محوبا (قال وليجد الخ) اي اب الاب ان علا محب بالاب والقرب والادلاء (قال وتسقط الجدات الخ) اي تسقط الجدات سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب ان علا بالام اما التي من جهة الام فبالقرب والادلاء واما التي من جهة الاب وان علا فبالقرب وكذلك محب بالاب وان علا لكل جدة التي تدلي به بالقرب والادلاء لانه لا يلقى لا تدلي به واعلم انه وقد سبق في باب السدس من الناظم حجة الله عليه حجب بعض الجدات بعضهن بالقرب والادلاء او بالقرب بغيره والاختلاف في جهة الله اشار بقوله (وقسها شبهه) فليس هذا القول حشا كما زعم الشارح رحمه الله عليه (قال معدل) اي ميلا الى الحكم باطل (قوله وهذا معلوم) اي فلا حاجة الى ذكره (قوله البعدى) اي الدرجة البعدى (قال وتسقط الخ) واعلم انه يستقط وكذا الام ذكر اكان او انثى بالولد وولد الابن وان نزل والاب وان علا والاخ لابوين بالابن وان نزل بالاب والاخ لاجل بهما والابوين وبالاخت لها اذا صادت عصبة مع الغير والاخت لابوين بالابن وان نزل بالاب والاخت لاجل بهما والاخ لابوين والاختين لها اذا لم يكن مع الاخت لاب غلام (قال كيف كانوا) اي على اتي جهة كانوا من قربا وبعدا (قال في السقوط والمحب) (قال ويفضل الخ) ولما كان الاخوة لام محبون بمن يحبهم الاخوة لابوين و

هذا في المحب بالنفس وهو سبعة انواع احدها الامتثال من فرض الفرض او قل منه كجب الزوج من النصف الى الربع وثانيها امتثال من تعصيب الى تعصيب اقل منه كامتثال الاخت مع البنت من النصف الى السدس اذا كانت مع اخيهما ثالثها امتثال من فرض الى تعصيب اقل منه كامتثال البنت من النصف فرضا الى الثلث مع ابن وراعيها امتثال من تعصيب الى فرض اقل منه كامتثال الاب الجدة مع الابن من ارث جميع المالة تعصيا الى السدس فرضا وخامسها من ارحمة في الفرض كما في البنات فان بعضهن يراحم بعضا في الثلثين وسدسها من ارحمة في التعصيب كما في البنين فان بعضهن يراحم بعضا في التعصيب وسدسها من ارحمة بالول كافي ام وزوج واخت لغيرهم ثم لا يخفى عليك ان النوع الخامس وما بعده لا يتعين فيه الحاجب من المحبوب بل ان تعين كل واحد منهم طبعا وان تعين محوبا (قال وليجد الخ) اي اب الاب ان علا محب بالاب والقرب والادلاء (قال وتسقط الجدات الخ) اي تسقط الجدات سواء كانت من جهة الام او من جهة الاب ان علا بالام اما التي من جهة الام فبالقرب والادلاء واما التي من جهة الاب وان علا فبالقرب وكذلك محب بالاب وان علا لكل جدة التي تدلي به بالقرب والادلاء لانه لا يلقى لا تدلي به واعلم انه وقد سبق في باب السدس من الناظم حجة الله عليه حجب بعض الجدات بعضهن بالقرب والادلاء او بالقرب بغيره والاختلاف في جهة الله اشار بقوله (وقسها شبهه) فليس هذا القول حشا كما زعم الشارح رحمه الله عليه (قال معدل) اي ميلا الى الحكم باطل (قوله وهذا معلوم) اي فلا حاجة الى ذكره (قوله البعدى) اي الدرجة البعدى (قال وتسقط الخ) واعلم انه يستقط وكذا الام ذكر اكان او انثى بالولد وولد الابن وان نزل والاب وان علا والاخ لابوين بالابن وان نزل بالاب والاخ لاجل بهما والابوين وبالاخت لها اذا صادت عصبة مع الغير والاخت لابوين بالابن وان نزل بالاب والاخت لاجل بهما والاخ لابوين والاختين لها اذا لم يكن مع الاخت لاب غلام (قال كيف كانوا) اي على اتي جهة كانوا من قربا وبعدا (قال في السقوط والمحب) (قال ويفضل الخ) ولما كان الاخوة لام محبون بمن يحبهم الاخوة لابوين و

أي المسئلة المشتركة بين العصبة الشقيق وبين اولاد الام وهي فتح الرأى وبعضهم يكسرها على
 اسناد التشريك اليها مجازا وبعضهم يسميها المشتركة كما ذكرها المصنف قال (وان تجدد
 زوجها واما ورثا: واخوة للام حازوا الثلثا: واخوة ايضا للام واب: واستغرقوا المال
 بفرض النصب: فاجعلهم كلهم لام: واجعل اباهم حجازا في اليم: واقسم على الجميع ثلث التركة
 فهذه المسئلة المشتركة) اقول صورة المشتركة ان تخلف امرأة زوجها واما وعدة امزواج اولاد
 الام اثنين فاكثر ومن الاخوة الاشقاء اخا واحدا فاكثر سواء كانت معه او معهم
 اخت شقيقة او اكثر ولم يكن فان الفرض فيها تستغرق التركة للزوج النصف وللأم
 السدس ولأولاد الام الثلث فالقياس سقوط الاخوة الاشقاء لانهم عصبة وبه قال ابو حنيفة
 واحمد رحمتهما الله عليهما وروى عن الشافعي رحمه الله عليه والمذهب المعتمد عنه ان يجعلوا
 كلهم اولاد ام لا شراكهم في الادلاء بالام وتلغى قرابة الاب في حق العصبة الشقيق واحدا
 كان او اكثر حتى لا يسقط ويقسم ثلث التركة الذي هو فرض اولاد الام عليهم وعلى عدد
 الاشقاء على عدد رؤسهم يستوى فيه الذكر والانثى من الفريقين وبه قال مالك و
 اهل المدينة والبصرة والشام وقوله واجعل اباهم حجازا في اليم أي كأنهم لم يكن واشاء
 به الى ما روى الشافعي من ان الاشقاء قالوا لهم رضى الله عنه لما اراد اسقاطهم يا امير المؤمنين
 هب ان ابانا كان حجازا ملقى في اليم وفي رواية كان حجازا أليست أمنا واحدة فاستحسن ذلك
 وقضى بينهم بالتشريك ولذلك تلقب بالتمية وبالجمرية وبالحجازية ايضا ولو كان بدل الام
 جدة لم يختلف الحكم ولو كان اولاد الام واحد لم تكن مشتركة لعدم الاستغراق

الاخوة الاشقاء في المشتركة فذكر المشتركة ههنا وعقد لها بابا وسيدنا الأندلسية (قوله مجازا) أي
 عقليا لان التشريك حقيقة المحمدي يظهراد الشارح بالظواهر ولكن لما كانت المسئلة مشتملة على الاخ الشقيق
 المشترك لأولاد الام في قراباتهم التي هي سبب في التشريك بينهم وبينهم فنسب التشريك اليها (قوله
 وبعضهم يسميها المشتركة) أي بزيادة التاويل لشين (قوله كما ذكرها) أي في اخوة هذه الايات (قوله
 النصب جمع نصيب) (قوله فان الفرض فيها الخ) يعني ان الفرض في المسئلة المشتركة تستغرق
 التركة لا يها من ستة فالنصف ثلثة للزوج والسدس واحد للام والثلث الاثنان لأولاد الام
 (قوله لانهم عصبة) والعصبة يسقط اذا حوزها من الفرض التركة (قوله وروى) أي مثلها قال ابو حنيفة
 واحمد رحمهما الله (قوله على عدد رؤسهم) أي على عدد رؤس اولاد الام والاشقاء (قوله هب الخ)
 أي افرض ان ابانا كان حجازا مطروحا في اليم (قوله تلقب) أي المسئلة المشتركة (قوله لعدم الاستغراق) لان
 الواحد من اولاد الام يأخذ السدس ويبقى السدس للاشقاء

باب ميراث الجد والاخت

وتيسر لنا ان نردنا في الجد والاخت اذ وعدنا في فائق نحو ما اقول السمعاء واجمع
 حواشي الكلمات جمعا اقول شرع في بيان حكم الجد والاخت لانه وعديده فيما سبق بقوله
 وحكمهم سيأتي مكل البيان في الحالات والراد بالاخت الجنس ويشمل الاخ الواحد
 والاكثر ذكر كان او انثى من الابوين او من الاب دون الاخت من الام لانهم يقطون
 بالجد كما تقدم في المحب واثار قوله فائق نحو ما اقول السمعاء الخ الى الاهتمام بمعرفة تفصيل
 احوالهم واحكامهم لانها من المهمات قال (واعلم بان الجد واحواله انثى غنهن على
 التوالى في تقاسم الاخت فيهن اذ لم يعد القسمة عليه بالاذى في فتارة يأخذ ثلثا كاملا
 ان كان بالقسمة عنه نازلا ان لم يكن هنالك ذوسهم فاقع بايضاح عن استفهام في فتارة
 يأخذ ثلث الباقي بعد نوى القروض والارزاق بهذا اذا ما كانت المقاسمة في مقصده
 قال باب ميراث الز (واعلم ان النظم مرجحة الله عليه يذكر في هذا الباب اول الحكم الجدمع الاخت ولا يورث الاب
 وثانيا حكمه مع ما عليه في قوله صاحب الخ فالذكر في هذا الباب حكم كل من الجد والاخت مع الاخر لما حكم كل
 منهما منفردا عن الآخر فقد تقدم (قوله فيما سبق) اي في باب السدس (قوله الى الاهتمام) لان باب الجد
 والاخت عظيم صعب المرام (قال واعلم الخ) حاصل ما ذكر في هذا الباب ان للجد ان علامع ولاد الابوين
 او الاب ومعهما اذ لم يكن معهم صاحب نوصا فضل الامر من المقاسمة وثلث الكل في المقاسمة ان يجعل
 الجد كاخ في تقصيص الاناث المخلص واخذ مثلي ما تأخذه الانثى لاني يجب لام من الثلث الى السدس
 فالمقاسمة خيرة اذا كانوا اكثر من مثليه فليت الكل اذ ارادوا على مثليه ويستويان اذا كانوا مثلية بنو العلات
 مجلسون في القسمة مع بنو الاعيان اضرار الجد فالياتي بعد اخذ الجد نصيبه لبي الاعيان فيسقطون الا اذا
 كانت اختا واحدة من اولاد الابوين فاذا اخذت نصف لكل بعد نصيبه فان بقي شئ فليبق العلات كجد اخذ
 لابوين واختين لاب فان لم يبق شئ فيسقطون كجد اخذ لاب واخت لابوين وان كان معهم صاحب فرض
 فاما ان يستغرق جميع المال (ولا يتصور ذلك الا في المسئلة عاتلة) فيزاد السدس له في العول كما ان
 يفضل عنه اكثر من السدس فيزاد تمام السدس فيه او السدس فهو له وتسقط اولاد الابوين والاب في هذه
 الصورة وفي صورتين السابقتين الا الشقيقة في الاكديية او الزائدة من السدس فالجد خير الامور الثلاثة من
 المقاسمة وثلث الباقي بعد فرض سدس الكل واذا كان ثلث الباقي خيرة ليس للباقي ثلث معهم فيضرب
 مخرج الثلث في اصل المسئلة على رأي الجمهور وما على رأي المحققين فاصل المسئلة من ثمانية عشر وستة و
 ثلثين (نالهتم) انما في بنو النسوة لصيق النظم والافكار مقتضى الظاهر ان يقول عنها (قال يقاسم الاخت)
 في يقاسم الجد الاخت عند اصحاب الفروض اذا كانت المقاسمة خيرة من ثلث جميع المال معهم اذا كانت خيرة له
 من ثلث في سدرس الكل (قال لم يعد) اصله يقول (قال فتارة الز) اي يفرض له ثلث الكل عند اصحاب الفروض اذا كان
 خيرة له من ثلث (قال فتارة الخ) اي يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض مع اصحاب الفروض اذا كان خيرة من المقاسمة (قال

عن ذلك بالتراحة وتارة يأخذ سدس المال : وليس عنه نازلا لجمال) اقول للجد مع الاخوة اربعة احوال حال يقاسم فيه الاخوة وجوبا وحال يفرض له فيه ثلث المال وحال يفرض له ثلث الباقي بعد الفرض وحال يفرض له فيه سدين مال يقاسم الاخوة كاخ منهم بشرط ان لا تنقص المقاسمة عن الفرض هو ثلث المال ان لم يكن معهم صاحب فرض فان كان معهم صاحب فرض قاسم الاخوة ما لم تنقص المقاسمة عن ثلث الباقي بعد الفروض وسدس الجميع وهذا هو المراد بقوله (اذ لم يعد لقسم عليه بالاذى) بان حصل له بالمقاسمة مثل ما يحصل له بالفرض واكثر من الفرض كجد اخوين وكجد اخ فيقاسم فيه ما يحصل له في الصورة الاولى الثلث وفي الصورة الثانية النصف وهو اكثر من الثلث وكام وجد اخ للام الثلث وللجد نصف الباقي بمقاسمة كالاخ وذلك ثلث جميع المال فهو خيل من ثلث الباقي بعد فرض الام ومن سدس الجميع وكزوج وجد اخوين يقاسم الاخوين في الباقي بعد فرض الزوج فيحصل له مثل ثلث الباقي ومثل سدس الجميع فلم يعد لقسم عليه بالاذى فان حصل له بالمقاسمة اقل من ثلث المال فرض للجد الثلث كاملا بشرط ان لا يكون معهم ذوسهام او صاحب فرض كجد ثلاثة اخوة فانه ان قاسم الاخوة حصل له ربع المال فنقصه

هذا) او اخذ للجد ثلث الباقي (قال وتارة الخ) اي يفرض له سدس الكل مع اصحاب الفرض اذا كان غير المقتسمين وثلث الباقي (قوله اربعة احوال) واعلم ان للجد مع الاخوة خمسة احوال المقاسمة وثلث جميع المال عند عدم اصحاب الفرض والمقاسمة وثلث الباقي وسدس الكل عند وجودهم وقد فضل عنهم اكثر من السدين اما اذا لم يفضل فله ثلثة احوال اخرى قد مضت تفصيلها في الحاشية المتعلقة بهذا الباب بقوله (واعلم بان الجدة واهوال الخ) وسيجيء في الشرح ايضا ولكن لما كان المقاسمة في هذه الاحوال الخمسة حالين فاعتبر الشارح رحمة الله عليه حالا واحدا وقال اربعة احوال (قوله يقاسم الاخوة الخ) تفصيل للحال الاول اي يقاسم الجد الاخوة كما يقاسم اخ من الاخوة اتيهم (قوله ان لم يكن معهم الخ) هذا قيد لقوله بشرط الا بالمقاسمة لانها تجزى وان كان معهم صاحب فرض (قوله بان حصل له الخ) تصوير للنفي بالنفي (قوله بالفرض) وفرض الجدة في باب المقاسمة ثلث الكل عند عدم اصحاب الفرض وثلث الباقي وسدس الكل مع وجودهم (قوله كجد اخوين) كجد اخ) ففي المثالين المذكورين لا تنقص المقاسمة عن ثلث الكل الا انها مساوية في الاول فتجوز منه في الثاني واصل المسئلة في الاول من ثلثة لكل واحد منهم واحد في الثاني من اثنين لكل واحد منهما واحد (قوله كام الخ) المقاسمة في هذا المثال للجد من ثلث الباقي وسدس الكل اصل المسئلة من ثلثة لكل واحد منهم واحد (قوله وذلك الخ) اي نصف الباقي (قوله وكزوج الخ) المقاسمة في هذه الصورة مساوية في الباقي وسدس الكل المسئلة من ستة فالزوج ثلثة ولكل واحد من الجد اخوين واحد (قوله فان حصل الخ) تفصيل للحال الثاني (قوله كجد ثلاثة اخوة) اصل المسئلة من ثلاثة وثلاثون من تسعة للجد

ثلثة ولكل واحد من الاخوة اثنان

المقاسمة عن الثلث فيفرض له الثلث ويقسم الباقي بين الاخوة على ثلاثة وضابط هذا ان يزيد
 عدد رؤس الاخوة على مثليه لا تنحصر صورته فان كانوا اقل من مثليه فالمقاسمة خير له من الثلث
 فيحصر ذلك في خمس صور وهن جد واخت له معها الثلثان جد واخت او اختان له النصف في
 الصورتين جد واخت او ثلاث اخوات له فيهما خمسان وان كانوا امثليه استوى له
 المقاسمة والثلث ويحصر في ثلاث صور وهن جد مع اخوين او مع اربع اخوات او مع اخ و
 اختين وتارة يفرض له ثلث الباقي بعد الفروض فيما اذا كان مع اصحاب فروض لو كان واحدا
 بشرط ان تنقصه المقاسمة عن ثلث الباقي فقط ولا تنقصه عن سدس جميع المال كام
 وجد ثلاثة اخوة للام السدس سهم من ستة اسهم وللجد ثلث الباقي سهم وثلاثا سهم
 لاننا قاسم الاخوة بحصل له سهم وربيع وان اخذ السدس حصل له سهم فالواجب له مع ذوى
 الفروض خيرا لأمور الثلاثة وهو سهم ثلث الباقي كزوجة وجد ثلاثة اخوة للزوجة الربع
 سهم من اربعة اسهم وللجد ثلث الباقي سهم وللأخوة الثلاثة سهمان ولو اخذ الجد السدس
 اخذ ثلثي سهم وقاسم الاخوة الثلاثة حصل له ثلثة اربع سهم فتنقصه المقاسمة عن ثلث
 الباقي فوجب له ثلث الباقي لانه خير له من المقاسمة ومن السدس تارة يفرض له سدس المال مع
 اصحاب الفروض ذلك اذا كانت المقاسمة تنقصه عن السدس فقط ولا تنقصه عن ثلث الباقي
 كزوج وام وجد اخوين للزوج النصف وللأم السدس يفضل ثلث فان اخذ الجد السدس

بقوله ضابط هذا الخ اي ضابطه كون ثلث الكل خيرا من المقاسمة عند عدم احتياج الفروض ثم اشار بقوله (فان
 كانوا اقل الخ) الى ضابطه كون المقاسمة خيرا من ثلث الكل بقوله (واذا كانوا امثليه) الى ضابطه كون ثلث الكل
 والمقاسمة متساويين (قوله ولا تنحصر صورته) او لا تنحصر صورته بزيادة عدد رؤس الاخوة على مثليه اقل الزيادة
 كجد وثلاثة اخوة وكجد وخمس اخوات (قوله وتارة الخ) تفصيل للمحال الثالث (قوله ولا تنقصه الخ) اي فيكون
 ثلث الباقي خيرا من سدس الكل او مساويا له (قوله وللجد ثلث الباقي الخ) واعلم ان اصل المسئلة على رأى
 الجمهور من ستة ثم لما لم يكن الباقي ثلث صحيح فصرنا نخرج الثلث وهو ثلثة في اصل المسئلة صار الحاصل
 ثمانية عشر ولم يستقم نصيب الاخوة (وهو عشرة) عليهم فصرنا عدد رؤسهم في ثمانية عشر صار الحاصل
 اربعة وخمسين فالسدس تسعة للام وثلث الباقي خمسة عشر للجد بكل واحد من الاخوة عشرة واما على رأى
 المحققين فاصل المسئلة ثمانية عشر وباقي العمل يوافق عمل الجمهور (قوله خيرا لأمور الثلاثة) اي المقاسمة وثلث الباقي
 وسدس جميع المال (قوله وهو) اي خيرا لأمور الثلاثة (قوله كزوجة الخ) اصل المسئلة من اربعة ثم قسم من اثني عشر
 فالربع ثلثة للزوجة وثلث الباقي ثلثة للجد ولكل واحد من الاخوة اثنان (قوله وتارة) تفصيل للمحال الرابع (قوله
 ولا تنقصه الخ) اي فيكون سدس الكل اما خيرا من ثلث الباقي او مساويا له (قوله كزوج الخ) اصل المسئلة من ستة

أخذ سهمين ستة أسهم وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثي سهم وكذا إن قامم الأخوين فالمقام
 ينقص عن السدس فقط فيفرض له السدس يفضل للأخوين سدس يقسم بينهما وكنتين و
 زوجة ووجد أخ يفرض له فيها السدس أيضا لأنه خير الأمور الثلاثة وأشار بقوله (وليس نازلا
 بحال) إلى أن الحد مع الأخوة لا ينقص عن السدس بالإجماع فلو لم يفضل عن أصحاب الفروض
 إلا السدس فقط كام وزوج ووجد وأخ وكنتين وأم ووجد وأخوة كيف كانوا فرض للحد
 السدس سقط الأخ أو الأخوة وكذلك لو كان الفاضل من الفرض أقل من سدس المال كزوج
 وبنتين ووجد وأخوة أو لم يفضل شيء كبنتين وزوج وأم ووجد وأخوة فرض للحد في الحالين
 السدس وتقول الأولى بتمام السدس ويزاد في عوله الثانية ولا يسقط الحد لا ينقص
 عن السدس بغير عول بحال وتسقط الأخوة قال (وهو مع الأناث عند القسم) مثل أخ
 في سهمه والحكم: الأم فلا يجبهها: بل ثلث المال لها يصحبها) أقول الحد مع الأخوات
 عند المقامة مثل آخر في تعصيب الأخوات فيعصب الأخوات سواء كن أبوين أو ألاب

ثم قسم من اثني عشر للزوج النصف ستة وكل واحد من الأم والجد السدس اثنان ومن الأخوين واحد (قوله
 وكذا) أي يحصل للحد ثلثي سهم (قوله وكنتين فزوج الخ) أصل المسئلة من أربعة وعشرين للبنتين ثلثان ستة
 عشر وللزوجة الثلث ثلثة وللجد السدس أربعة والباقي واحد الأخ والسدس خير الأمور الثلاثة لأنه
 إن قامم يحصل له سهمان ونصف سهم وإن أخذ ثلث الباقي فله سهم وثلثا سهم والسدس فله أربعة
 أسهم وهو خير من سهمين ونصف سهم ومن سهم وثلثي سهم (قوله ولا ينقص الخ) أي أسما فلا يرد أنه قد
 ينقص للحد عن السدس في المسئلة العائلية (قوله فلو لم يفضل) هذا تفصيل للأحوال الثلاثة التي تكون
 للحد إذا لم يفضل أكثر من السدس مع أصحاب الفروض وأشار إلى الحال الأولى بقوله (فلو لم يفضل الخ) وإلى
 الثاني بقوله (وكذلك الخ) وإلى الثالث بقوله (أو لم يفضل الخ) (قوله كام الخ) أصل المسئلة من ستة
 للأم الثلث اثنان وللزوج النصف ثلثة والباقي هو الواحد للجد يسقط الأخ (قوله وكنتين وأم
 الخ) المسئلة من ستة للبنتين أربعة وكل واحد من الأم والجد واحد يسقط الأخوة (قوله كذلك)
 أي يسقط الأخوة (قوله كزوج الخ) المسئلة من اثني عشر للبنتين الثلثان ثمانية وللزوج الربع ثلثة
 والباقي واحد هو أقل من السدس فتعول المسئلة بتمام السدس إلى ثلثة عشر فيكون للجد اثنين ويسقط
 الأخوة (قوله وكنتين وزوج الخ) أصل المسئلة من اثني عشر للبنتين ثمانية وللزوج ثلثة والأم اثنان و
 المجموع ثلثة عشر فمضاق المخرج بواحد فتعول إلى ثلثة عشر ثم يفرض للجد اثنان ويزاد العول إلى خمسة عشر
 فيأخذ للجد اثنين ويسقط الأخوة (قوله في الحالين) أي فيما كان الفاضل من السدس فيما لم يفضل شيء (قوله
 وتسقط الأخوة) أي الأخوات أيضا لا الشقيقة في الأكديّة (قال مثل أخ الخ) أي يأخذ للجد مثلها
 تأخذها الأخت كما يأخذ الأخ مثلها فأخذت ويصحبها كما يصحبها الأخ (قال فلا يجبهها) أي فلا يجبهها بالأم باقتضاه
 إلى أخت أو أخ من الثلث إلى السدس لأنه ليس بأخ حقيقة

ساوانه في الاداء بالاب فاذا اقتضى الحال المقاسمة اخذ الجدة مثل حظ الانثيين
كالاخ فيكون له سهم الاخ وحكمه حكمه فيكون نصيب الاخ والاخت فاكثروا ليقطع فرضها الا اذا كان
مع الجد ام واخت فانه وان كان مثل الاخ في تعصيبه للاخت وفي مقاسمة اياها فليس
مثل الاخ في حصة مع الاخت للام من الثلث الى السدس بل الجد مع الاخت لا يحجب الام
فليهما مع الثلث كاملا والباقي بين الجد والاخت مقاسمة للاخت نصف ما للجد
تلقب هذه الصورة بالخرقاء وهكذا في زوجة وام وجد واخت للام فيها الثلث كاملا
وللزوجة الربع والباقي بين الجد والاخت على ثلاثة اجزاء ولها سهم قال (واحسب

بنو الاب اذا اعداد في فرض بنو الام مع الاجداد واحكم على الاخوة بعد العقد بحكمك
فيهم عند نقد الجد) اقول جميع ما تقدم فيها اذا كان مع الجد ولد لابوين او ولد لاب و
ذكر في هذين البيتين حكم ما اذا كان مع الجد اولاد لابوين واولاد لاب جميعا سواء كان
معهم صاحب فرض او لم يكن معهم صاحب فرض فاحسب على الجد بنو الاب مع بنو الابوين
وعدهم على الجد كأنهم كلهم صنف واحد المراد بقوله بنو الاب اولاد الاب مطلقا
ذكورا كانوا واناثا وكذا بنو الام ثم اذا اخذ الجد حظا فاحكم على الاخوة بعد ذلك بحكمك
فيهم عند نقد الجد فيجب بنو الاب بالشقيق والاشقاء فلا شيء لاولاد الاب الا
اذا كان من ولد الابوين شقيقه واحدة وفضل عن نصفها شيء فهو لولد الاب

بقوله هذه الصورة) اي ما اجتمع فيه جد وام واخت والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي والستين
فالمسئلة من ثلثة وقسم من تسعة للام ثلثة والجد أربعة والاخت اثنان (قوله بالخرقاء) لخرق احوال
الصحابه رضوا لله عنهم وكان الاقوال خرقها بكثرتها (قوله وهكذا) اي المقاسمة خير من الامور الثلاثة
(قوله في زوجة الخ) اصل المسئلة من ثلثة وقسم من ستة وثلثين للزوجة تسعة والام اثنا عشر والجد
عشرة والاخت خمسة (قال واحسب الخ) واعلم انه اذا اجتمع كل من اولاد الابوين والاب مع الجد فالحكم كما اذا اجتمع أحد
الصغيرين مع الاخر اولاد الاب يحاسبون مع اولاد الابوين في العسمة اذا كان ينقص اولاد الاب نصيب الجد
فاذا اخذ نصيبه على ما تقدم فالباقي لاولاد الابوين وليتقط اولاد الاب اذا كانت اخا واحدة من اولاد
الابوين وفضل عن نصفها شيء فهو لاولاد الاب اذ لم يفضل فيسقطون فلهذا المسائل التي ينقص
فيها نصيب اولاد الاب نسق معادة واما اذا لم ينقص نصيبه كما لو كان اولاد الابوين مثلي الجد
فاكثر فلا يحاسب اولاد الاب معهم ولا تنطبق هذه المسائل معادة (قوله جميع ما تقدم) اي من اول
باب ميراث الجد والاخوة (قوله فاحسب على الجد) اي لنقص نصيب الجد (قوله كذا بنو الام) اي
المراد بقوله بنو الام اولاد الام ذكورا كانوا واناثا واحدا واكثر

مثاله جد واخ شقيق واخ لاب يستوي للمجدينها المقاسمة والثلث فله الثلث والباقي
 للشقيق ويسقط الاخ للاب بعد عدة على الجدة كذلك جد واخ شقيق ولخت لاب المقاسمة
 خير للجد فله سهمان من خمسة وللشقيق الثلاثة الباقية وتسقط الاخت للاب بعد عدة
 على الجدة (مسئلة) جد واخ شقيقة واخ واخ لاب يستوي للمجدينها الثلث والمقاسمة
 فله الثلث والفاضل ثلثان اكثر من النصف فتعطي الشقيقة النصف يفضل سدس
 للاخ والاخ من الاب اثلاثا وتصع من ثمانية عشر (مسئلة) ام وجد واخ شقيق واخ
 لاب للام السدس سهم من ستة يفضل خمسة والمقاسمة فيها خير للجد فله سهمان وللشقيق
 الباقي ثلاثة وتسقط الاخت للاب وكذلك ام وجد واخ شقيقة واخ لاب للام سهم
 وللجد سهمان للاخت ثلاثة ويسقط الاخ للاب (مسئلة) ام وجد واخ شقيقة واخ
 لاب للام السدس ثلث الباقي خير للجد فيفرض له فاصلها من ثمانية عشر للام ثلاثة و
 للجد ثلث الباقي خمسة يفضل عشرة للشقيقة منها النصف تسعة فرضها ويفضل الاخوين
 لاب سهم بينهما نصفين فتصع من ستة وثلاثين والنصف الذي تأخذه الشقيقة في
 هذه الصورة تأخذه فرضا لانها لو انقرضت لم تأخذ اكثر من النصف وحيث كان ثلث المال

(قوله مثاله) واعلم ان الشايع رحمة الله عليه اتي صوراً ستة من صور المعاش وفي الثالثة والسادسة
 منها يبقى شيء لا ولا لاب ولا يبقى لهم في الاربعة الباقية فيسقطون (قوله جد الخ) وهي الصورة
 الاولى والمسئلة فيها من ثلثة الواحد للجد الاثنان للشقيق (قوله وكذلك الخ) وهي الصورة
 الثانية والمسئلة فيها من خمسة الاثنان للجد الثلاثة للشقيق (قوله المقاسمة خير للجد)
 اي من ثلث الكل (قوله مسئلة جد الخ) وهي الصورة الثالثة والمسئلة فيها من ستة ثم
 تصع من ثمانية عشر فلاخت تسعة والمجد ستة والاخ لاب اثنان والاخت لاب واحد (قوله
 مسئلة ام الخ) وهي الصورة الرابعة (قوله خير للجد) اي من ثلث ما يبقى سدس الكل (قوله وكذلك الخ) وهي
 الصورة الخامسة (قوله للجد سهمان) لانها خير له من ثلث ما بقى سدس الكل (قوله مسئلة ام و
 جد الخ) وهي الصورة السادسة (قوله خير للجد) اي من المقاسمة سدس لكل (قوله فاصلها)
 اي على رأي المحققين (قوله فتصع) فاللام ستة والجد عشرة والشقيقة ثمانية عشر ولكل واحد
 من الاخوين لاب واحد (قوله في هذه الصور) اي في المسائل المعادة (قوله وحيث كان
 الخ) لا يخفى عليك انه قد يكون المقاسمة خير للجد ويفضل اكثر من نصف المال فتكون الاخت
 صاحبة فرض كما في ام وجد شقيقة واخ لاب وكما في جد وشقيقة واخين لاب
 فلا وجه لتخصيص كون الاخت صاحبة فرض بما يكون ثلث المال وثلث الباقي خير للجد يفضل
 نصفه او اكثر

او ثلث الباقي خير الجدة فضل نصف المال واكثر فالنصف الذي تأخذه الشقيقة تأخذها
فرضا على الصواب كما نقله الرافعي والنووي عن تصويب ابن اللبان واقره ونقله جماعة
عن زيد بن ضياء عنه وهذا وارد على قول الجاهلية لا يفرض للاخت مع الجدة كما في
الاكديّة وقوله وارفض بنى لام مع الاجداد اي سقط اولاد الام بالجدة قرب او
بعد فلا مدخل لهم معه في الارث وهذا تقدم في الجب في قوله ويفضل ابن الام

بالاستقاط بالجدة **باب الاكديّة** فافهم على احتياط

قال (والاخت لا يفرض مع الجدة لها فيماعد امثلة كملها زوج وام وهما تمامها فاعلم
تخيرامة علامها تعرف يا صاح بالاكديّة وهي بان تعرفها حرية فيفرض النصف لها
والسدس له حتى تقول بالفروض المجملة تم يعودان الى المقاسمة كما مضى فاحفظه
واشكرنا ظه) اقول مذهب الشافعي ومالك رحمهما الله والجمهور ان الاخت لا يفرض لها
مع الجدة في غير مسائل المعادة الا في المسئلة الاكديّة وصورتها زوج وام وجدة اخت
وهو المراد بقوله (فيماعد امثلة كملها زوج وام وهما تمامها) اي والجدة الاخت تمام
المسئلة فيكون الضمير وهوها راجعا للجدة والاخت ويحتمل رجوعه للزوج والام فللزوجة
النصف وللأم الثلث يفضل سدس كان القياس ان يفرض للجدة وتسقط الاخت وبه قال

(قوله وهذا وارد الخ) اي كون الاخت صاحبة فرض في المسائل المعادة يرد على ما اتته عند الجمهور من ان
الاخت لا تأخذ فرضا مع الجدة الا في الاكديّة وقد حجب عن الايراد بان لا يفرض للاخت ويعلل لها
مع الجدة الا في الاكديّة (قال باب الاكديّة) اي المسئلة الاكديّة وسهيت بها لان الجدة كد فيها على
الاخت سيرتها ولا تفاوتا امرأة من بنى الاكديّة ثم اعلم انه لما كان من الاحكام السابقة انه حيث يبقى بعد
الفروض قد السدس اخذه الجدة سقطت الاخوة الا الاخت في الاكديّة ومنها انه لا يفرض للاخت مع
الا في الاكديّة ومنها انه اذا استغرقت الفروض التركية سقطت العاصب الا الاخت في الاكديّة فذكرها
عقب باب ميراث الجدة الاخوة (قال والاخت) اي شقيقة كانت اولاب (قال كملها) الضمير في كملها
وتماها للمسئلة على حذف المضاف اي كل اركانها وتام اركانها (قال تعرف) اي هذه المسئلة (قال
حرية) اي حقيق بان تعرفها (قال المجملة) اي المجتمعة (قال كما مضى) اي في هذا
الباب في قوله وهو مع الاناث (قال واشكر) اي بالدعاء (قوله مسائل المعادة) وهي التي يتقصر فيها نصيب الجدة يا ولاد الاب وذكرها الناظم رحمة الله عليه
فيما مضى بقوله واحسب الخ (قوله وكان القياس الخ) بناء على ما سبق من انه
اذا لم يفضل عن اصحاب الفروض الا السدس فيأخذ الجدة فرضا ويسقط الاخوة و
الاخوات

ابو خيفة واحدا رجة الله عليها وعند الشافعي ومالك رحمهما الله تعالى والجمهور يفرض
للجد السدين الباقي ويفرض للاخت النصف لانها بطلت عصويتها بالجد ولا حاجب يحجبها
فتعول المسئلة بنصفها وهو ثلاثة اسهم من ستة الى تسعة ثم يعود للجد والاخت الى
المقاسمة فينقلبان الى التعصيب يقسمان فريضة ما بينهما اثلا ثاكما مضى و
وسهاهما اربعة لا تقسم اثلا ثا فتضرب ثلاثة في تسعة مبلغ المسئلة بعولها فتقسم من
سبعة وعشرين للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت اربعة وللجد ثمانية وبعيا يأبها
فيقال هلك هالك وخلف اربعة من الورثة فخصر اقدم ثلث المال والثاني ثلث الباقي
والثالث ثلث باقى الباقي والرابع الباقي وقوله والأخت لا فرض لها الا في هذه المسئلة
الأكدرية يرد عليه مسائل نهجت عليها في كشف الغوامض شرحه وغيرها فراجعه :

باب الحساب

أى حساب مسائل الفرائض وهو تأصيلها وتصحيحها لأعلم الحساب المعروف مع انه

لا بد من معرفته لمن يريد اتقان علم الفرائض قال (وان ترد معرفة الحساب :

لتنتهى فيه الى لصواب : وتعرف القسمة والتفصيل : وتعلم التصحيح والتأصيل :

فاستخرج الاصول في المسائل : ولا تكن عن حفظها بذاهل : فانهن سبعة اصول :

ثلاثة فمنهن قد تعول : وبعدها اربعة تمام : لا عول يعرفها ولا انشلام : اقوال هذه

(قوله يأبها) أى بهذه المسئلة الأكدرية والمعايية ان تأتى بشئ لا تهتدى به (قوله فخصر اقدم الخ) أى يأخذ

اقدم أى الزوج ثلث المال وهو تسعة لان المال سبعة وعشرون والثاني أى الأم ثلث الباقي وهو ستة

لان الباقي بعد ما اخذه الزوج ثمانية عشر والثالث أى الأخت ثلث باقى الباقي وهو اربعة

لان الباقي بعد ما اخذه الزوج ثمانية عشر ثم باقيا بعد ما اخذت الأم اثنا عشر والرابع

أى الجد الباقي بعد ما اخذت الأخت وهو ثمانية (قوله يرد عليه الخ) وهو المسائل المعادة الحق

يفرض فيها النصف للأخت كما في جد وشقيقة واختين للاب وفي جد وشقيقة واخت لاب

وفي جد واخت لابوين واخ واخت للاب وفي جد وام واخت لابوين واخوين لاب وفي

ام وجد واخت لابوين واخ لاب والجواب عن الايراد ما مضى من انه لا يفرض للأخت

ويعال لها مع الجد الا في الأكدرية (قال باب الحساب) أى اصول المسائل وتصحيحها

وعولها ونسب الاعداد وسيجيئ تعريف كل منها وتفصيله (قال فيه) أى بسبب الحساب

(قال القسمة) أى للتركات (قال والتفصيل) أى لسهام الورثة (قال والتأصيل) أى
للمسائل (قال فانهن) انما اتى بهن لضيق النظم (قال وبعدها) أى المراد ببعدها فى الذكر والا
فلا ترتيب بين القسمين (قال يعرفها) أى يتشاهرها (قال لا انشلام) أى كسر وخلل

الآيات الثلاثة الأولى كلها حشور الغرض بيان أصول المسائل أولاً وأصل كل مسألة هو أقل عدد يصح منه فرضها أو فرضها وأصول مسائل الفرائض المتفق عليها سبعة

اثنتان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثناعشر وأربعة وعشرون وهي قسمان قسم منها قد يعول وهو ثلاثة أصول وقسم منها لا يعول وهو الأربعة الباقية وقوله ولا أمثالهم كمل به البيت لأجل القافية قال (فالسدس من ستة أسهم يرى) والسدس والرابع من اثني عشر والثمن من ثمانية عشر والثلث من ستة عشر

يتبعها عشر وثلاثة يعرفها الحساب جمعونا: هذه الثلاثة الأصول: أن كثرت فرضها تعول) أقول كل مسألة فيها سدس ما بقي أصلها من ستة كام وابن وكابوين وابن فاصلها من ستة وكذلك إذا كان مع السدس نصفاً وثلاثاً وثلثان كام وبنيت وعم و

(قوله وأصل كل مسألة) وأعلم أنه إذا انقضت الورثة عصيات نسبية فاصل المسألة عدد رؤسهم مع تقدير كل فكر بانتيهين أن كان فيهم اتقى لوسببية فاصلها يخرج كسوم سواء كانوا مستويين في الاستحقاق أو لا ولما إذا كانت في المسألة فرض فاصلها يخرج الفرض وهو أقل عدد يصح منه صهيها بلا كسر فإن قلت أن كل فرض يصح من أعداد غير متناهية كالنصف مثلاً يصح من اثنين وأربعة وستة وغيرها مما لا يتناهي فما الوجه في تقييد العدد بكونه أقل قلت وإن صح كل فرض من أعداد غير متناهية كما قلت ولكنه قد اعتبر الأقل تسميلاً في الحساب (قوله المتفق عليها) وأما المختلف فيها فاصلان لا يوجدان إلا في باب الجرد والاختار لكل مسألة فيها سدس مثلاً ما بقي فاصلها من ثمانية عشر وكل مسألة فيها سدس ربع وثلاث ما بقي فاصلها من ستة وثلاثين (قوله وهو ثلاثة أصول) وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها (قوله وهو الأربعة الباقية) أي الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية (قال فالسدس الخ) وأعلم أن الضابطة في استخراج الفروض أن يقال إن الفروض المذكورة في كتاب الله العزيز ستة النصف ونصف أي الربع ونصف نصف أي الثمن وهذه الثلاثة نوع والثلاثان ونصف أي الثلث ونصف نصف أي السدس وهذه الثلاثة نوع آخر فإن وجد في مسألة فرض من هذه الفروض الستة فخرج سهميه من الأعداد بالنصف فخرج اثنتان وإن وجد فرضان فأكثروا جنس واحد فالعدد الذي يكون مخرج الفرض يكون مخرج الضعفة وضعف ضعفه كالستة فخرجها مخرج للسدس والثلث والثلثان أو من جنسين فإن وجد الثمن من النوع الأول وحده أو مع الربع والنصف كلها أو مع أحدهما بجميع النوع الثاني أو بعضه فخرج أربعة وعشرون وإن وجد الربع وحده أو مع النصف جميعه أو بعضه فخرج اثنا عشر وإن وجد النصف فقط بجميعه أو بعضه فخرج ستة وفيما ذكر من الضابطة غناء عما ذكر الناظم والشارح رحمهما الله تعالى في استخراج الفروض (قال هذه الثلاثة أي الستة والأربعة والأربعة والعشرون) (قال تعول) العول ضد الرد وهو أن يزداد على أصل المسألة من مثل خزانة إذا ضاق عن فرضه ينقص من مقادير الأسهم (قوله سدس) أي وسدسين (قوله كام وابن الخ) المسألة من ستة فالواحد للكام والباقي لابن (قوله وكابوين الخ) المسألة من ستة لكل واحد من الابوين واحد الباقي لابن

(قوله وكذلك) يكون أصل المسألة من ستة (قوله كام وبنيت الخ) المسألة من ستة النصف ثلث للبيت والسدس

كام وولديها وعم وكام وبنيتين وعم وكذلك اذا كان فيها نصف وثلاث كزوج وام وعم
وكل مسألة فيها ربع وسدس فاصلها من اثني عشر كزوج وام وابن وكذلك اذا كان مع
الربع ثلثا وثلثا كزوجة وام وعم وكزوج وبنيتين وعم فاصلها من اثني عشر
وفي كثير من النسخ والثلث والرابع من اثني عشر وهو صحيحة كام وزوجة وعم وكل
مسألة فيها ثمن وسدس فاصلها من اربعة وعشرين وهو معنى قوله (اربعة يتبعها
عشرون) كابن وزوجة وام وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنيتين وعم
وقوله الصادق فيه الحدس حشوا لاجل القافية والحدس في اللغة الظن والتحمين فهذه
الاصول الثلاثة تعول اذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج واختين لام واختين
لاب فان فيها نصفان وثلثا وثلثين فتخاصص صاحب القروض في المال على نسبة
فروضهم فتجمع سهامهم من اصل المسئلة ويقسم المال على مجموع السهام يخرج حصة كل
سهم وهذا هو العول لان العول في اللغة الارتفاع والزيادة وفي الاصطلاح
زيادة في عدد سهام اصل المسئلة ونقصان من المقادير الانصاء قال (فتبلغ

الاصول الثلاثة تعول اذا كثرت فروضها فزاد مجموعها على المال كزوج واختين لام واختين

قوله كام وولديها وعم وكام وبنيتين وعم وكذلك اذا كان مع الثمن ثلثان كزوجة وبنيتين وعم

(قوله كام وولديها وعم) المسئلة من ستة السدس احد اللام والثلث اثنان لولديها والباقي للعم
(قوله كام وبنيتين وعم) المسئلة من ستة السدس احد اللام والثلثان الاربعة للبنيتين والباقي للعم
(قوله وكذلك) اي يكون اصل المسئلة من ستة (قوله كزوج وام وعم) اصل المسئلة من ستة الثلثة
النصف للزوج والواحد السدس للام والباقي للعم (قوله كزوج وام وابن) المسئلة من اثني عشر فالربع
الثلثة للزوج والسدس الاثنان للام والباقي للابن (قوله كذلك) يكون اصل المسئلة من اثني عشر
(قوله كزوجة وعم) المسئلة من اثني عشر الربع ثلثة للزوج والسدس اثنان للام والباقي للعم (قوله كزوج و
بنيتين وعم) اصل المسئلة من اثنى عشر الثلثة للزوج والتمائة للبنيتين والواحد للعم (قوله كام وزوجة وعم)
وقد مر هذا المثال فيما سبق (قوله كابن وزوجة وعم) المسئلة من اربعة وعشرين فالثلث الثلثة للزوجة
والسدس اربعة للام والباقي للابن (قوله وكذلك) اي يكون اصل المسئلة من اربعة وعشرين (قوله
كزوجة وبنيتين وعم) المسئلة من اربعة وعشرين فالثلث الثلثة للزوجة والثلثان ستة عشر للبنيتين
والباقي خمسة للعم (قوله هذه الاصول الخ) يعنى انه اذا وجد النصف والثلث والثلثان مثلا في
مسئلة فلا يمكن ان يؤخذ جميع هذه الفروض من اصل المسئلة الا ثلث وثلثان فيزاد النصف اليها ثم يطل كل
واحد من اصحاب الفروض من مجموع الفروض الذي هو العول بنسبة فروضهم من اصلها الى مجموع الفروض كما في
تخرج واختين لاب واختين لام فتكون اصل المسئلة من ستة فالزوج النصف ثلثة والاختين لام الثلث اثنان
والاختين لاب الثلثان اربعة فزاد النصف (ثلثة) فتزاد على الستة التي هي اصل المسئلة فيكون مجموع الفروض تسعة
وهي العول فالثلثة التي كانت للزوج بالنسبة التسعة ثلاثة اتساع فهو على هذا القياس اخذوا الاختين للاب اربعة

الستة عشر في صورة معرفة مشهورة : وتلقى التي يليها في الأثر : بالعول أفرادا إلى سبع
عشر والعدة الثالث قد يعول : يتمنه فاعمل بها أقول : أقول شرع يبين عول هذه
الأصول الثلاثة وما يبلغه كل أصل منها بالعول والستة تعول إلى سبعة وإلى ثمانية وإلى
تسعة وإلى عشرة فتعول أربع مرات على قولي الأعداد إلى أن تبلغ عشرة وذلك في صورة
معرفة مشهورة بام القرون بالخاء المعجمة وستأتي فتعول إلى سبعة في زوج واختين
لابوين أو لأب أو مختلفين فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة ومجموعهما
سبعة فيقسم المال بينهما أسباعا للزوج نصف عائل وهو ثلاثة أسباع وللأختين
ثلثان عائلان وهما أربعة أسباع وفي أم وأخوين لأم وأختين لغيرها وتعول إلى ثمانية كزوج
وأم وأختين لغيرها وكزوج وأم وأخت شقيقة أو لأب وتلقب هذه الصورة بالباهة
ويصير نصف الزوج في صورتين ربعا وثمانيا ويصير فرض لأم في الأولى ثمانية ربعا
وتعول إلى تسعة كزوج وأم وثلاث أخوات متفرقات للزوج النصف وللشقيقة النصف
وكل واحد من الثلاث الباقيات السدس كزوج وأختين لأم وأختين لابوين

أسباع والأختين لأم تسعين (قوله على المال) أي على أصل المسئلة (قال قبله الخ) أي تعول الستة إلى عشرة وترا
وتسعا (قالوا تطلق الخ) أي تعول اثنا عشر إلى سبعة عشر وترا لا تسعا (قالوا العدد الثالث) أي تعول أربعة
وعشرين إلى سبعة وعشرين عولا واحدا (قوله بذلك) أي هو الستة إلى عشرة (قوله أو مختلفين) أي أحدهما
لغير الآخر كلابوين (قوله للزوج الخ) هذا إذا كانت الأختان لابوين أو لأب أو لو كانت أحدهما لابوين والآخرى
لأب فكل واحد من الزوج والأخت لابوين ثلاث أسباع والأخت لأب سبع (قوله في أم وأخوين الخ)
فأصل المسئلة من ستة ظلام السدس أحد الأخوين لها الثلث اثنتان والأختين لغيرها الثلثان أربعة فمجموع
الفرض سبعة فضاق بواحد فير لأبيه فظلام السدس العائل سبع والأختين لها الثلث العائل سبعان والأختين لغيرها
الثلثان العائلان أربعة أسباع (قوله وأختين لغيرها) أي لابوين أو لأب (قوله كزوج وأم الخ) وأعلم أن في الصورة
الأولى الزوج النصف العائل ثلاثة اثمان ولام السدس لعائل ثمن والأختين لغيرها الثلثان العائلان نصف
وفي الثانية النصف لعائل لكل من الزوج والشقيقة أو لأب ثلثة اثمان والثلث العائل لأم ربع (قوله
وتلقب الخ) لأن ابن عباس رضي الله عنهما لما خالف في العول قيل له إن الناس على خلاف ما قلت فغضب و
قال فلتعلم أبناءنا وأبنائهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا وأنفسهم ثم نبههم فجعل لعنة الله على الكاذبين و
الامتهال ما حرم من قولهم بجملة الله أي لعنة وابتعد من رحمة (قوله يصير فرض لأم) هو السدس في الأولى والثالث
في الثانية (قوله وثلاث أخوات الخ) لو أحدهن لابوين والآخرى لأب الثالثة لأم (قوله للزوج النصف الخ) أصل المسئلة
من ستة ومجموع الفرض تسعة فضاق بثلاثة فتعول إلى ما فكل من الزوج والشقيقة النصف العائل ثلثة أسباع
وكل واحد من الأم والأخت لأم والأخت لأب السدس العائل سبع (قوله وكزوج وأختين لأم وأختين لابوين الخ)
أصل المسئلة من ستة فللزوجة ثلثة ولولدي الأم ثمان والأختين أربعة فمجموع الفرض تسعة فضاق بثلاثة فتعول
إليها فللزوجة النصف لعائل ثلثة أسباع ولولدي الأم الثلث العائل تسعان والأختين الثلثان

هذه الطريقة متعلقة بصيغة ١٢ وسطية ١٢ هذه الطريقة متعلقة بصيغة ١٢ وسطية ١٢

اولا في ثلث هذه الصورة بالغراء لاشتهارها كاللوكب الاغرة الى عشرة كزوج وام واختين لام واخت شقيقة واخت لاب وكزوج وام واختين معها واختين من غيرها وثلث هذه الصورة بام الفروع بالخاء المعجمة لكثرة ما فرخت بالهول والاشياء عشرة تقول ثلاث مرات على توالي الافراد الى ثلثة عشر والى خمسة عشر والى سبعة عشر فتقول الى ثلثة عشر كبنيتين وام زوج وكزوجة وام واخت لام واخت لغيرها والى خمسة عشر كبنيتين وزوج وابوين وكزوجة واختين لام واختين لغيرها والى سبعة عشر كزوجة وام وولديها و

العائلان اربعة اشخاص (قوله وكزوج وام واختين لام واخت شقيقة الخ) اصل المسئلة من ستة لكل من الزوج والبنيتين ثلثة ولكل من الام والاخت لاب واحد والاختين لام اثنان فجميع الفروض عشرة فضايق اربعة فتقول اليها لكل واحد من الزوج والبنيتين النصف لعائل ثلثة اعشار ولكل من الام والاخت لاب واحد لعائل ثلثة عشر ولولد من الام اثنان لعائل ثلثة عشر (قوله وكزوج وام واختين منها الخ) اصل المسئلة من ستة للزوج ثلثة وللأم واحد والاختين منها اثنان والاختين من غيرها اربعة فجميع الفروض عشرة فتقول اليها للزوج النصف لعائل ثلثة اعشار وللأم السدس لعائل ثلثة عشر والاختين منها الثلث لعائل ثلثة عشر والاختين من غيرها اربعة اعشار (قوله كبنيتين وام الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للبنيتين ثمانية وللأم اثنان وللزوج ثلثة فجميع الفروض ثلثة عشر فتقول اليها للبنيتين الثلثان للعائلان ثمانية اجزاء من ثلثة عشر جزءا وللأم السدس لعائل جزآن منه وللزوج الربع للعائل ثلثة اجزاء منه (قوله وكزوجة وام الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلثة ولكل واحد من الام والاخت لغيرها ستة فجميع الفروض ثلثة عشر فتقول اليها للزوجة الربع للعائل ثلثة اجزاء من ثلثة عشر جزءا ولكل واحد من الام والاخت منها السدس لعائل جزآن منه وللاخت لغيرها ستة فجميع الفروض ثلثة عشر فتقول اليها للبنيتين الثلثان للعائلان ثمانية اجزاء من ثلثة عشر جزءا ولكل واحد من الابوين جزآن منه (قوله وكزوجة وام الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلثة والاختين لام اربعة والاختين من غيرها ثمانية فجميع الفروض خمسة عشر فتقول اليها للزوجة الربع للعائل ثلثة اجزاء من خمسة عشر جزءا والاختين من ام الثلث للعائل اربعة اجزاء منه والاختين من غيرها الثلثان للعائلان ثمانية اجزاء منه (قوله وكزوجة وام الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للزوجة ثلاثا وللأم اثنان وولديها اربعة والاختين من غيرها ثمانية فجميع الفروض سبعة عشر فتقول اليها للزوجة الربع للعائل ثلثة اجزاء من سبعة عشر جزءا وللأم السدس للعائل جزآن منه وولديها الثلث للعائل اربعة اجزاء منه والاختين من غيرها الثلثان للعائلان ثمانية اجزاء منه

اثنين غيرها وكجديتين وثلاث زوجات واربع اخوات كام وثماني اخوات لابوين او
 لاب وتلقب هذه الصورة بام الارامل وبام القروم بالجيم لانقطة الجميع وبالسبعة
 عشرة بفتح العين والاربعة والعشرون وهو الاصل الثالث من الاصول العائلة قد تقول
 وتلقب بالمسئلة البخيلة لقلة عولها وعولها مرة واحدة يفتها الى سبعة وعشرين كاره
 ينات ابن واربع جدات وحيد وثلاث زوجات وكر زوجة وبنيتين وابوين وتلقب هذه
 الصورة بالمنبرية قال (والنصف والباقي او النصفان : اصلها في حكمهم اثنان : و
 الثلث من ثلاثة يكون : والربع من اربعة مسنون : والثلثان من ثمانية :
 فهذه هي الاصول الثمانية : لا يدخل العول عليها فاعلم : ثم اسلك التخصيم فيها تسليماً :
 اقول لما فرغ من بيان القسم الاول من اصول المسائل وهي الاصول الثلاثة التي تقول شرع الان
 في بيان القسم الثاني وهي الاربعة التي لا تقول فكل مسألة فيها نصف مابقي كزوج وعم او
 نصف ونصف كزوج واخت شقيقة او لاب فاصلها اثنان والصورتان الاخيرتان
 ثلثان بالنصفين لان كلاهما فيها نصف ونصف وباليتميتين لانها لا نظير لهما

(قوله كجديتين الخ) اصل المسئلة من اثني عشر للجدات اثنان والزوجة ثلثة والافاخات لام اربعة والافاخات لابوين
 ثمانية فجميع الفروض سبعة عشر فعول منه اليه للجدات السدس لعائل جز أن من سبعة عشر جزاً والزوجة
 للربع العائل ثلثة اجزاء منه والافاخات لام الثلث العائل اربعة اجزاء منه والافاخات لابوين الثلثان العائلان ثمانية
 اجزاء منه (قوله بام الارامل) الارامل جمع ارملة وهي التي لا زوج لها سميت المسئلة بها لانها لم تكن ذوات ازوج حين
 وقعت (قوله بالسبعة عشرية) لان التركة كانت فيها سبعة عشر ديناراً (قوله كاره بنابر) اصل المسئلة من اربعة وعشرين
 فليانق الان ستة عشر وكل واحد من الجدات الجدات اربعة والزوجة ثلثة فجميع الهام سبعة وعشرين فعول اليه
 فليانق الان ثلثان العائلان ستة عشر جزاً من سبعة وعشرين جزاً وكل واحد من الجدات الجدات السدس العائل
 اربعة اجزاء منه والزوجة الثلث العائل ثلثة اجزاء منه (قوله وكر زوجة وبنيتين الخ) اصل المسئلة من اربعة وعشرين
 للزوجة ثلثة والبنيتين ستة عشر وكل واحد من الابوين اربعة فجميع الفروض سبعة وعشرين فعول اليه للزوجة
 الثلث العائل ثلثة اجزاء من سبعة وعشرين جزاً والبنيتين الثلثان العائلان ستة عشر جزاً منه وكل واحد من
 الابوين السدس العائل اربعة اجزاء منه (قوله وتلقب الخ) سميت بذلك لان سيدنا علياً كرم الله وجهه سئل عنها
 وهو طيب الكوفة يخطب فاجابوا بقوله صار من المرأة تسعاً ومضى في خطبته (قال مسنون) اي طوي جوار عند اهل
 الحساب (قال فيها) اي في جميع الاصول المذكورة سواء كانت مائة او لا (قال تسليماً) اي من انكسار النصيب على
 مستحقه (قوله كزوج وعم) اصل المسئلة من اثنين لكل واحد من الزوج والعم واحد (قوله كزوج واخت شقيقة
 الخ) اصل المسئلة من اثنين لكل واحد من الزوج والشقيقة او لاب واحد (قوله الصورتان الاخيرتان) الصورة الاولى
 هي زوج واخت شقيقة والثانية هي زوج واخت لاب (قوله نصف ونصف) اثنان بالفرضية (قوله باليتينتين) تشبيها
 بما لا ياتي في التسمية التي لا نظير لهما (قوله لانها الخ) اي لا تفر ليس في الفروض مسألة يوجد فيها نصفان فقط بالفرض

وكل مسألة فيها ثلث وما بقي كام وعسم او ثلثان وما بقي كسبتين وهم او ثلث وثلثان
 كاختين لام واختين لاب فاصلها ثلاثة وكل مسألة فيها ربع وما بقي كزوج وابن اربع ونصف
 وما بقي كزوج وبنت وعسم فاصلها اربعة وكل مسألة فيها ثمن وما بقي كزوجة وابن او ثمن ونصف
 وما بقي كزوجة وبنت وعسم فاصلها ثمانية وقوله من اربعة سنون السنن هي الطريقة فهذه
 الاصول الاربعة لا يدخلها العول كما تقدم فاذا عرفت اصل المسئلة فاسلك طريقة التصحيح
 بعد ذلك تسلم من الخطأ في القسمة فقد تصح المسئلة من اصلها وقد تحتاج الى ضرب
 يأتي بيانه قال (وان تكن من اصلها تصح):

الاختين المثلثين (قوله كام وعسم) اصل المسئلة من ثلثة الواحد للام والباقي للعم (قوله كسبتين وعسم الخ) اصل المسئلة
 من ثلثة للبنتين اثان والواحد للعم (قوله كاختين لام الخ) اصل المسئلة من ثلثة للاختين لاب اثان واختين
 لام واحد (قوله كزوج وابن) اصل المسئلة من اربعة الواحد للزوج والباقي للابن (قوله كزوج وبنت الخ) اصل المسئلة
 من اربعة للزوج واحد والاثان للبنت والباقي للعم (قوله كزوجة وابن) اصل المسئلة من ثمانية الواحد للزوجة والباقي
 للابن (قوله كزوجة وبنت الخ) اصل المسئلة من ثمانية الواحد للزوجة والاربعة للبنت والباقي للعم (قال وان
 تكن الخ) شرع الناظم رحمة الله عليه الان بيان تصحيح المسائل وهو عبارة عن اقل عدد يخرج منه خط كل واحد
 بلا كسر فاذا اخذ كل فريق نصيبه من اصل المسئلة فاما ان ينكسر على عدد رؤسه او لا ينكسر فان لم ينكسر
 فلا حاجة الى عمل التصحيح وان انكسر فتلاحظ نسبة التوافق والتباين بين عدد رؤسه من انكسرت عليه السهام
 وسهامه فيؤخذ وفق عدد رؤسه ان توافقا او جميعه ان تباينا ولكن لا تلاحظ فيها نسبة التماثل والتداخل لانه
 ان وجد التماثل والتداخل كان عدد السهام اكثر من عدد الرؤس فتقسم السهام بلا كسر فليس ما نحن فيه فلا حاجة
 الى اعتبارها وان كان عدد السهام اقل فهو مردد الى التوافق ثم ينظر بعد ملاحظة النسبة ان الانكسار اما على
 فريق واحد واكثر فان كان على فريق واحد يبقى تصحيحه على اصلين احدهما ان يضرب لما أخذ (الذي هو وفق عدد رؤسه
 على التوافق) في مبلغ المسئلة (الذي هو اعلم من اصلها لصدقة على ما تبلغ اليه المسئلة بالعول والرد بخلاف
 اصل المسئلة والحاصل من الضرب هو تصحيح المسئلة وثانيهما ان يضرب لما أخذ (الذي هو جميع عدد رؤسه
 على التباين) في مبلغها الحاصل من الضرب هو تصحيح المسئلة وان كان الانكسار على اكثر من فريق واحد (ولا يتجاوز
 عن اربع بالاستقرار) فيسوى المأخوذ بالمحفوظ (ويتعدد على قدر الفرق المنكسرة عليها السهام) ويلاحظ التباين
 العدد بين المحفوظ ويبقى تصحيحه على خمسة اصول احدها انه ان كانت المحفوظات كلها متماثلة فيؤخذ واحد ها وضرب
 في مبلغ المسئلة والحاصل من الضرب تصحيح المسئلة ثانيها انه ان كانت متداخلة فيؤخذ اكبر الاعداد ويضرب في مبلغ
 المسئلة والحاصل من الضرب هو تصحيح المسئلة وثالثها انه ان كانت متباينة فيضرب احد المحفوظين في الآخر والحاصل
 في مبلغ المسئلة ان لم يكن محفوظ ثالث فان كان فيضرب في المحفوظ الثالث والحاصل في مبلغها ان لم يكن محفوظ
 رابع فان كان فيضرب في المحفوظ الرابع والحاصل في مبلغها والحاصل من الضرب هو تصحيح المسئلة ورابعها انه ان
 كانت متوافقة فيؤخذ حاصل ضرب وفق احدها في الآخر فيضرب لما أخذ في مبلغ المسئلة ان لم يكن محفوظ ثالث
 فان كان فيلاحظ بين المأخوذ الاول المحفوظ الثالث فيؤخذ احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تداخلا او حاصل
 ضرب احدهما في الآخر ان تباينا او وفق احدهما فيه ان توافقا فيضرب لما أخذ الثاني في مبلغها ان لم يكن محفوظ

فتركت لزوجها ما كان من أصلها بمكلا أو عائلا من عولها) اقول اذا كانت المسئلة تصح من أصلها بان انقسم نصيب كل فريق على عدد رؤسه كام وعين وكزوج وثلاثة بنين وكثلاث زوجات وام وخمسة اعمام وكام الارامل فيقتصر في القسمة على تأصيلها ولا يحتاج الى تصحيح فلا تضرب بعض الرؤس في بعض والحاصل في اصل المسئلة ولا ينظر بين الرؤس والسهام لان هذا كله تطويل في الحديث من غير فائدة فتركه ربح للراحة فاعط كل وارث سهمه من أصلها كاملا ان لم تكن المسئلة عائلة وعائلا ان كانت عائلة ففي ثلاث زوجات وام وخمسة اعمام أصلها اثنا عشر ومنها تقسم ربعها ثلاثا سهمهم على ثلاث زوجات منقسمة عليهم من كل زوجة سهم وثلاثها اربعة للام والباقي خمسة منقسمة على الأعمام لكل عم سهم وفي الباهلة وهي زوج وام واخت غيرها أصلها ستة وتقول الى ثمانية للام ثلث عائل وهو سهمان من ثمانية فهو في الحقيقة ربع ولكل من الزوج والاخت نصف عائل وهو ثلثة اثمان وقام الارامل

رابع فان كان فيلا خط بين الأخ والثاني المحفوظ الرابع ويؤخذ مثل ما اخذ من الملاحظة بين الأخ والاول والمحفوظ الثالث ويضرب لما اخذ الثالث في مبلغها والحاصل من الضرب تصحيح المسئلة وخامسها انه ان كانت مختلفه للنسب فيلا خط بين المحفوظين فيؤخذ أحدهما انما مثلا واكبرهما ان تداخل او حاصل ضرب أحدهما في الآخران تباين او وفق أحدهما فيه ان توافقا ثم ينظر بين الأخ والاول والمحفوظ الثالث ويؤخذ مثل ما اخذ من الملاحظة بين المحفوظين ويضرب الأخ والثاني في مبلغ المسئلة ان لم يكن محفوظ رابع فان كان فيلا خط بين الأخ والثاني والمحفوظ الرابع ويؤخذ مثل ما اخذ في السابق ويضرب لما اخذ الثالث في مبلغها والحاصل من الضرب تصحيح المسئلة وأمثله جميع ما ذكر من الاصول السبعة المذكورة في الشرح ثم اعلم ان الأصل الخامس لا يعبر الا فيما يكون الانكسار على ثلاث فرق او اربع لا تروى في تصحيح ما يختلف فيه النسبة والاختلاف في النسبة لا يتحقق الابتعاد عنها وقد لا يتحقق اذا كان له تلك رعي ثلاث فرق او اربع بخلاف الاصول الاربعة وان الأخ والاول في الأصل الرابع يكون حاصل ضرب وفق أحد المحفوظين في الآخر بخلافه في الخامس فانه يكون أحد المحفوظين أكبرهما او حاصل ضرب أحدهما في الآخر وفق أحدهما فيه وان الأخ والاول في الرابع والثالث فيلزم ان يكون مضربا في مبلغ المسئلة وان لا يكون بخلافه في الخامس فانه لا يكون مضربا في مبلغها أصلا وبها ذكر من ضابطه التصحيح أصوله تسهيل للمحفظ وغناء من تطويل النظم والشايع رحمه الله تعالى وقال تطويل الحديث (اي بعمل التصحيح) قاله الشيخ (اي بترك التعبد الذي يحتاج اليه) قوله بان انقسم لهم (اي بلا كسر) قوله كام وعين لهم (اي اصل المسئلة من ثلاثه فكل واحد منهم أحد) قوله وكزوج لهم (اي اصل المسئلة من اربعة فكل واحد منهم أحد) قوله وكثلاث زوجات لهم (اي هذا المسئلة ايضا تقسم من أصلها كما سيجيء تفصيلها في الشرح) قوله وكام الارامل (اي كالمسئلة التي تقب بام الارامل عند مضت فيما عول اليه اثنا عشر وسيجيء تفصيلها ايضا في الشرح) قوله فلا تضرب لهم (اي كما مضى اذا كان الكسر على اكثر من فريق) قوله لا ينظر لهم (اي كما مضى بالنسبة العددية في جميع اصول التصحيح) قوله ففي ثلاث زوجات لهم (اي هذا تمثيل للمسئلة التي ليست بعائلة ونصهم من أصل المسئلة) قوله ربعها لهم (اي ربعها ثلاثه سهمهم منقسمة عليهم بلا كسر فكل زوجة سهم) قوله في الباهلة لهم (اي هذا تمثيل للمسئلة العائلة التي تقسم من أصلها وقد ذكرت فيما عول الستة الى الثمانية رتونه وهو ثلثة اثنا عشر) قوله وفي ام الارامل لهم (اي هذا تمثيل ايضا للمسئلة العائلة التي تقسم من

وهي جتان وثلاث زوجات واربع اخوات لام وثان اخوات لابوين اولاب اصلها اثنا عشر وتعود
 الى سبعة عشر للحيتين السدس عائلا وهو سهمان من سبعة عشر لكل جدة سهم وللزوجات الربع
 عائلا وهو ثلثة اسهم من سبعة عشر لكل زوجة سهم وللأخوات للام الثلث عائلا وهو أربعة لكل
 اخت سهم وللأخوات الباقيات الثلثان عائلان وهما ثمانية لكل فهن سهم فتعول الى سبعة عشر
 وعدة الورثة سبعة عشر وكانت التركة فيها سبعة عشر ديناراً ولذلك تلقب بالسبعة عشرية قال
 (وان قال السهام ليست تنقسم على ذوى الميراث فاتبع ما رسمه: واطلب طريق الاختصار في العمل
 بالوفق والضرب بجانبك الزلزلة) وارجع الى الوفق الذي يوافق: واضربه في الاصل فانت الحاذق
 ان كان جنسا واحداً واكثر: فاحفظ ودع عنك الجرا والبرأ) اقول اذا لم تنقسم سهام كل فريق من
 اصل المسئلة على عدد رؤس فريقه من الورثة قسمة صحيحة من غير كسر بان انكسر نصيب فريق او

اصلها (قطعه فيها) اي في المسئلة التي تسمى بلام الاصل (قال وان قلتم) واعلم ان حاصل هذه الاية الاربعة انه
 اذا انكسر نصيب فريق او اكثر يمكن تقصيصه بطريق الاختصار من ضرب عدد رؤس الورثة بعضه في بعض
 الحاصل في اصل المسئلة سواء كان بين الرؤس من السهام وبين الرؤس والرؤس توافق او غير الله بطول به العمل بلا
 طائل ويكثر عدد التصحيح علا انه قد تفرغ فاعلم الحاسب ان العمل بالعدد الاكثر مع امكانه باقوله خطأ فينبغي ان يخرج
 عن هذا التطويل والخطأ باختيار طريق الاختصار وهو ان يطلب الوفق اي المتبائن والتوافق بين عدد رؤس من انكسر
 عليهم السهام وسهامهم ويؤخذ وفق عدد الرؤس ان توافقا جميعه ان تبائن سواء كان الانكسار على فريق واحد او
 اكثر ثم يضرب ما اخذ من وفق عدد الرؤس او جميعه في مبلغ المسئلة ان كان الانكسار على فريق واحد اما اذا كان الانكسار
 على اكثر من ذلك فيعمل بما يذكره الناظم بقوله وان ترا الكسرة تعلم ما فصلناه ان الوفق المذكور في قول الناظم بقوله
 (بالوفق) ليس على المعنى الاصطلاحي بل المراد منه نسبة ما من النسب الاربع الاعدادية وان طلب النسبة بين
 الرؤس والسهام لا بد منه سواء كان الانكسار على فريق واحد واكثر وان قوله ان كان جنسا واحداً واكثر
 بما قبله من طلب طريق الاختصار والرد الى الوفق لا يقوله واضربه في الاصل لان هذا الضرب مخفى بما يكون
 انكسر على فريق واحد ولا يجري فيما يكون على اكثر من فريق واحد الذي يجري فيه ويخفى ما سيذكره الناظم
 بقوله (وان ترا الكسرة) نقوله واضربه ليس معطوفا على ما قبله بل هو متناف ببيان الحكم المخفى بما يكون انكسر
 فريق واحد ولا يخفى عليك انه لم يعتبر التداخل والتماثل بين عدد الرؤس والسهام لما مر في الحاشية
 المتعلقة بقوله وان تكن من اصلها الى آخره (قال والضرب) على الوجه المتحوص الى (قال الزلل) بفحص النقص
 (قال وارجع الى الخ) اي اضرب وفق عدد الرؤس على التوافق جميعه على المتبائن في مبلغ المسئلة وهذا الضرب مخفى
 بما يكون انكسر على فريق واحد فاعلم في قوله ان كان جنسا واحداً واكثر بالنسبة الى قوله فاتبع
 واطلب وارجع (قال والمرأ) اي المتخاضعة قوله من اصل المسئلة (الحار والمجرور صفة للسهام اي السهام
 الحاصلة من اصل المسئلة) قوله بان انكسر الخ) تصوير لعدم الانقسام:

كثيرة فاتبع ما رسم أي اتباع الاثر الذي رسمه العلماء واطلب طريق اختصار في العمل بالوفق وهو طلب الموافقة بين سهام كل فريق وعدد رؤس وبين الرؤس بعضها مع بعض واضربه في اصل المسئلة واعمل بالوفق والضرب لأن كل مسئلة اذا ما ضربت رؤس فريقيها بعضها في بعض والحاصل في اصلها مع قسمها من الحاصل سواء كان فيها انكسار على كل الفرق او على بعضها على جهة التباين او التوافق او لم يكن فيها انكسار فان لم يكن فيها انكسار فتقسم من اصلها ولا تحتاج الى ضرب كما عرفت وان كان فيها انكسار فقد لا تحتاج الى ضرب لرؤس في الرؤس كما اذا خلف خمس جذات وخمس اخوة لام وخمس اعمام اصلها ستة للجذات السدس سهم يباين عدد من وللاخوة الثلث سهمان يباين عدد هم والباقي ثلاثة للاعمام يباين عدد هم والرؤس متماثلة فاضرب عدد رؤس واحد الفرق وهو خمسة في اصل المسئلة وهو ستة فتقسم من ثلثين ولو ضربت الرؤس بعضها في بعض والحاصل في اصلها الصحت من سبعة وخمسين واذا كانت المسئلة تقسم في عدد قليل فتصحيحها من عدد اكثر منه خطأ في الصناعة الحسابية فاذا اسلك الحاسب طريق الاختصار

(قوله وهو طلب الموافقة) أي ملاحظة نسبة التوافق والتباين بين عدد رؤس كل فريق وسهامه سواء كان الكسر على فريق واحد واكثر ثم ملاحظة نسبة منسب الأعداد بين المأخوذ من عدد رؤس فريق والمأخوذ من عدد رؤس فريق آخر ان كان انكسار على اكثر من فريق واحد (قوله واضربه الخ) أي اضرب ما أخذ من وفق عدد الرؤس وجميع في مبلغ المسئلة فيما يكون الكسر على فريق واحد ما حصل من ملاحظة النسبة بين اعداد الرؤس المأخوذة بملاحظة التوافق والتباين بين عدد الرؤس والسهام فيما يكون الكسر على اكثر من فريق واحد (قوله لأن كل مسئلة الخ) علم لما ذكر من اتباع ما رسم وطلب طريق الاختصار والعمل بالوفق والضرب حاصله انه يمكن التصحيح مطلقا بغير طريق الاختصار من ضرب رؤس الورثة بعضها في بعض ثم الحاصل في اصل المسئلة الا انه يطول به العمل بلا طائل ويزيد به عدد التصحيح فيما لم يكن انكسار على احد من الورثة او كان على فريق واحد واكثر علانه قد تقرر في علم الحساب ان التصحيح من عدد اكثر اذا امكن باقل منه خطأ فينبغي ان يجتنب عن هذا التطويل والخطأ ويعمل بطريق الاختصار (قوله ضربت الخ) هذا هو البيان لغير طريق الاختصار (قوله والحاصل) أي من ضرب بعض الرؤس في بعض (قوله من الحاصل) أي الذي حصل بضرب الحاصل من ضرب رؤس الورثة بعضها في بعض في اصل المسئلة (قوله على جهة التباين او التوافق) واعلم ان التباين لا يتحقق فيه الانكسار والتداخل راجع الى التماثل ان كان عدد السهام اكثر والى التوافق ان كان عدد الرؤس اكثر (قوله فان لم يكن الخ) كما وعين فاصل المسئلة ثلاثة وتصح منها ولو عملنا بغير طريق الاختصار وضربنا الرؤس بعضها في بعض تصح ايضا ولكن من ستة وهذا خطأ عند اهل الحساب وتطويل بلا طائل (قوله فقد لا تحتاج الخ) وان وقع الحاجة الى ضرب عدد رؤس احد الفرق في اصل المسئلة بناء على طريق الاختصار (قوله والرؤس) أي رؤس كل فريق من هؤلاء الورثة (قوله ولو ضربت) أي بناء على غير طريق الاختصار:

بالوفاق والضرب جانبية الخطاء وذلك بان ينظر في وقع الكسر على فريق واحد وكانت السهام تبائن
 رؤوس الفريقين المنكسر عليه كام وخمسة اعمام فاضرب عدد رؤوسه في اصل المسئلة ان لم تكن عائلة
 او في مبلغها بالعولان عالت يحصل المطلوب في المثال اضرب عددا لا اعمام هو خمسة في اصلها ثلاثة
 تصع من خمسة عشر في زوج وثلاث اخوات لابوين اصلها ستة وتعود الى سبعة ثلاثة للزوج
 منقسمه عليه اربعة للاخوات تبائن عددهن فاضرب عدد هن وهو ثلاثة في مبلغ اصلها بالعول وهو
 سبعة تصع من احدى عشر للزوج تسعة ولكل اخت اربعة وان كانت السهام توافق رؤوس الفريقين
 نارد بالفريق الموافق الى وفقه واضرب في اصل المسئلة ان كان المنكسر عليه فريقا واحدا يحصل المطلق
 كام ستة اعمام اصلها ثلاثة للام سهم صحيح ينقسم عليها ويفضل سهم على ستة اعمام لا ينقسم ان عليهم
 ويوافقان عدد هم بالنصف فرد رؤوسهم الى نصفه ثلاثة واضرب في اصلها تصع من تسعة وفي زوج
 وعشرين اخلا ابا اصلها ستة وتعود الى سبعة ثلثة للزوج صحيحة تنقسم عليه اربعة للاخوات
 لا تنقسم عليهم وتوافق عددهن بالربع فرد هن الى اربعة خمسة واضرب الخمسة في مبلغ اصلها
 بالعول وهو سبعة تصع من خمسة وثلثين وقوله (واكثر) يأتي حكمه عقبه قاله (وان ترا الكسر على

اجناس فانها في الحكم عند الناس تنحصر في اربعة اقسام يعرفها الماهر في الاحكام بما ذكر من
 بعد مناسب وبعد موافق خصا وبالواجب المبائن المخالف ينبئك عن تفصيلهم العارف اقول

(قوله بالوفاق) اي بلا خطئة نسبة من النسب لادبع الاعدادية (قوله بالضرب) على الوجه المخصوص الذي (قوله ذلك) هو سلو وطريق
 الاختصار بالوفاق والضرب المخصوص (قوله كانت الخ) ولا يخفى عليها انه قد اعتبر التباين وتوافق بين الرؤوس السهام ولم
 يعتبر التماثل والتدخليتها والوجه في عدم اعتبارها بما عرفت في الحاشية المتعلقة بقوله وان تكن من اصلها الى اخوه
 فقد ذكر (قوله تصع من خمسة عشر) فلام تمت طلاء اعمام لكل واحد منهم اثنان (قوله ولربعة للاخوات) اي منكسرة عليهم (قوله
 نارد الخ) اي فارد رؤوس الفريقين (قوله ينقسم عليها) اي يستقيم عليها بالكسر (قوله على ستة اعمام) اي لستة اعمام (قوله
 يوافق الخ) اي يوافق السهام عدد رؤوس الا اعمام وبينهما اذا خلا لا انه مرد الى التوافق بالنصف (قوله واضرب) اي ثلثة (قوله
 تصع من تسعة) فلام ثلثة ولكل واحد من العم واحد (قوله تنقسم عليها) اي يستقيم عليها بالكسر (قوله وتوافق الخ) اي
 ترا خلا لربعة عشرين الا انه مرد الى التوافق بالربع (قوله تصع الخ) فالزوج خمسة عشر وكل واحدة من الاخوات واحد (قال
 فانها) ضمير التانيث في قوله فانها وقوله تنحصر راجع الى النسبة المفهومة من المقام فالمعنى ان النسبة الواحدة بين
 الاعداد محصورة في اربعة اقسام وكان الاقسام تذكرو هذه النسب قبل ذكر تعبير انكسار فريق واحد لعدد موقوف عليها
 (قال في اربعة اقسام) واعلم ان كل عدد من اقسامها ثلثان ثلثة وثلثة والا فان اثنى اقلها الاكثر فمتداخلا
 كالاربعة والثمانية والا فان عددها ثالث غير الواحد فتوافقان والاثنيان ثلثة والاربعة والستة والثمانية
 ان يكون العدد العاد للتوافقين مخرجا لكسر من الكسور وان ينسب توافقها الى ذلك الكسر وهو قد علم
 يوجد في كل منهما مخرج يحصل من نسبة الواحد الى العدد العاد بقسمة كل منهما عليه كالاربعة والستة فان
 الاثنين عا د الاولى عشرين والثانية ثلث مرات ومخرج النصف فها متوافقان بالنصف وهو وقعها يحصل
 من نسبة الواحد الى الاثنين بقسمة كل منهما على الاثنين فاذا قسمنا الاولى عليه فخرج اثنان وهو وقعها د
 الثانية كذلك فخرج ثلثة وهي وقعها والتماثل بين وتعرف البواقي بالقسمة فاذا قسمنا الاكثر على الاقل فان
 لم يبق شيء فمتداخلا وان بقي قسمنا المقسوم عليه على الباقي وهكذا فان لم يبق شيء فتوافقان والقسم
 عليه الا بمر هو العاد لها بالوفاق (قوله نصيبه) اي نصيب كل واحد من الفريقين او اكثر

إذا وقع الكسر على أكثر من صنف واحد بان الكسر على فريقين أو أكثر نصيبه هو قوله وإن ترا الكسر على اجزاء
فانظر الفرق الذي يباينه بها من حفظه كما لا والفرق الذي توافقه بها من ترويه الى حفظه وتخطه ونقه
ثم تنظر في المحفوظين اوقي محفوظ من المحفوظات فاحوالها منحصرة في أربعة اقسام اما ان يكونا
متماثلين وهما المتساريان الخمسة وخمسة واما ان يكونا متناسبين وهو ان يكون اقلهما
جزأ من اكثرهما اي ينسب الى اكثر بالجزئية كنصفه ثلثه وعشره ونصف ثمنه وهذا تعبير
العراقيين المتقدمين والمتأخرون يعبرون عنهما بالمتداخلين واما ان يكونا متوافقين وهو
ان يكون بينهما موافقة بجزأ من اجزاء كالاربعة والستة فانهما متوافقان بالنصف واما
ان يكونا متباينين وهو ان لا يكون بينهما موافقة بجزء من الاجزاء كالخمس والثمانية فاذا علمت
ذلك فقد يكون الانكسار على فريقين فقط وقد يكون على ثلاث فرق وقد يكون على اربعة ولا يتجاوزها
ولكل حالة حكم اقتصر المصنف على بيان ما اذا وقع الانكسار على فريقين فقط فقال (فخذ من المائتين

الحاشية المتعلقة بقوله نصيبه في صفحة ٤٩ وسط

واحداً : وخذ من المناسبين الزائد : واضرب جميع الوفق في الموافق : واسلك بذلك اتم الطريق :

وخذ جميع العدد الباقى : واضرب في الثاني ولانك ههنا : فخذ الجزء السهم فاعلمته : واحذر هديت

ان تنفع عنه : واضرب في الاصل الذي تأصلا : واحص ما انقسم وما تحصل : واقسمه بالقسم اذا صح :

يعرف الاجم الغصيم : اقوله اذا كان الكسر على فريقين فقط وحفظت عدد الفرق الذي يباينه بها

وفوق الفرق الذي وانقته بها من فانظر في المحفوظين المتباينين فان كانا متماثلين فخذ احدهما وان

كانا متناسبين فخذ الزائد منهما وان كانا متوافقين فاضرب وفق احدهما في جميع الاخر وان كانا

بقوله وهو قوله اي ما ذكر من وقوع الكسر على أكثر من صنف واحد هو الذي ذكره الناظم رحمه الله عليه بقوله وان ترا الكسر (قوله

فانظر الفرق الذي يباينه بها من حفظه وقوله عدد رؤس الفرق الذي يوافقه بها من حفظه (قوله في المحفوظين) اي ان كان الانكسار على فريقين (قوله اوقي محفوظ الخ) اي في محفوظ ومحفوظ آخر من المحفوظات ان كان

الانكسار على أكثر من فريقين (قوله فاحوالها) اي بالنسبة التي تتحقق بين المحفوظين (قوله ان يكونا) اي المحفوظان

(قوله وهذا) اي تعبير بالتناسبين (قوله المتأخرون) اي من العراقيين (قوله وهو ان يكون الخ) اي يوجد بين

المتوافقين كسريين ويكون مخرجيه مغنيا لهما ويضاف التوافق اليه (قوله وهو ان لا يكون الخ) اي لا يكون كسريين

مخرجيه مشترك بينهما (قوله اقتصر المصنف رحمه الله عليه) وذكر الشارح رحمه الله عليه ما لم يذكره الناظم رحمه

الله عليه وأعلم ان في اذكر في الحاشية المتعلقة بقوله الناظم رحمه الله عليه (وان تكن الى آخره) من ضابطه التفصيل

غناء عما ذكره الناظم وعالمه يذكر وعما ذكره الشارح (قال بذلك) اي بالماخوذ (قالا اتم الطريق) اي اتمها

(قال فذلك) اي لما خذ وهو اما احدهما ثلثين او اكبر المتداخلين ومسطح احدهما ثلثين في الاخر او وفق

احداً المتوافقين في الآخر (قال جزء السهم) وهو العدد الذي يضرب في مبلغ المسئلة (قال هديت)

جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله (قال واحص) امر من الاحصاء وهو الضبط وما مفعوله

والمراد منه الحاصل من ضرب جزء السهم في مبلغ المسئلة (قال اذا) اي بعد العمل بالطريق

المذكور (قال يعرفه) اي يعرف هذا الطريق (قوله فاضرب وفق واحد) وخذ الحاصل

تباين فاضرب جميع احدى في جميع الاخر فال حاصل في كل حالة من الحالات الاربع هو جزء
 سهم المسئلة فاضرب في اصلها ان لم يكن عائلا وفي مبالغه بالمول ان كان عائلا يحصل التصحيح
 وهو العد الذي يصح منه قسم المسئلة فاقسمه على الورثة كما سنبينه فالمحفوظات المتماثلان كام
 خمسة اخوة لام وخمسة اعمام وخمسة عشر عمما و كام وعشرة اخوة كام وخمسة عشر عمما جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث وتصح من ثلاثين والمتناسبان كام واربعه اخوة لام واربعه
 اعمام واثني عشر عمما و سهمها اربعة ويصحبان من اربعة وعشرين والمتوافقان كام وخمسة
 عشر اخوة لام وعشرة اعمام واثني عشر عمما و كام وثلاثين اخوة لام وعشرة اعمام واثني عشر عمما والتوافق
 فيها كلها بين المحفوظين بالخمس وجزء سهمهم كل صورة منها ثلاثون وتصم من مائة وثمانين و
 المتباينان كام ثلثة اخوة لام وعين اوسنة اعمام و كام وستة اخوة لام وعين اوسنة
 اعمام وجزء سهمهم كل منها ستة وتصم من ستة وثلاثين فاقسم في كل صورة ما صحت منه المسئلة

(يطلب في اربعة صور فاصح من اربعة عشر واثني عشر واثني عشر واثني عشر)

قوله فاضرب جميع احدى في جميع الاخر (قوله فال حاصل) وهو احد المتماثلين او اكبر المتداخلين او مسطح وفق احد
 المتوافقين في الاخر اوسطح احد المتباينين في الاخر (قوله يصح منه) اي قسمة صحيحة على الورثة (قوله فالمحفوظات)
 المراد بها المحفوظات المتماثلان لان الكلام في الانكسار على الفرقين (قوله كام الخ) هذه الامثلة الثلاثة للمحفوظين
 المتماثلين واصل المسئلة في المثال الاول ستة فالواحد للام والاثنان للاخوة لام والثلثة للاعمام وتنكسر
 سهام الاخوة والاعمام على رؤسهم وتباينها فخذ جميع عد رؤسهم فحصل عندنا محفوظان خمسة خمسة وهو تماثلان
 فاحدهما جزء السهم يضرب في مبلغ المسئلة فال حاصل ثلثون تصحيم المسئلة فالخمس للام والخمس للاخوة كام لكل واحد
 منهم اثنان وخمسة عشر للاعمام لكل واحد منهم ثلاثة وتصح على ذلك تصحيح المثال الثاني والثالث (قوله جزء
 سهمها الخ) اراد بصير الشفيع ما فوق الواحد اي جزء سهمهم صور الثلاث خمسة (قوله والمتناسبان الخ)
 اي المتداخلان فالمثالان للمحفوظين المتداخلين واصل المسئلة في كل من المثالين ستة فالواحد للام
 والاثنان للاخوة والثلثة لاربعه اعمام واثني عشر عمما فانكسر السهام على الاخوة والاعمام وبين
 سهام الاخوة ورؤسهم تد اخل مردد الى التوافق بالتصيف فتأخذ وفق رؤسهم وهو اثنان وبين
 سهام اربعة اعمام ورؤسهم مباينة تأخذ جميع عد رؤسهم وهو اربعة وبين اثنى عشر عمما ورؤسهم
 تد اخل مردد الى التوافق بالثلث فتأخذ وفق رؤسهم وهو اربعة ايضا فحصل المحفوظان المتداخلان
 اثنان واربعه فاضربا اكرها في مبلغ المسئلة فال حاصل اربعة وعشرون تصحيم لكل من المسلتين فاللام
 اربعة ولكل واحد من الاخوة اثنان ولكل واحد من اعمام ثلثة ان كانوا اربعا او احدا ان كانوا اثني عشر
 (قوله جزء سهمها) اي صورتين (قوله والمتوافقان الخ) الامثلة الاربعة للمحفوظين المتوافقين واصل المسئلة في
 المثال الاول ستة فالواحد للام والاثنان للاخوة والثلثة للاعمام ولا يستقيم على الاخوة والاعمام سهامهم وهي
 تباين رؤسهم فتأخذ جميع عدلها فحصل محفوظان خمسة عشر وعشرة متوافقان بالخمس فاضربا خيرا احدى في الاخر
 فحصل ثلثون يضرب فاصل المسئلة فال حاصل مائة وثمانون تصحيم المسئلة فالثلثون للام والستون للاخوة
 لكل واحد منهم اربعة والقسمون للاعمام لكل واحد منهم تسعة ان كانوا عشرة او ثلثة ان كانوا ثلثين وعلى هذا
 القياس العمل في الامثلة الباقية (قوله فيها) اي في الصور الاربع (قوله والمتباينان الخ) واعلم ان المحفوظين في
 الصور الاربع تباينان واصل المسئلة في الصورة الاولى ستة فالواحد للام والاثنان للاخوة والثلثة للاعمام ولا يستقيم
 على كل من الاخوة والاعمام سهامهم وتباين رؤسهم فتأخذ جميع عدلها فحصل محفوظان ثلثة واثنان وهما تباينان فاضرب
 احدهما في الاخر فحصل ستة تضرب فاصل المسئلة فال حاصل ستة وثلثون تصحيم المسئلة فالستة للام واثنا عشر
 للاخوة لكل واحد منهم اربعة وثمانية عشر للعمام لكل واحد منهم تسعة وستة اعمام لكل واحد منهم ثلثة وعمل
 التصحيح في الامثلة الباقية بمثل ما ذكر (قوله كل منها) اي من الصور الاربعة

على الورثة بان تضرب جزءهم المسئلة في نصيب كل فريق من اصل المسئلة وتقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك
 الفريق يحصل نصيب كل رأس منه من جملة التصحيح وان وقع الكسر على ثلاث فرق او على اربع فرق
 فانظر ما بين كل فريق وسهامه احفظ عدد رؤس الفريق المباني ووفق رؤس الفريقين الموافق ثم انظر
 المحفوظات فان كانت كلهما متماثلة فاحداهما جزء السهم ان كانت متداخلة فأكبرهما جزء السهم
 وان كانت متباينة فاضرب بعضهما في بعض والحاصل جزء السهم ان كانت كلهما متوافقة او مختلفة فانظر
 في محفوظين منها وخذ احدهما ان تماثلوا وكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب احدهما في فرق الاخر
 ان توافقا وفي جميعه ان يتباينا ثم انظر بين ما اخذته وبين محفوظ ثالث وخذ احدهما او اكبرهما او
 الحاصل من ضرب احدهما في فرق الاخر وفي كل واحد على ما سبق قالنا اخذ ثانيا هو جزء السهم المسئلة ان كانت
 المحفوظات ثلاثة فان كانت اربعة فانظر بين ما اخذته ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ احدهما او اكبر
 او مضرب احدهما في فرق الاخر وفي كل واحد هو جزء السهم المسئلة اقر به فاسلمها كما تقدم يحصل التصحيح

(قوله بان تقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق من التصحيح فاضرب جزء السهم المضرب على اصل المسئلة في نصيب
 من اصل المسئلة فالحاصل نصيبه من التصحيح) (قوله تقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق من التصحيح فاضرب جزء السهم المضرب على اصل المسئلة في نصيب
 فاقسم الحاصل على عدد رؤس ذلك الفريق من التصحيح فاضرب جزء السهم المضرب على اصل المسئلة في نصيب
 اربع) ولا يترك الكسر على اربع بالاستقراء (قوله فانظر في) من التباين والتوافق وقد سبق وجرد عدم اعتبار التباين
 والتماثل في الحاشية المتعلقة بقول الناطم رحمه الله وان تكن اه تذكر (قوله عدد رؤس الفريق) اي جميع عدد الرؤس
 (قوله فاضرب الجزء) اي ضرب واحد لا عدة في جميع الثاني ثم الحاصل في جميع الثالث فالحاصل الثاني في جزء السهم
 ان كان الكسر على ثلاث فرق اما اذا كان الكسر على اربع فرق فاضرب الحاصل الثاني في جميع الرابع فالحاصل الثالث
 جزء السهم (قوله ان كانت كلهما متوافقة الخ) وكلمة انه ذكر في الشرط امران وفي الامور اربعة فلا بد ان ترتب كل من امر
 اربعة على كل من امرين ولكن لا يمكن ان يترتب الامران الاوكان والرابع من الجزء على الاو الاول من الشروط لاتب
 المحفوظات كلها اذا كانت متوافقة لا يكون بين المحفوظين منها تماثل ولا تداخل ولا تباين ولا يصح ان يقال في
 احدهما ان تماثلا وكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب احدهما في جميعه ان يتباينا ثم ترتب هذه الامور
 الثلاثة من الجزء فيما تكون المحفوظات كلها متوافقة بين المأخوذ الحاصل من ضرب ونواحيهما في الاخر المحفوظ
 الثالث لا بين المحفوظين بخلاف ما اذا كانت المحفوظات كلها مختلفة فانه يمكن ترتيب تلك الامور الثلاثة
 والامر الثالث بين المحفوظين وبين المأخوذ والمحفوظ الثالث ايضا الاولي ان يفريق بين حكم المحفوظات المتوافقة
 والمختلفة بان يقال ان كانت كلهما متوافقة فخذ سطح احدهما في فرق الاخر ثم انظر بين ما اخذته وبين محفوظ ثالث فخذ
 الخ وان كانت كلها مختلفة فانظر في محفوظين منها وخذ الخ واتصن الضوابط للتصحيح ما ذكر في الحاشية المتعلقة
 بقول الناطم رحمه الله عليه (وان تكن) تذكر (قوله ما اخذته) اي احدهما الثاني او اكبر المتأخذين اوسط
 وفق احدهما متوافقين في الاخر اوسط احدهما متباينين في الاخر (قوله فخذ) اي ان تماثل المأخوذ الاول والمحفوظ الثالث
 (قوله وكبرهما) اي ان تداخل المأخوذ الاول والمحفوظ الثالث (قوله والحاصل الخ) اي ان توافق المأخوذ الاول والمحفوظ
 الثالث (قوله اوفي كل واحد) اي ان يتباين المأخوذ الاول والمحفوظ الثالث (قوله على ما سبق) اي في المحفوظين (قوله وخذ
 احدهما) اي ان تماثل المأخوذ الثاني والمحفوظ الرابع (قوله وكبرهما) اي ان تداخل المأخوذ الثاني والمحفوظ الرابع (قوله
 او مضرب احدهما في فرق الاخر) اي ان توافق المأخوذ الثاني والمحفوظ الرابع (قوله وفي كل واحد) اي ان يتباين المأخوذ الثاني والمحفوظ
 الرابع (قوله فهو) اي المأخوذ الثالث (قوله فاضرب) اي المأخوذ ثانيا ان كان الكسر على ثلاث فرق او المأخوذ

فلو خلف خمس جذات وخمسة أخوة لأم وخمسة أعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل وتصح من
ثلاثين أو خلف خمسة أخوة لأم وعشر حبات وعشرين عمًا فجزء سهمها عشر من التداخل
وتصح من مائة وعشرين أو خلف عشر حبات وخمسة عشر أخوة لأم وخمسة وعشرين عمًا
فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق بين الرؤس بالخمس وتصم من تسعين مائة ولو خلف جذتين
وثلاث أخوة لأم وخمسة أعمام وجذتين وستة أخوة لأم وخمسة عشر عمًا فجزء سهم كل من
الصورتين ثلثون لتباين المحفوظات وتصم من مائة وثمانين ولو خلف أربع زوجات وثمان جذات وستة
عشر أخوة لأم وأربعة أعمام فاصلها اثنا عشر وقع الكسر فيها على أربع فرق وجزء سهمها أربعة تماثل

ثالثا ان كان الكسر على أربع فرق (قوله ولو خلف الخ) ذكر السطح رحمة الله عليه صور ثمانية تصح في الكسر على الكثر من
فريقين منها السادسة والسابعة لما فيه لا كسر على أربع فرق واليواق لما فيه على ثلث ومنها الأولى والسادسة لما
فيه التماثل والثانية للتداخل والثالثة للتوافق واليواق للبيان بقوله ولو خلف الخ هو الصورة الأولى واصل
المسئلة فيها من ستة فالواحد للجذات والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام فانكسرت سهام كل فريق عليه
وهي سهامه رؤسهم تباين فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فحصلت المحفوظات الثلاثة خمسة خمسة خمسة
مماثلة فاخذها تضرب في اصل المسئلة فالحاصل ثلثون تصح في المسئلة منها خمس الجذات لكل واحدة منهم واحد
عشرة للأخوة لكل واحد منهم اثنان وخمسة عشر للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله فجزء سهمها) أي الصورة الأولى
(قوله للتماثل) أي التماثل المحفوظات كلها (قوله ولو خلف خمسة أخوة الخ) هذا هو الصورة الثانية واصل المسئلة فيها
ستة فالتلث اثنان للأخوة والسدس الواحد للجذات والباقي ثلثة للأعمام فانكسرت سهام كل فريق عليه
فهي رؤسهم فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فحصلت محفظات خمسة وعشرة وعشرون كلها متداخلة فأكثرها عشرون
تضرب في اصل المسئلة فالحاصل مائة وعشرون تصح في المسئلة فاربعون للأخوة لكل واحد منهم ثمانية والعشرون
للجذات لكل واحد منهم اثنان والستون للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله فجزء سهمها) أي الصورة الثانية
(قوله للتداخل) أي التداخل المحفوظات كلها (قوله ولو خلف عشر حبات الخ) هذا هو الصورة الثالثة واصل المسئلة فيها من
ستة فالواحد للجذات والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام لا يستقيم سهام كل فريق على عدد رؤسهم وهو يباين سهامه
فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فالمحفوظات خمسة عشر خمسة وعشرون وعشرون كلها متوافقة بالخمس فضرنا وفق
عشرة وهو اثنان في خمسة عشر فالاصل ثلثون توافق خمسة وعشرين بالخمس فضرنا فخر واحد في الآخر بالمبلغ مائة وخمسون
تضرب في اصل المسئلة فالحاصل تسعمائة تصح في المسئلة فالثلث ثلث مائة للأخوة لكل واحد منهم عشرة والسدس مائة
وخمسون للجذات لكل واحد منهم خمسة عشر والباقي اربع مائة وخمسون للأعمام لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله فجزء
سهمها) أي الصورة الثالثة (قوله للتوافق) أي توافق المحفوظات كلها (قوله ولو خلف جذتين الخ) هذا هو الصورة الرابعة
واصل المسئلة من ستة فالواحد للجذتين والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام لا يستقيم سهام كل فريق على رؤسهم
وهي تباين سهامه فاخذنا جميع عدد رؤس كل فريق فالمحفوظات اثنان وثلث وخمسة منباعدة فضرنا الاثني
في ثلث والحاصل في خمسة والحاصل في اصل المسئلة فالمبلغ مائة وثمانون تصم منها المسئلة فالثلثون للجذتين لكل واحد
منهن خمسة عشر والستون للأخوة لكل واحد منهم عشرة والتسعون للأعمام لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله وجذتين الخ)
هذا هو الصورة الخامسة واصل المسئلة فيها من ستة فالواحد للجذتين والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام فانكسرت
سهام كل فريق على رؤسهم سهام الجذتين تباين رؤسهما فاخذ جميع عدد رؤسهم وأخوة توافق رؤسهم بالتصاف فاخذنا
نصف عدد رؤسهم وسهام الأعمام توافق رؤسهم بالثلث فاخذنا ثلث عدد رؤسهم فالمحفوظات لثلاثة اثنان وثلثة و
خمسة فضرنا الاثني في ثلثة والحاصل في خمسة والحاصل في اصل المسئلة فالمبلغ مائة وثمانون تصح في المسئلة

هذا المثالية المتعلقة بقوله ثانيا ان كان الكسر على أربع فرق واليواق لما فيه على ثلث ومنها الأولى والسادسة لما فيه التماثل والثانية للتداخل والثالثة للتوافق واليواق للبيان بقوله ولو خلف الخ هو الصورة الأولى واصل المسئلة فيها من ستة فالواحد للجذات والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام فانكسرت سهام كل فريق عليه وهي رؤسهم فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فحصلت المحفوظات الثلاثة خمسة خمسة خمسة مماثلة فاخذها تضرب في اصل المسئلة فالحاصل ثلثون تصح في المسئلة منها خمس الجذات لكل واحدة منهم واحد عشرة للأخوة لكل واحد منهم اثنان وخمسة عشر للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله فجزء سهمها) أي الصورة الأولى (قوله للتماثل) أي التماثل المحفوظات كلها (قوله ولو خلف خمسة أخوة الخ) هذا هو الصورة الثانية واصل المسئلة فيها ستة فالتلث اثنان للأخوة والسدس الواحد للجذات والباقي ثلثة للأعمام فانكسرت سهام كل فريق عليه فهي رؤسهم فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فحصلت محفظات خمسة وعشرة وعشرون كلها متداخلة فأكثرها عشرون تضرب في اصل المسئلة فالحاصل مائة وعشرون تصح في المسئلة فاربعون للأخوة لكل واحد منهم ثمانية والعشرون للجذات لكل واحد منهم اثنان والستون للأعمام لكل واحد منهم ثلاثة (قوله فجزء سهمها) أي الصورة الثانية (قوله للتداخل) أي التداخل المحفوظات كلها (قوله ولو خلف عشر حبات الخ) هذا هو الصورة الثالثة واصل المسئلة فيها من ستة فالواحد للجذات والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام لا يستقيم سهام كل فريق على عدد رؤسهم وهو يباين سهامه فاخذ جميع عدد رؤس كل فريق فالمحفوظات خمسة عشر خمسة وعشرون وعشرون كلها متوافقة بالخمس فضرنا وفق عشرة وهو اثنان في خمسة عشر فالاصل ثلثون توافق خمسة وعشرين بالخمس فضرنا فخر واحد في الآخر بالمبلغ مائة وخمسون تضرب في اصل المسئلة فالحاصل تسعمائة تصح في المسئلة فالثلث ثلث مائة للأخوة لكل واحد منهم عشرة والسدس مائة وخمسون للجذات لكل واحد منهم خمسة عشر والباقي اربع مائة وخمسون للأعمام لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله فجزء سهمها) أي الصورة الثالثة (قوله للتوافق) أي توافق المحفوظات كلها (قوله ولو خلف جذتين الخ) هذا هو الصورة الرابعة واصل المسئلة من ستة فالواحد للجذتين والاثنان للأخوة والثلاثة للأعمام لا يستقيم سهام كل فريق على رؤسهم سهام الجذتين تباين رؤسهما فاخذ جميع عدد رؤسهم وأخوة توافق رؤسهم بالتصاف فاخذنا نصف عدد رؤسهم وسهام الأعمام توافق رؤسهم بالثلث فاخذنا ثلث عدد رؤسهم فالمحفوظات لثلاثة اثنان وثلثة وخمسة فضرنا الاثني في ثلثة والحاصل في خمسة والحاصل في اصل المسئلة فالمبلغ مائة وثمانون تصح في المسئلة

المحفوظات وتقسم من ثمانية واربعين وتو خلف زوجتين وست جدات وعشرة اخوة لام وسبعة اعمام
 كان جزءهم امائتين وعشرة لتبائن المحفوظات وصحت من الفين خمس مائة وعشرين وان خلف
 اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجدا فاصلها اربعة وعشرين وتعو الى سبعة وعشرين و
 جزءهم امائتا واربعون وتقسم من ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانين تقسيمه للجزء بضم الجيم
 هو الآخر ويخو في الزاء الشكوز والضم الحذر بالحاء المهملة والذال المعجمة الاحتراز والزيغ بالزاء
 واخره غين معجمة هو الميل والاحصاء الضبط والضم هنا الجمع والقسم بفتح القاف مصدر قسم و
 بكسر القاف النصيب كلامه يحتملها والاضطرار للفتح والاعجم الذي لا يفهم عن مقصوده ولا يبينه
 والفصيح ضده وغالب ذلك حشو قال (هذه من الحاصل) ياتي على مثالين العمل من غير تطويل
 ولا اعتساف فاقع بما بين فهو كافي اقول الجمل بفتح الميم جمع جمل يسكونها اي هذا جمل من الحساب
 مجردة عن المثال ياتي بها العمل على الصفة المطلوبة من غير تطويل في العبارة ولا ارتكاب غير طريق
 العمل والمثال الصفة التي تصف المراد والتطويل هنا ضد الاختصار والاعتساف بكسر الهمزة هو الاخذ بالغير الطريق واقع من
 القناعة وهي الرضاء بالقسم والمأخوذ من فوج فهو قنع وقانع وقنوع وقنيع وبين مضموم
 الاول مكسورا الثاني مشددا بمعنى لما لم يسم فاعله اي وضع الكافي المعنى عن غير والبيتان كلاهما حشو

فالثاني الزوجتين لكل واحدة منهما خمسة عشر الستون للاقوة لكل واحد منهما عشرة والتسعون للاعمام لكل واحد منهم
 ستة (قوله الزوجتين) هو الزوجان والفاصلة قوله لو خلف اربع زوجات (قوله الستون) هو الستون والفاصلة قوله لو خلف اربع زوجات
 عشرة والثلاثة للزوجات والاثنتان للجدات والاربعة للاخوة والثلثة للاعمام فانكسر سهمام كل فريق باني ثمة سهمام
 الزوجات والاعمام تبارك رؤسهم فاخذنا جميع رؤسهم وسهمام جدات قواق رؤسهم بالنصف فاخذنا نصف
 عد رؤسهم وسهمام الاخوة قواق رؤسهم بالربع فاخذنا ربع رؤسهم فالمحفوظات اربعة اربعة اربعة
 اربعة كلها مقبالة فيضرب حدها في اصل المسئلة فالخاص ثمانية واربعون تصير المسئلة فلكل واحد من الزوجات والاعمام
 اثنا عشر تستقيم على رؤسهم والجدات ثمانية لكل واحدة منهم واحد للاخوة ستة عشر لكل واحد منهم احد (قوله جزء
 سهمام) اي الصورة الساسية (قوله لو خلف زوجتين الخ) هذه هي الصورة الساسية واصل المسئلة فيها من اثني عشر
 والثلاثة لكل واحد من الزوجتين والاعمام والاثنتان للجدات والاربعة للاخوة ولا تستقيم سهمام كل فريق على رؤسهم وتبائن
 سهمام الزوجتين والاعمام رؤسهم فاخذنا جميع رؤسهم وقواق سهمام الاخوة والجدات رؤسهم بالنصف فاخذنا ثلث عد
 رؤسهم والمحفوظات اثنتان وسبعة وثلاثة وخمسة كلها مقبالة فضررنا الاثنين في سبعة والحاصل في ثلثة والحاصل
 في خمسة والحاصل في اصل المسئلة فالتصحيح الفان وخمس مائة وعشرون نسمة ثلثون لكل واحد من الزوجتين و
 الاعمام تستقيم على رؤسهم والجدات اربعة وعشرين لكل واحدة منهم سبعون للاخوة ثمان مائة واربعون لكل واحد منهم
 اربعة وثلاثون (قوله جزء سهمام) اي الصورة السابعة (قوله لو خلف الخ) هذه هي الصورة الثامنة وهي على سبيل الفرض اذا
 يتصور اجتماع خمس جدات واثنتان مع الجد اصل المسئلة فيها من اربعة وعشرين ثلثة منه الزوجات اربعة لكل واحد من الجد
 والجد ستة عشر للجدات فتعول الى سبعة وعشرين وثمة سهمام كل فريق سوى الجد على رؤسهم ثمانية فاما قواق
 المحفوظات اربعة وخمسة وسبعة كلها مقبالة فضررنا اربعة في خمسة والحاصل في خمسة والحاصل في اصل المسئلة فالتصحيح
 من ثلثة الالف وسبع مائة ثمانين فالتبائن العاشر اربعة وعشرين للزوجات لكل واحدة منهم مائة وخمسون للجدات ثمان مائة
 وستون لكل واحد من الجد والجدات تصيب من ينقسم عليهم بلا كسر والاثنتان العاشر الفان واثنتان واربعون
 للبيتان لكل واحد منهم ثمان مائة وعشرين (قوله جزء سهمام) اي الصورة الثامنة (قوله الخ) اي الاحكام المذكورة (قوله الخ)
 في النسبة من الاصل فاصل المسئلة وتصحيحها (قوله الخ) اي تلك الجمل (قوله الخ) اي في لا تكسر (قوله الخ) اي
 تطويل ما ياتي في العمل (قوله القناعة) وهي الرضاء باليسير من العطا

هذه الخاتمة متعلقة بصيغة ٥٢ وسطر ٤
 هذه الخاتمة متعلقة بصيغة ٥٣ وسطر ٤
 هذه الخاتمة متعلقة بصيغة ٥٤ وسطر ٤

وتطويلا

باب المناسبات

يحتاج اليهما

أقول هذا باب نوع من تصحيح المسائل لكن الذي قبله تصحيح بالنسبة إلى الميت واحد هذا تصحيح بالنسبة إلى الميتين فصاعدا فلذلك ذكره عقب المناسبة في الاصطلاح أن يموت انسان فلم تقسم تركته حتى يموت من ورثته وارثا وأكثره ميتا من نسخة لأن المسئلة الأولى تسخت بالثانية أو لأن المال ينقل فيها من وارث إلى وارث والنسخ في اللغة الإزالة أو النقل ومنه تسخت الكتب إذا نقلت ما فيه قال (وازيلت) أخر قبل القسم في تصحيح الحساب وأعرف بهما في جعله مسئلة أخرى كما قد بين التفصيل فيما قد ما في وان تكن ليست عليها تقسم في خارج إلى الوفاق بهذا حكم في فانظر فان وافقت السهام ما يتخذ هديته فقها تماما في واضربا جميعها في السابقة في ان لم يكن بينهما

(قال باب المناسبات) هي جمع من نسخة أو هذا الباب في تصحيحها وتقسيمها ثم اعلم أن التخصيص الواحد إذا ورث في المناسبة أكثر من ميت واحد فلا بد أن يجمع جميع ما يرثه من الكل والمجموع سهامه وأن تران يعين فيها أسماء الوارثين مع جهة الارث وأما في بعض المسائل فيسأل عن الميت الأول أهو ذكرا أم أنثى لأن الحكم فيها يختلف فذكرت وانوشة كما إذا مات شخص عن ابوين وبنتين ثم ماتت إحدى البنتين قبل القسمة عن في مسئلة فان كان الميت الأول أنثى فابواه أم الأم وأب الأم الميت الثاني وبنته اخت لابوين أو لأم وان كان ذكرا فابواه أم الأب وأب الأب له بنته اخت لابوين أو لأب فيختلف الحكم بالارث والحرمات والرد والتصحيح وتلقب هذه المسئلة بالأمومية لأن الأمومة أشد قال يحيى بن أكرم ما تقول فيمن مات عن ابوين وبنتين ولم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البنتين عن في المسئلة فقال يا أمير المؤمنين ان الميت الأول ذكر أم أنثى فقال له الإمامون إذا سألت عن ذكورة الميت الأول وانوشة قد عرفت الجواب فوالله قضاء البصر في قول من نوع من تصحيح المسائل أو المناسبة قسم من مطلق التصحيح الذي هو عبارة من أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث بلا كسر وفيهم مسائل التصحيح التي ذكرت فيها سبقا لأنها بالنسبة إلى ميت واحد المناسبة بالنسبة إلى أكثر منه (قوله النسخ الخ) أي المناسبة ملحوظة وتسمية المناسبة باعتبار كلا المعنيين اللغويين فالنسخ أن كان بمعنى الإزالة فالمناسبة بان المسئلة الأولى تسخت بالثانية وان كان بمعنى النقل فالمناسبة بان المال في المناسبة ينقل من وارث إلى وارث آخر (قال وان يموت الخ) حاصل هذه الآيات وهو انه ان لم يتخصص لم تقسم تركته حتى مات بعض ورثته فان لم يرثه غير الباقيين كان لهم منه كاشهم من الأول ولم يختلف قدر استحقاقهم فلا يحتاج إلى تصحيح ويكفي تصحيح واحد كما إذا مات رجل عن زوجة وأخوات ابوين ثم ماتت إحدى الأخوات أو الأخوات ولم يرثه غير الباقيين وأن ورثه غير الباقيين أو الباقيون ولم يكن ارثهم منه كاشهم من الأول واختلف قد استحقاقهم فالأصل فيه ان تصحيح مسئلة الميت الأول وتعليقها بام كل وارث من التصحيح على ما سبق ثم تعقل في مسئلة الميت الثاني كذلك فان تعاقبت سهام الميت الثاني التي حصلت له من التصحيح الأول على تصحيح مسئلته فلا حاجة إلى عمل آخر بتصحيح المسئلان من تصحيح الميت الأول كما مثل لها الشارح رحمه الله عليه بقوله (مثاله ماتت أمي وأختي) فان لم تستقم فان توافقت سهام الميت الثاني مسئلته فاضرب عن التصحيح الثاني في التصحيح الأول فالأصل تصحيح المسئلتين كما مثل لها الشارح رحمه الله عليه بقوله (مثاله) والمسئلة الأولى بماتت تزوج إلى أمي) وانما أنا فاضرب جميع الأول في الثاني فالبلغ يخرج المسئلتين ومثاله ماد كره الشارح رحمه الله عليه بقوله (وان مات الزوج فيها إلى أخوه) فان مات ثالث وهكذا قبل القسمة فالصحيح الذي صحت منه مسئلان يجعل مقام تصحيح الميت الأول التصحيح الثالث مقام الثاني في العمل ثم يعين بما عرفته وهكذا وإذا اردت ان تعرف سهام كل واحد من الورثة من تصحيح المسئلتين فاضرب سهام ورثة الميت الأول في في التصحيح الثاني على التوافق وفي جميع على التباين وسهام ورثة الميت الثاني في في سهام الميت الأول وفي جميعها فالأصل نصيب ذلك الوارث (قال فادرج إلى أخوه) أي إلى ملاحظة التوافق والتباين بين سهام الميت الثاني وتصحيحه (قال هديت الخ) جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله ر قال ان لم يكن إلزام أي وكانت مباينة فالشرط قيد لضرب جميع المسئلة

والمسئلة الاولى بحالها مات الزوج عن ستة بنين او عن ام واخوين لام واخ لاب فمسئلته في الصوتين تصح
من اصلها ستة وسهامه من الاولى ثلاثة لا تقسم على مسئلة بل توافقها بالثلاث فاضرب بثلاث مسئلة وهو
سها في مسئلة الاولى وهي ستة تصح المناصفة من اثني عشر الام من الاولى اربعة ولها سهمان ولورثة الزوج
ستة وان مات الزوج فيها عن عشرين او عن بنت وخمسة اخوة لا يوين او لاب صحت مسئلة فيها من
عشرة لكل ابن سهم وللبنات خمسة ولكل اخ سهم وسهامه اى الزوج من الاولى ثلاثة تباين عشرة
فاضرب بعشرة جميعها في الاولى تصح المناصفة من ستين لعم الاولى منها عشرة ولاها عشر ولورثة
الزوج ثلاثون فاذا اردت ان تقسم المناصفة فاضرب بها كل وارث من المسئلة الاولى في جميع المسئلة
الثانية عند مابته بالسهم صاحبها وفق الثانية عند موافقها واضرب سهام كل وارث من الثانية
في جميع سهام مورثه عند التباين وفي قسمة التوافق ففي صورة زوج وام وعم مات الزوج عن ستة بنين
تدملها تقسم من اثني عشر لوافقة المسئلة الثانية سهامها بالثلاث لامت الاولى من مسئلة السهام في دفع
الثانية وهو سهامهم اربعة ولها سهم في السهمين يحصل لهما ولكل من اولاد الزوج من الثانية سهم

تلك المسئلة الثانية في الزوج

(قوله المسئلة الاولى) اى المسئلة القربات فيها امرأة عن زوج وام وعم يكون بحالها مات الزوج الخ (قوله
في الصوتين) الاولى ان يموت الزوج عن ستة بنين والثانية ان يموت عن ام واخوين لام واخ لاب (قوله لا تقسم)
اى بلا كسر لان سهامها ثلاثة ومسئلته ستة (قوله في مسئلة الاولى) اى لامت الاولى (قوله لها) اى المسئلة الاولى
(قوله ولورثة الزوج) لان الزوج مات قبل القسمة (قوله وان مات الخ) هذا تمثيل لما يكون بين سهام المات الثاني
ومسئلته التباين وهذه صورته

هذه المسئلة من ١٢ قسم من ٩٠

هـ (قوله صحت الخ) اى في كل واحدة من الصوتين فاما في
الصورة الاولى وهي ان يموت الزوج عن عشرة بنين لان الزوج
تخصت عسلت وهم عشرة فاصل المسئلة عند رؤسهم فيكون
لكل ابن سهم وام في الصورة الثانية وهي ان يموت الزوج عن
بنت وخمسة اخوة لا يوين او لاب لان اصل المسئلة استان فبنت
واسد الواحد الاخر خمسة صورة وهو لا يستقيم عليهم ومباين
رؤسهم فيضرب عد رؤسهم في اصل المسئلة فاصل عشرة
تصير المسئلة فيكون ثبنت خمسة ولكل اخ سهم (قوله في
الاولى) اى في المسئلة الاولى هي ستة (قوله في سهامها) اى
سهام الزوج من مسئلة الاولى

زوج	ام	عم
زيد	فاطمة	بكر
٣	٢	١
في المسئلة من ٢ قسم من ١٠ بينه ما تباين السهام ٣		
بنت	خمسة اخوة لا يوين	
خديجة	٥	١٥
١٥	١٥	٦٠
الاجية	المبلغ	٦٠
فاطمة	بكر	خديجة
٢٠	١٠	١٥

وقر على ذلك ما اذا مات الزوج عن عشرة بنين (قوله فيها)
اى في المسئلة الاولى التي ذكرها بقوله ماتت امرأة عن
زوج وام وعم هـ

في ثلث سهام موروثة وهو سهم يحصل له سهم وفي صورة زوج وام وعم مات الزوج عن بنت و
خمسة اخوة تقدم انهما تقسم من ستين لمباينة سهام الثاني مسئلة فاضرب لام الاولى ستمين
في عشرة جميع الثمانية يحصل لها عشرون ولها سهمان في العشرة عشرة واضرب ابنت الميت
الثاني خمسة من مسئلة في سهامه الثلاثة فلها خمسة عشر واضرب لكل من اخوته سهمان في
الثلاثة فله ثلاثة اسهم وقس على ذلك وقد اقصى المصنف رحمه الله تعالى ولم يذكر سوى
ما اذا مات ميتان فقط لاجل التسهيل على المبتدئ لم يذكر كيفية قسمة التركات وهي المقرة المقصودة
بالذات فمن ذكرها واذلك ان التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قد ا وقسمة

طريق كيفية قسمة التركات من الورثة

مقام التصحيح الاول الميت الثالث مقام الثاني في العمل فتصح
مسئله (قد سميت ابنيه وهما الاخوة من الام الميت الاول
بكر او عمر او جعل اصل المسئلة من اثنين لكل واحد منهما واحد
فهما هذا الميت من مخرج المسئلتين ثمانية مستقيمة على
مسئله فلاحاجة الى الضرب ثم جعل الميت الرابع مقام الثاني
في العمل فتصح مسئلة وتسهي الايمان عباسا وخالدا وابنته
صفية وجعل اصل المسئلة من خمسة فلكل واحد من الابنين اثنا
وللبنت واحد ففهما هذا الميت من المبلغ اثنا عشر تباش
مسئله فتقرب في المبلغ فالمحصل ما تان واربعون مخرج
المسائل فتضرب سهام ورثة الميت الاول والثاني والثالث
في التصحيح الرابع اعني المضرع وهو خمسة وسهام ورثة الميت
الرابع في سهامه وهو اثناعشر ففصل لكل واحد من زينب وعمر
ستون ولخديجة خمسة عشر ولقبة عشرون ولطلحة خمسة
وعشرون وفصل لكل واحد من عباس وخالد اربعة وعشرون و
لصفية اثنا عشر والمجموع ما تان واربعون (قولنا لم يذكر)
وكذلك لم يذكر لناظم والشراح رحمة الله عليهم جميعا كيفية
قسمة التركة في القرائح وقسمتها بين الغرماء اما قسمتها بينهم
فما علم انها كانت دائية للديون ارقاصوة عنها ولم يتعد
الغرماء فلاحاجة الى العمل الذي ذكرناه اجد لان جميع الديون
يؤدي مكملا في الصورة الاولى والديون من التركة يدفع الى
الغرماء الواحد في الثانية فان كانت قاصوة وقعد الغرماء ففصل
دين كل واحد منهم منزلة سهام كل وارث من التصحيح المجموع
الديون منزلة التصحيح يضرب في كل غريم في جميع التركة
ان تباش التصحيح التركة او وقفا ان وافق اقم يقسم الحاصل
على جميع التصحيح على الباش او وقفا على التوافق خارج القسمة
نصيب ذلك الغرم كما اذا مات شخص ترك ثمانية وعشرين دينارا
وعليه لولده عشرون وللأخ عشرة والثالث خمسة فمجموع
الديون خمسة وثلاثون بمنزلة التصحيح وبين ثمانية وعشرين و
خمس وثلاثين توافق بالسبع ففصل ثمانية وعشرين في ثلث
وهو اربعة فالحاصل ثمانية توافق قسمناه على وفق التصحيح وهو خمسة

(قولنا لم يذكر) فتذكر صورة فيها اكثر من ميتين وهو هذا
مسئلة المسئلة من ثلث تقسم من ٢٨ ثم من ٢٣٠
زوج زيد ام هند اخ كرام بكر اخ كرام عمر
زيد المسئلة من ٢٢٠ توافق بالثلث السهام ٣
زوج حديجة ام رقية اب طلحة بنت زينب
١٥ ٢٠ ٢٥ ١٢
منه المسئلة من ٢ فاستقام السهام ٨
ابن بكر ابن عمر
بكر المسئلة من ٥ توافقا بطلحائ السهام ١٢
ابن عباس ابن خالد بنت صفية
١٣ ١٣ ١٣ ١٣
الاحد المبلغ (٢٢٠) اء
عمر حديجة رقية طلحة زينب عباس خالد صفية
١٥ ٢٠ ٢٥ ١٢ ٢٢ ٢٢ ٢٢ ٢٢
واعلم ان العمل في ان تصحيح المسئلة الاولى فتسوى الزوج فيها زيدا
والام هند والاخوة لام بكر او عمر او جعل اصل المسئلة من ستة
فالتصحيح ثلثة لزيد السهم واحد هذه الثلثة اثنان للاخوة
لام لكل واحد منهما واحد ثم اثنتي عشرة فتسوي الاب فيها طلحة كلام
رقية والبنات زينب والزوجة حديجة وجعل اصل المسئلة من
اربعة وعشرين فالثلث ثلثة لخديجة والسدر اربعة لرقية
والنصف اثنا عشر لزينب الباقي خمسة لطلحة ففهما الميت الثاني من
التصحيح الاول هو ثلثة لا تستقيم عليها ولكن توافقها مسئلة
بالثلث فتضرب ثلثها وهو ثمانية في التصحيح الاول وهو ستة
فالحاصل ثمانية واربعون مخرج المسئلتين فتضرب سهام ورثة
الميت الاول وفق التصحيح الثاني اعني المضرع وهو ثمانية
فحصل لكل واحد من هذين بكر وعمر ثمانية وسهام ورثة
الميت الثاني في قسمة سهامه هو واحد ولما لم يكن للضرب في
الواحد تأثير فلم تغير سهام رقية والضرب كانت على ما كان
قبل الضرب ثم جعل مخرج المسئلتين وهو ثمانية واربعون

طريق بيان كيفية قسمة التركات من الورثة

كالذهم والدنانير فيها طرق منها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسّم الحاصل على المسئلة يحصل نصيبه من التركة فلو مات عن ام وزوجة وعم ترك مائة دينار فالمسئلة من اثني عشر وللزوجة ثلاثة وللأم أربعة وللعم خمسة فاضرب الزوجة ثلاثة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها خمسة وعشرون ديناراً واضرب الأم أربعة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج لها ثلثة وثلثون وثلاث واضرب للعم خمسة في المائة واقسم الحاصل على المسئلة يخرج له احدى اربعون وثلثان ومنها ان تقسم التركة على المسئلة وتضرب الخارج في سهام كل وارث يحصل نصيبه ففي المثال اقسم الأم على المسئلة وهي اثنا عشر يخرج ثمانية وثلث اضربها في ثلاثة الزوجة واربعة الأم خمسة العم يحصل لكل واحد ما ذكرناه ومنها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بلك النسبة فالما تخرج حصته فنسبة ثلثة الزوجة الى المسئلة ربع ما تخذ لها ربع المائة وهو خمسة وعشرون ونسبة اربعة الأم الى المسئلة ثلث ثلثها ثلث المائة وهو ثلاثة وثلثون وثلث ونسبة خمسة العم ربع وسدس من ثلثة الزوجة خمسة وعشرون وسدسها ستة عشر وثلثان وهذا الوجه يعمل في التركة المعدومة وغيرها سواء كانت اجزائها متصلة او منفصلة متساوية القيمة او مختلفة

باب ميراث الخنثى المشكل

اقول كان ينبغي لمن وضع الترجمة ان يقول باب ميراث الخنثى المشكل المفقود والحمل فان الناظم ذكرها ايضا او يفر كل مسألة من المسائل الثلاث بيا والخنثى المشكل قسمان قسم له الزوجة

فالخارج ستة عشر لزوجها على الميت عشرة وضر بنات عشرة في اربعة فالحاصل اربعون قسمناه على ثلثي التقييم فخرج ثمانية لزوجها على الميت عشرة وكذلك ضر بنات خمسة في اربعة فالحاصل عشرين يقسم على خمسة فالخارج اربعة تودى الى من له عليه خمسة واما الثلث فهو مسالة الورثة على ادراج بعضهم عن الميراث بشئ من التركة بين اربعين فالحاصل احدى عشر وثلثي شئ من التركة فتصح المسئلة باعتبار وجوده في الورثة ثم يخرج نصيبه من التقييم ويقسم الباقي من التركة بعد ما اخذ المصالح على سهام غير المصالح من الورثة كزوج وام وولد ما فصله الزوج عن نصيبه الذي هو النصف ما عليه للزوجة من المهر فاصل المسئلة من ستة وللزوج منه ثلثة تخرج من التقييم وتقسّم التركة ما عدل المهر على ثلثة فللزوج اثنتان ولولد واحد اقولها الخ) وتضرب السهام بجمع التركة كانت بينهما وبين التقييم مباينة او في دفعها ان كان موافق ثم يقسم الحاصل على جميع التقييم ان ياتى اربعة نقد ان توافقا يخرجه عليك ان العمل الذي ذكره المثال المذكور في الطريق وهو سبل في القيان بين اثني عشر من الماد والافيد بها توافق بالربع فاعمل على هذا ان تضرب سهام كل وارث في ثلثي التركة وهو خمسة وعشرون ويقسم الحاصل على ثلثي التقييم وهو ثلثة فيحقق الاختلاف في العمل بناء على التوافق والتباين واما خارج القسمة فيختلف بها (قوله يحصل نصيبه) اي خارج القسمة نصيبه (قوله تضرب الخارج) اي خارج القسمة (قوله ففي المثال) اي المذكور في الطريق الاول (قوله اضربها) اي ثمانية وثلثا قوله يحصل لكل الخ) على ما بين في علم الحساب (قوله فلنخرج) اي للعم احدى اربعون وثلثان (قوله هذا الوجه) اي الطريق الثالث (قال باب الخ) اي هذا باب في بيان ميراث الخنثى المشكل ومن معه من الورثة لكن الاختصاص في الذكر على الخنثى كونه اصلا فيه وهو فعلي من الخنثى وهو اللين والتكسر وجمعه الخنا في كسبي وجاني الضائر لما ذكره عليه توفيق ذكره لان مدلوله شخص صفة كذا وكذا (قوله ذكورها) اي المفقود والحمل (قوله من المسائل الثلاث) اي من مسألة الخنثى المشكل والمفقود والحمل (قوله الخنثى المشكل الخ) الحاصل ان الخنثى ينزل الى الذكر والانثى جميعا وليس له شئ منها الا انه له ثقبه لا

إله النساء جميعاً قسم له ثقبه يخرج منها البول لا تشبه إله من البتين وهذا الثاني مشكل لا ينفصل
 سبباً فإذا بلغ أمكن اتصاحه والأول قد يتضح وإن كان صبيها لا شكها واتصاهما علامات من
 البول والشهوة وغيرها ومحل ذلك في بطنه كتب الفقه والغرض هو هنا كيفية إثبات المشكل وإثبات
 منعه من الورثة حال الشكالة لا يتصور أن يكون المشكل زوجاً ولا زوجة لعدم صحة مناحته ولا
 أباً ولا جداً ولا أمّاً ولا جدة لأنه لو كان واحداً ما ذكر لكل واحد منها والفرض أنه مشكل وأما الواضح
 فحكمه واضح بما سبق قال (وأن بين في مستحق المال بنتان صبيهما بين الأشكال فاقسم على الأول
 واليقيين في تحت بالقسمه والتبيين) أقول إذا مات إنسان وخلف ورثة فيهم بنتان مشكل بين
 الأشكال أي ظاهر الأشكال فيعامل معهما من الورثة بالأرض من ذكورة الخنثى وأنثوية فعلى
 كل واحد لاقل المتيقن عملاً باليقيين ويوقف الباقي إلى اتصاح حال المشكل فيعمل بحسبه وإلى أن يصطليح
 ثلوثاً عن ابن وولد خنثى مشكل فيتقدر ذكورة الخنثى يكون المال بينهما وبين الابن بالسوية لكل واحد
 تشبيه شيئاً منها (قوله وقسم له ثقبه الخ) أي ليس له شيء من إله الرجال والنساء (قوله وهذا الثاني الخ)
 حاصله أن القسم الثاني لا ينفصل مادام صبيها ويمكن اتصاحه بعد البلوغ بخلاف الأول فإنه قد يتضح صبيها وقد يتضح بعد
 البلوغ (قوله لا شكها) أو القسم الأول الثاني من الخنثى المشكل (قوله لا يتصور الخ) أي فيبصر ورثة فليخرجها
 من جهات الارث وهي البنوة والأخوة والعموة والأولاد (قوله ولا أباً الخ) حاصله أنه لو كان أباً أو جداً كان جلاً
 أو أمّاً أو جدة فكان أنثى (فلا وإن يكن الخ) وأعلم أن الخنثى خمسة أحوال أحدها أن يثبت بتقديره الأنثوية فقط
 كزوجه وشقيقة والولد الخنثى للاب وتأتيها عكسه كزوج وعم والولد الخنثى للأخ والاب وتأتيها عكسه كزوجة وأخت
 أكثر كبنات والولد الخنثى للابن وتأتيها عكسه كزوج وأم والولد الخنثى للابن وتأتيها عكسه كزوجة وأخت
 كابوين وبنت والولد الخنثى للابن فيعامل من معه من الورثة بأحوال الأولاد دون أن يعطى كل واحد من الخنثى ومن معه
 شيئاً من ورثته على تقديره وإن أخر كما صرح به ومثل هذا الشارح بقوله (وهم من كلام الناطق أيضاً الخ) فإن ورث على زوج
 التقديرين أما أن يختلف نصيب الخنثى على الذكورة والأنثوية بالزيادة والنقصان أو لا فإن لم يختلف فلا يختلف نصيب
 من معه من الورثة فيعطى كل واحد منهم نصيبهم كاملاً كما مثل له الشارح بصرح به بقوله (وعلم من مفهوم كلامه الخ) فإن
 اختلف فاما أن يختلف نصيب بعض من معه من الورثة أو يجمع فإن اختلف نصيب البعض فيعطى من اختلف نصيب
 الأقل ومن لم يختلف نصيبه نصيبه كاملاً ويوقف الباقي إلى الاتصاح أو الصلح كما مثل له الشارح رحمه الله تعالى
 ولو اختلف زوجة أو زوجة واحدة فيعطى كل واحد منهم الأقر ويوقف الباقي كما مثل له الشارح رحمه الله
 بقوله فلو ماتت عن ابن أو بنت الأصل في تقسيم مسائل الخنثى أن تصير المسائل المحتملة باعتبار ذكورة وأنثوية وتقبل
 منها وتكون من النصيبين فإن توافقا فاضرب في أحدهما في الآخر وإن تباينا فاضرب أحدهما في الآخر والحاصل
 الجامع للتصحيح حين أن لم يكن تصحيح ثالث فامكان فيعمل من الحاصل الثالث بما عرفت وهكذا قسم
 يضرب نصيب كل واحد من مسألة الذكورة في مسألة الأنثوية أو يضربها وتضرب من مسألة الأنثوية
 في مسألة الذكورة أو يضربها ويعطى كل الحاصلين للزوجة أو الصلح ويتضح لك هذا العمل من الخ
 المتعلقة بالأمثلة فذكرها الشارح رحمه الله تعالى الخ (أي خنثى من الورثة بأقوال على أشكاله غير متضمن بالذكورة
 والأنثوية) قال فاقسم إلى التركة بين الورثة والخنثى (قوله كل واحد) من الورثة والخنثى (قوله إلى أن يصطليح)
 أي إلى أن يصطليح الورثة تساوياً وتفاضلاً (قوله فلو مات الخ) وأعلم أنه قد اختلف في هذا المثال نصيب الخنثى ومن معه
 فمسألة الذكورة من اثنين لكل واحد منهما واحد مسألة الأنثوية من ثلثة الواحد للخنثى والآخران للابن وبين
 المشطين تباين فاضرب أحدهما في الآخر فيحصل ستة وهو الجامع لهما فالابن من مسألة الذكورة واحد في
 مسألة الأنثوية فالحاصل ثلثة وله من مسألة الأنثوية اثنان يضرب في مسألة الذكورة فالحاصل أربعة فيعطى
 الأول هو ثلثة ونصيب الخنثى من مسألة الذكورة واحد يضرب في مسألة الأنثوية فالحاصل ثلثة وله من مسألة

فهما نصف لما لا يتقدر انوثته يكون للحنثي الثلث وللأبن الثلثان فيقدر الحنثي انثى فيوقف نفسه
 فيأخذ الثلث فقط ويقدر ذكر فيحق الأبن فيأخذ الأبن النصف لأنه متيقن بموقوف الثلث
 الباقي بينهما حتى يتضح حال المشكل ويصطلحوا وعلم من مفهوم كلامه أنه لو لم يختلف نصيب الحنثي
 أو لم يختلف نصيب غيره من معه من الورثة يعطى نصيبه كاملاً لأنه لا أثر لوظيفه خاشعاً
 وولدهم حنثي مشكلاً كإزله السيد فرضاً لا يخالص بذكورة وانوثته للثيق الباقي ولو خلف
 بنتاً وولداً بون أو ولداً بوناً مشكلاً فللبنت النصف فرضاً وللحنثي الباقي تعصيباً لأنه ما عصبه
 بنفسه أو عصبته مع غيره ولو خلف زوجة وأماً أو ولداً بوناً مشكلاً وابناً فللزوجة الثمن وللأم السدس
 لأن فرضهما لا يختلف بذكورة الحنثي ولا بانوثته للحنثي ثلث الباقي وللأبن نصف الباقي ويوقف
 الباقي بينهما فمسألة ذكورة تصع من ثمانية وأربعين ومسألة انوثته تصع من اثنين وسبعين والجملة
 لهما مائة وأربعة وأربعون توافقاً بثلث الثمن للزوجة منها ثمانية عشر وللأم أربعة وعشرين وللحنثي
 بتقدير انوثته أربعة وثلثون وللأبن أحد خمسون بتقدير ذكورة الحنثي والموقوف بينهما سبعة عشر

الانوثه واحد نصيب في مسألة الذكورة فيحصل اثنين فيأخذ الحنثي لأنه الأول والباقي من الجميع (واحد) موقوف فان ظهرت
 ذكورة تله أو انوثته فللأبن والأصل في أصل (قوله أو يصطلحوا) أو الأبن والحنثي (قوله أو يختلف الخ) أو يعطى الواو أو لا
 لم يختلف نصيب الحنثي ولم يختلف نصيب من معه من الورثة (قوله يعطى الخ) أو كل واحد من الحنثي والغير (قوله ولو
 خلف خاشعاً) ولا يختلف في هذا المثال نصيب الحنثي ولا الشقيق فالمسألة على التقديرين من ستة الواحد للحنثي والخمس
 للشقيق (قوله ولدهم حنثي) الحنثي بدل من ولدهم (قوله لا يختلف) أو فرض الحنثي (قوله ولو خلف بنتاً الخ) وأعلم أنه لم يختلف في
 هذا المثال نصيب الحنثي ومن معه فالمسألة على التقديرين من اثنين ولكل واحد منهما واحد (قوله أو ولداً بوناً حنثي) الحنثي بدل
 من ولداً بوناً ومن ولداً ب (قوله عصبته بنفسه) على تقدير ذكورة الحنثي (قوله أو مع غير) على تقدير انوثته الحنثي
 (قوله ولو خلف الخ) ففي هذا المثال اختلف نصيب الحنثي وبعض من معه فتصع المسألة على الذكورة من ثمانية وأربعين
 للزوجة ستة والأم ثمانية وكل واحد من الأبن والحنثي سبعة عشر على الانوثه من اثنين وسبعين للزوجة تسعة
 والأم اثنا عشر والأبن أربعة وثلثون والحنثي سبعة عشر وبين التعصبات توافق مجزء من أربعة وعشرين فوق
 ثمانية وأربعون اثنان واثنين وسبعين ثلثة فضر بنا وفق أحدهما في جميع الآخر فالأصل مائة وأربعة وأربعون هو
 الجامع فلازم من مسألة الذكورة ثمانية ضربناه في فوق المسألة الانوثه نحصل أربعة وعشرين ومن مسألة الانوثه اثنان
 عشر ضربناه في فوق مسألة الذكورة حصل أربعة وعشرين فلم يختلف نصيبها فاعطى كل من الزوجين من مسألة الذكورة ستة
 ضربناها في فوق مسألة الانوثه حصل ثمانية عشر ومن مسألة الانوثه تسعة ضربناها في فوق مسألة الذكورة حصل ثمانية عشر فلم
 يختلف نصيبها أيضاً فاعطى كل من الأبن من مسألة الذكورة سبعة عشر ومن مسألة الانوثه نحصل أحد خمسون ومن
 مسألة الانوثه أربعة وثلثون ضربناها في فوق مسألة الذكورة نحصل ثمانية وستون فيأخذ الأول وهو واحد وخمسون
 والحنثي من مسألة الذكورة سبعة عشر ضربناها في فوق مسألة الانوثه حصل أحد خمسون ومن مسألة الانوثه ستة عشر
 ضربناها في مسألة الانوثه حصل أربعة وثلثون فيأخذ الأول وهو أربعة وثلثون والباقي سبعة عشر موقوف على ظهور الحال
 في الأصل (قوله ولدهم حنثي) بدل من الولد (قوله لا يختلف) أو يوجو الأبن في المسألة فيعطى للزوجة الثمن وللأم السدس
 كاملاً (قوله بينهما) أو الأبن والحنثي (قوله هما) أو للتعصبات من رها الثمانية وأربعون واثنان وسبعون (قوله لتوافقهما
 الخ) أو لأن العدل المفقى لكل واحد منهما أربعة وعشرين أيضاً في توافق إلى الكسر الذي يخرج له فيقال بينهما توافق مجزء
 من أربعة وعشرين فوق ثمانية وأربعين اثنان وهو ثلث ثمة كذلك فوق اثنين وسبعين ثلثة وهو ثلث ثمة فإذا
 ضربنا وفق أحدهما في الآخر حصل مائة وأربعة وأربعون (قوله للزوجة) أو على التقديرين (قوله منها) أو من الجامع مائة
 أربعون (قوله للأم) أو على التقديرين (قوله للحنثي الخ) أو يعطى الحنثي الأول وهو أربعة وثلثون (قوله للأبن الخ) أو يعطى الأبن الأول

وفهم من كلام الناطم ايضا انه لو كان الخنثى او غيره من الورثة يرث بتقديره لا يرث بتقدير آخر لم يعط شيئا لان
الاثر هو لا شيء فلو ترك ولدا خنثى مشكلا وعمما فتقدير ذكوره له الكل ولا شيء للعم بتقدير ان وثقه
له النصف فرضا والباقي للعم فيقدر ذكر ان في حق العم ان في حق نفسه فيعطى الخنثى النصف فيوقف
النصف الاخر بينه وبين العم لو خلفت زوجا وولدا خنثى مشكلا وعمما فللزوجة النصف والباقي للخنثى
بتقدير ذكوره لا شيء له بتقدير ان وثقه لان ثبت الاخر ساقطة فيكون الباقي للعم فلا يعطى الخنثى ولا
العم شيئا ويوقف النصف الباقي بينهما ان ظهر للخنثى ذكر او انثى اخذه او انثى اخذه العم قال (واحكم على
المفقود حكم الخنثى : ان ذكر اكان او هو انثى) اقول اذا مات انسان ذبعت ورثته مفقودا بان غاب
عن وطنه واسرطاطت غيبته بجهل حاله فلا يدعى حي هو ام ميت فاحكم على هذا المفقود بالحكم
الذي حكمت به على الخنثى وهو ان تقسيم المسال بين الحاضرين على الاقل المتيقن وذلك بان تقدم
حياته وتنظر فيها وتقدر موته وتنظر فيه فمن اخلف نصيبه بموت المفقود او حياته اعطاه قول النسيير
ومن لا يخلف نصيبه يعطاه في الحال كاملا ومن يرث بتقديره ومن لا يعطى شيئا ولا يعطى لورثة

وهو اصل جنس (قوله في حق العم) فلا يعطى العم شيئا (قوله لادخ) او ابا لابوين اولاد (قوله فيكون الباقي) اي بعد نصف الزوجة
(قوله بينهما) اي العم الخنثى (قوله لغيره) او الباقي (قالوا حكم الخ) واعلم ان المفقود من انقطع خبره بجهل حاله فلا يدعى حياته ولا
موته فالحكم في ماله ان يوقف جميعه الى ثبوت موته بالبينه او حكم القاضي بموته بالاجتهاد عند مضي من لا يثبت مثله فيه غايبا
على الاظهر ومقابل له انه لا بد في الاثبات من البينة وعلى الاظهر قيل يقدر بسبعين سنة من كذا دقة المشهور انه لا يقدر بل
المعتبر غلبة الظن واذا ثبت موته بالبينة او بحكم القاضي فورثه من كان من الورثة حيا وقت ثبوت موته ومن مات قبل موته
واما الحكم في ورثته من الغيبة فيما لم يعل من معه من الورثة باضلال احواله باعتبار حياة المفقود وموته وتجدده وعدمه وتفصيل
انه ان ورث من معه من الورثة على تقديره دون تقديره اخر من تقديره في الحياة والموت فلا يعطى شيئا كما شقيق الحاضر
والاين المفقود فان ورث على التقديرين ولم يخلف نصيبه فيعطى كاملا وان اخلف فيعطى الاقل كما شمله الشارع حيث قال
لشاله مات الى اخره وحيث قال (لو خلفت الخ) ويوقف الباقي حتى يظهر موته او حياته ثم الاصل في تعيين مساله المفقود ان يصح المسألة
الحقلة باعتبار الموت والحياة والتقدير عدة متغيرين التبعيين وتقديره نوعا واحدا في الاخر على التوافق او احدهما في الاخر على
التباين والحاصل هو الجامع لهما ان لم يكن تعيين ثالث فان كان فيعمل بين الحاصل والمالك باعترفت وهكذا تم تقريب نصيب كل
من كان له شيء من احدى المسئلتين في الاخرى فيفقها ويعطى الباقي الحاصلين له فيوقف الباقي فلو خلف زوجة وبنتين واربعة
بين حاضرين واثنا مفقودا فتقسم المسألة على الحياة من ستة وتسعين فللزوجة اثنا عشر ولكل واحد من البنين الحاضرين
والمفقود اربعة عشر ولكل واحد من البنيتين سبعة وعلى الموت من ثمانين فللزوجة عشرة ولكل واحد من البنين الحاضرين
اربعة عشر ولكل واحد من البنيتين سبعة وبين التبعيين قواني مجزؤ من ستة عشر فوق الاول ستة والثاني خمسة ففرض
نوعا واحدا في الاخر فيحصل اربعمائة وثمانون وهو الجامع لهما فاذا فرضنا ما للزوجة من احدى المسئلتين في نوعي الاخرى يحصل
مئتان فلا يخلف نصيبها فيعطى كاملا واذا فرضنا لكل واحد من البنين الحاضرين والبنيتين من مسألة الحياة في وفق
مسألة المات يحصل سبعون لكل واحد منهم خمسة وثلاثون لكل واحدة منهما واذا فرضنا ما المذكورين من مسألة المات في نوعي
مسألة الحياة تحصل اربعة وثمانون لكل واحد من البنين الحاضرين واثنان واربعون لكل واحدة منهما فاختلف نصيب كل
واحد من البنين والبنيتين فيعطى كل واحد منهم الاثر وهو سبعون لكل واحد من البنين وخمسة وثلاثون لكل واحدة
من البنيتين ويوقف الباقي وهو سبعون فان ثبت موته فمن الموقوف لكل واحد من البنين الحاضرين اربعة عشر ولكل
واحدة من البنيتين سبعة وان ثبت حياته فالباقي له (قوله في الخ) ولو قيل بان انقطع خبره بجهل حاله فلا يدعى حياته ولا موته كان
احسن لشموله من انقطع خبره في تناكسار سفينة ونحوها (قوله هذا المفقود) اي الذي مضى تصويره (قوله هو) اي الحكم على
المفقود (قوله وذلك) اي تقسيم المال على الاقل المتيقن بين الحاضرين

واقلده وتعد في علم كل واحد من الورثة اليقين ويوقف الباقي الى ظهور حال الحمل مثاله خلف زوجة حامل
 عليها بتقدير علم الحمل وانفصاله ميتا الربع ولها بتقدير انفصاله حيا كيف كان اليمن فتعطاه ويوقف
 الباقي فان ظهر الحمل ذكر او ذكر او ذكر او اناثا فالو توف كله له اولهم على عدد رؤسهم ان تحضوا ذكر او
 والا فللذكر مثل حظ الانثيين وان ظهر انثى واحدة فلها النصف وانثيين فاكثر فلها اولهن الثلثا
 والباقي لبيت المال المنتظم او يرديهن هذا كله بشرط ان يتفصل الحمل كله به حياة مستقرة فلو
 ظهر ان الحمل او ظهر ميتا او انفصل بعضه هوى فمات قبل تمام انفصاله او انفصل كله حيا حياة
 غير مستقرة لم يرث شيئا في جميع هذه الصور ووجه كعدمه فيكمل للزوجة الربع ويكون الباقي في هذه
 المسئلة لبيت المال المنتظم او لذوي حصة ولو خلف زوجة حاملا وابوين فالأبوين في حقهم

قوله (انفصاله ميتا) اي انفصاله حيا حياة غير مستقرة (قوله كيف كان) اي ذكر او كان الحمل او انثى واحدا كان او متعددا (قوله
 الباقي) اي سبعة اثمان (قوله اثم) اي ان لم تحضوا ذكر او ذكر (قوله الباقي) هو ثلثة اثمان او خمسة اخوة من اربعة وعشرين (قوله
 ويرد) على ما اتفق به المتأخرون (قوله عليهن) اي على البنات (قوله ان لا حمل) اي لا حمل (قوله يكون الباقي للمخ) لان الزوجة لا يرث عليها
 قوله (ولو خلف المخ) واعلم ان المسئلة المحتملة في هذا المثال اربعة الاولى من اربعة وعشرين لو كان الحمل ذكرا واحدا كان او متعددا
 منفردا كان اربع الاثني والثانية ايضا من اربعة وعشرين لو كان يتما واحدة منفردة عن الذكور والثالثة العايلة من سبعة
 وعشرين لو كان الحمل بنين فاكثر من غير قين عما ذكر والارابعة من اربعة اثمان انما كان بطن لم يكن الحمل او ولد الحمل ولم يرث الا اولى
 تماثل الثانية فتؤخذ احداهما وهي تدخل الرابعة فاكتفى باكبرهما (هو اربعة وعشرون) وهو وافق الثالثة بالثنت فيقرب
 ثلث احداهما في الاخرى فالبلغ ما ثمان وستة عشر جامع للمساكن الاربعة فعلى المذهب المعتمد يأخذ كل واحد من الزوجة و
 الابوين الا اقل لان نصيبهم يختلف مقدار الزوجة من كل واحدة من الاولى والثانية ثلثة تقرب في وفق الثالثة فتحصل
 سبعة وعشرون ولها من الثالثة ثلثة ايضا تقرب في وفق احدى الاوليين فتحصل اربعة وعشرون وهي الاثر فيعلم بها
 وللام من كل واحدة منها اربعة تقرب في وفق الثالثة فتحصل ستة وثلثون ولها من الثالثة اربعة ايضا تقرب في
 وفق احدى الاوليين فتحصل اثنان وثلثون فيعلم بها كالة الامر والاب من الاولى اربعة تقرب في وفق الثانية فتحصل اثنان وثلثون
 وفي وفق الثالثة فتحصل ستة وثلثون ومن الثانية خمسة تقرب في وفق الاولى فتحصل اربعون وفي وفق الثالثة ثلثة
 خمسة واربعون ومن الثالثة اربعة تقرب في وفق احدى الاوليين فتحصل اثنان وثلثون فالأقل هو اثنان وثلثون
 يعطى له ولا يقرب ما حصل لهم من كل واحدة من الثلثة الاولى في وفق الرابعة لانها داخله في احدى الاوليين فالوقوف
 من الجامع مائة وثمانية وعشرون واما ما قال الشارح رحمه الله من انه يوقف الباقي وهو ستة عشر بما هو الباقي
 من العول الذي هو سبعة وعشرون لامن الجامع فان ولد الحمل كافي لا يفي من الموقوف مائة وسبعة عشر للمولود واربعة
 لكل واحد من الابوين وثلثة للزوجة وان ولد كافي في الثانية فمنه مائة وثمانية للمولود وثلثة للزوجة واربعة للام وثلثة
 عشر للاب وان ولد كافي في الثالثة فالوقوف كله للمولود وان تحقق كفا في الرابعة فمنه ثلثون للزوجة واربعون
 للام وثمانية وخمسون للاب وهذه صورتها

المسئلة الثانية من ٢٢ والجامع ٢١٦

زوجة اب ام الحمل انثى واحدة منفردة عن الذكور

$$\frac{12}{108} \quad \frac{4}{32} \quad \frac{5}{13} \quad \frac{3}{27}$$

المسئلة الرابعة من ٢٢ والجامع ٢١٦

زوجة اب ام الحمل انتفاع بطن او ولد ولم يرث

$$\frac{1}{32} \quad \frac{2}{32} \quad \frac{1}{27}$$

المسئلة الاولى من ٢٢ والجامع ٢١٦

زوجة اب ام الحمل ذكر وسواها كان واحدا او متعددا منفردا او مع الانثى

$$\frac{13}{112} \quad \frac{4}{32} \quad \frac{4}{32} \quad \frac{3}{27}$$

المسئلة الثالثة من ٢٢ ثم قول ال ٢ والجامع ٢١٦

زوجة اب ام الحمل بنين او اكثر

$$\frac{14}{128} \quad \frac{4}{32} \quad \frac{4}{32} \quad \frac{3}{27}$$

كون الحمل من الاناث حتى يدخل عليهم العول فتقتصر نفقة هم بسببه لان مسئلة تم توليد اربعة وعشرين
الى سبعة وعشرين فتعطي الزوجة والابوان نفقة هم عائلة ويوقف الباقي وهو ستة عشر شهرا الى ظهور

الحمل

باب ميراث الغرقى

اقول كان ينبغي للبواب ان يقول لغرقى ونحوهم لانه ذكر حكم الغرقى والهدى في المحرقين ونحوهم قال زوان

يمت قوم بئنا ان غرقى: او طارت عن الجميع كالحرق: ولم يكن يعلم حال السابق: فلا تورث: فها هو ذا هو

وعدهم كانهم اجانب: فهكذا القول للسيد الصائب) اقول اذا مات متوارثان فاكثروا بدم وبغرة او

غرقا في معركة القتال او بلاد غريبة ولم يعلم عين السابق منها او منهم بان علم ان احدهما او اثنان سبق

الاخر لا بعينه ولم يعلم سبق ولا معية او علت المعية ونسبت فلا تورث واحد منهما من الاخر او من

الاخرين بلا جعلهم كانهم اجانب فيرث كل واحد منهم باقى ورثته لان شرط الارث تحقق حياة الوارث

بعد موت الموروث ولم يوجد الشرط فلومات اخوان شقيقان او الاب بغرقى وتحت هذا ولم

يعلم السابق منهما وترك احدهما زوجة وبنا وترك الاخرين وتتركاهما فلا يرث احد

الاخرين من الاخر شيئا بل تقسم تركه الاول للزوجة الثمن ولبنات النصف لهما الباقي: تقسم تركه الثاني لبنة

الثلاث وربع الباقي (فصل في زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما غرق الخمسة جميعا او ما قوامها ولم يعلم

السابق منهم ترك كل منهم فالاول للزوج زوجة اخرى بن منها والزوجة الغريبة ابن من غير فلا يرث

واحد من الزوجين ولا من الاولاد الثلاثة شيئا من الاخرين بل مال الزوج ثمنه لزوجة الحية وقبلا

لابنة منها ومال الزوجة الغريبة لولدها من غيره والكا في احد من البنين الثلاثة ستة اخاب

لامه هو ولدا للزوجة الغريبة من غير ابيهم الغرقى وباقي ماله لاجيه من ابيه قوله ولم يكن يعلم

اقول كون الحمل من اى اكثر من واحد قوله باب ميراث الغرقى) وهذا باب في بيان حكم ميراث جماعة متوارث بعضهم من

بعض وما قوامها ولم يعلم فيهم شرط الارث وهو حياة الوارث بعد موت المورث كما ان المورث قد وقع اسبائهم مع المورث فاشك

في تحقق شرط الارث كما اذا جهل السوء المعية (قال قوم) ائني تورث بعضهم من بعض (قال او طارت) اى بان طارت (قال

اجانب) اى ليس بينهم سبب من اسباب الميراث (قوله بلاد غريبة) اى اوطانهم او طاعون (قوله بان علم الخ) اى علم ان هذا القول

يصور لانفى لا ينفى واخوالهم الخمسة اربعة الاول انه يعلم ترتيب موتهم ولم يعلم بينهما الثاني انه لم يعلم من الترتيب المعية

والثالث انه علم معية اسبائهم الرابع انه يعلم ترتيب موتهم بعد موت نسب عنها وذكر اشياء حجة الله لا يبين بعولان

علم الخ والرابع فيما بعد بقوله ونسب ترك الثالث واما قوله او علت: نسبت فلا يخفى ما فيه من ان علم المعية ونسبها لا يغير

متسوياتها بل الحكم في الميراث ثلاثة الاول انه لا يرث احد من الاخر شيئا والثاني انه يوقف ثلثه في بيت سنية مستحق الحال

او اصطلاحا لانه يعلم غير موثقة (قوله يرث كل واحد الخ) وعلم ان قوله كل واحد مفعول مقدّم وقيد بانه يرثه المورث

(قوله لان) اى لا يرث بعضهم بعضا لان الخ (قوله السابق) اى بعينه (قوله تركه الاول) اى من الاول (قوله يرثه في بيت سنية) اى من

ثمانية (قوله تركه الثاني) اى من اولاد الخ (قوله الميراث في ثلثة) (قوله اى مات الخمسة بغير انفراد من هدم و

غيره معار قوله من غيره) اى من غير الزوج الغرقى (قوله فلا يرث) اى لا يرث بعض الغرقين بعضهم (قوله بين

مال الزوج الخ) والمسئلة فيه من ثمانية (قوله من غيره) اى من غير الزوج الغرقى (قوله بمال كل الخ)

والمسئلة فيه من ستة (قوله ما فيه) وهو ابن الزوج الغرقى من غير الزوجة الغريبة

حالا السابق اى لم يعلم عين السابق وكذا يوجد في بعض النسخ وخرج به ما اذا علم عينه واستمر على
 اوتسوقا نرى منه من مات بعده في لصوتين فيعلمي لو دثر من مات بعده نصيبه وثم من السابق
 في الصورة الاولى يوقف لما كثر في الصورة الثانية الى تذكر عين السابق لانه غير ما يؤمن عن ذكره
 وقوله قوم يشمل الرجال والنساء وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه القوم في الاصل الرجال والنساء
 قال جماعة لقوله تعالى لا يصخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولانساء من نساء وقوله نهي
 (وما ادرى لست اخال ادرك) اقوم الحصن ام نساء وقالوا بما دخل النساء فيه على سبيل المتبع لان
 قوم كل ينفى جال نساء وقال جماعة من اهل اللغة القوم يشمل الرجال والنساء وهو ما اراده الناطم
 رحمه الله والحمد بالذال المهملة الساكنة الفعل بفتح الدال اسم لبناء المهذوم والحق بكسر الحاء
 المهملة وفتح الراء النار والواحق الذاهب يقال ذهبت روحه اذا خرجت اى ذهبت روحه وقوله
 هكذا القول السيد الصائب شوقا (الحمد لله على التمام) هذا كثيرا تم فالله اعلم: نسأل الله

العفو عن التقصير وخيرنا نامل في مصيرنا وغفر ما كان من الذنوب: وستر ما شان من العيوب:
 اقوله لما ختم ارجوزته حمد الله سبحانه وتعالى على اتمامها كما اتممتها بالحمد وقوله تم هو ابتداء الفوقية
 من التمام اى كمل في معنى الطريقة والدوام البقاء اى هذا كثيرا تاما دائما متماثرا ثم سأل الله الكريم
 سبحانه وتعالى العفو عن التقصير في الامور وان يستره في الآخرة وان يعفله ما يوجد من الذنوب وان
 يستر واقع من العيوب العفو هو ترك الموانع صفا وكما والتقصير هو التواني في الامور والستر
 الغضبة والامل الرجاء والمصير المرجع والمراد به هنا يوم القيمة يوم يرجع الخلق فيه الى الله العفو
 الستر للذنوب جمع ذنب هو الجرم بخلاف الجرم قوله شان من الشين وهو القبح والعيوب جمع عيب فانه
 ينقب: لث منه بمنه وكرمه قال (وافضل الصلوة والتسليم: على النبي المصطفى الكريم: محمد

نبي: زاد العاقب: والاله الغدوى: لنا قب: وصحبه الاما جلالا لبرارة الصفوة الاما ثلا الاخيار)
 قوله: بركة بالصلوة والتسليم بعد حمد الله تعالى كما فعل في ابتداء الكتاب جاء قبول ما بينهما ما
 الحمد في صفة الصفوة وهي الخلوص في الكريم بفتح الكاف على الافهم ويجوز كسرها وهو نقيض التسليم
 والالام الخلق والعاقب الذي لا نبي بعده قال عليه الصلوة والسلام انا العاقب فلا نبي بعدى الى بنو

وقوله كذا يوجد في ربيع يوافق التسعة قوا ولهكن يعلم عين السابق (قوله والصوتين) الاولى ما اذا علم عينه واستمر
 على: لث نبي: ما اذا علم عينه: وس (قوله بعد) اى السابق (قوله الى تذكر) اى الى الاصطلاح (قوله قاله) اى ان اصل
 نبي: رجع: ومن النساء: في قوله: (قوله وهو ما اراده الخ) فيه ان مراد الناطم رحمة الله عليه ليس عين
 ما اذا علم عينه: لقوله: ينهل الرجال والنساء بلا علم من ذلك ذوا دة رحمة الله عليه من القوم الرجال والنساء جميعا والرجاء
 فقط: ر: ما: خذ: (قوله الى) (قوله كتاب) (قوله امل) (قوله صفا) اى لا اراض عن الذنوب (قوله
 من: نبي: و: بفتح: منه: ونسب: بفتح: جميع: منقبة: اى: صاف: حميدة: (قوله الصفوة الخ) الصفوة جمع صاف الاما
 جميع: شدة: لا حيد: جميع: خبر: قوله: ما بينهما: اى ما بين الكتاب وختمه

هاشم بنو المطلب كما قدمناه اول الكتاب الشريفهم الثمين المجتمة والراء المهمة هو الاشراف
والامجاد بالجيم جمع ما جده هو الكامل في لشرق البرهوذى لصفات المحمودة وقد كل هذا الشرح
المبارك والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ،

الباب الاول في الرد وذوى الارحام :

فيه فصول الاول في الخلاف فيما عند الحنفية والمناذلة اذا كانت الورثة اصحاب
فروض لا تستغرق فيه الباقي عليهم عليهم بنسبة فروضهم ماعد الزوجين فانه لا يردها فان لم يكن
له ورثة من الجمع على اثمم وكان له احد الزوجين وكان له احد من ذوى الارحام فماله في الاولى
او الفاضل بعد فرض الزوجية في الثانية لذوى الارحام سيا في تعريفهم عند المالكية اذا لم
يختلف ورثة من الجمع على اثمم وخلف في افروض لا يستغرق فماله او الفاضل بعد الفروض لبيت المال في
انتظم امره لا واما عندنا معاشر الشافعية فاصل المذهب كذهب المالكية والمفتي به من مذهبنا
الذي انفق به المتأخرون من الشافعية وهو المذهب انه اذا لم ينتظم امر بيت المال لكون الامام
غير ذلك لقول بالرد على اهل الفروض غير الزوجين ما فضل عن فروضهم التي منها فروض احد الزوجين
بالنسبة وسيا في كيفية فان لم يكن احد من اهل الفروض الذي يرده عليهم فماله او الفاضل بعد فرض
احد الزوجين لذوى الارحام على ما سيا في وان انتظم امر بيت المال فالمال له والرد وذوى الارحام ،

الفصل الثاني في الرد ،

(قوله ابر) وهو احد الاراد (قوله الباب الاول) واعلم انه لما تكن احكام الرد وقويث ذوى الارحام مذكرة في الرعية
فرا دشارها الشنشوى حم الله تعالى هذا الباب عليها والحقيقه شش الحواشى العثمانية مع هذا الشئ الذي لسط المادى
تكميلا للافادة (قوله فيها) اى في الرد وقويث ذوى الارحام (قوله لا تستغرق) اى جميع الماد (قوله بنسبة فروضهم اى
الى مجموعها ففى بيت دام للبنات النصف ثلاثة وللام السك واحد مجموع فروضها اربعة ونسبة الثلاثة الى الاربعة
ثلاثة ارباع ونسبة الواحد الى اربع فير عليهم الباقي بتلك النسبة فلهبت ثلاثة ارباع الباقي بطريق الرد للام
ربعة كذلك (قوله ورثة الخ) اى العصبات واصحاب الفرائض عليهم (قوله في الاولى) اى فيما لم يكن ورثة من الجمع على اثمم
قوله في الثانية) اى فيما كان له احد الزوجين (قوله لذوى الارحام) اى لانه شى لبيت المال سوء انتظم امره (قوله فماله
فيما لم يختلف ورثة من الجمع على اثمم (قوله الفاضل) اى فيما خلف في افروض (قوله انتظم) اى انتظم (قوله فماله
المذهب) اى المذهب لاصل المنقول من المتقدمين وهذا ضعيف من مذهبنا اذ المفتي به راد قوله انه اذا لم
ينتظم الخ خبره (قوله المتأخرون) هم من بعد ربيع بارعة والمتقدمون هم من قبله بعمامة وهذا بحسب اصطلاح القدم
ولا فالمتأخرون من بعد النوى الراخرة الله عليها والمتقدمون من قبلها (قوله هو المذهب) اى الحق ولا يتناقض
ان القول السابق مذهب ايضا لكونه ضعيفا (قوله اذا لم ينتظم) والمراد بالانتظام ان يترك في مصادره الشريعة
(قوله القول بالرد) جواب الشرط وكان عليه ان يقرنه بالقاء (قوله ما) معقول للرد (قوله بالنسبة) اى بنسبة فروضهم
مجموعها (قوله كيفية) اى الرد (قوله فان لم يكن احد) اى ان لم يكن احد من اهل الفروض ولا يكون يرده عليهم (قوله لذوى
الارحام) اى ان كانوا ولا يصرف في صالح المسلمين (قوله في الرد) وهو ان يرد على متدين اسلام وينقص اصل مسددة مقر
اجازة اذا راد على الفروض اتساعه اربعة الاكراه وان يوجد صنف واحد من يرده عليه ولا يكون معه من لا يرده عليه فمشتد
الرد على رؤس من يرده عليه كما اذا راد من رجل عن اثنين فمسئلة الرد من اثنين وهذا القسم هو بيتى ورثة

وهو هذا القول فهو من زيادة في نصيب الورثة ونقصان من السهام وقد قد من انه لا يراد على الزوجين
 فان لم يكن هناك احد الزوجين فان كان من يراد عليه شخص واحد كام اولادام قلنا لما لا يرادوا
 او كل من يراد عليه صنف واحد كام او جعلت فاصل المسئلة من عدد هم كالعصبة او كان من
 يراد عليه صنف واحد فاكثرت جمعت فروضهم من اصل المسئلة لتلك الفروض فالمجموع اصل المسئلة التي
 ناقطع النظر عن الباقي من اصل مسئلة تلك الفروض كأنه لم يكن وأعلم ان مسئلة الراد التي ليس فيها احد الزوجين
 كلها مقلقة من ستة وانها قد تحتاج للتصحيح وان كان هناك احد الزوجين فقله فرضه من مخرج
 فرض الزوجية فقط وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي على مسئلة من يراد عليه فان
 كان من يراد عليه شخصا واحدا وصنف واحد فاصل مسئلة الزوجية مخرج فرضية الزوجية وان كان من يراد عليه

الغنى مما قلناه عليه بقوله فان لم يكن هناك احد الزوجين الى اخر ما قال كالعصبة) وأما الثاني هو ان يجمع ستة
 او ثمانية عند عدم من لا يراد عليه مسئلة الراد مجموع سهامهم من اصل المسئلة ويصحب امثلتها في كلامه هذا القسم
 حاصل ما ذكره بقوله (او كان من يراد عليه صنف واحد فاكثرت الى اخر ما قال كأنه لم يكن) وأما الثالث هو ان يجمع صنف
 واحد من يراد عليه مع من لا يراد عليه والعمل فيه ان يجعل من يراد عليه مسئلة رده عدد الرؤوس كما كنت تجعل له مسئلة رده لو
 انفرد بمثل لا يراد عليه ثم اعطى فرض من لا يراد عليه من مخرج فرضه فان استقام الباقي بعد فرض الزوجية على مسئلة من
 يراد عليه فخرج فرض الزوجية مسئلة الراد كما مثله في مسائلنا بقوله زوجة وبنت وكزوج وام وان لم يستقم فاضرب مخرج فرض
 الزوجية في حق مسئلة من يراد عليه ان وافق الباقي بعد فرض الزوجية مسلة هم وفي مسلة ان تباين فالحاصل من الفرض
 مسئلة الراد زوج وست بنات وكزوجة وثلاث بنات وهذا القسم هو المذكور بقوله (وان كان هناك احد الزوجين الى
 اخر ما قال فرض الزوجية) الا انه لم يستوعب هذا الرابع هو ان يجمع صنفان او ثلث من يراد عليه مع من لا يراد عليه فاحل
 لمن يراد عليه مسئلة الراد ثم اعطى فرض من لا يراد عليه من مخرج فرضه فاز استقام الباقي على مسئلة من يراد عليه فخرج فرض
 الزوجية مسئلة الراد كما مثله بقوله زوجة وام وولديها وان لم يستقم فاضرب مسئلة من يراد عليه في مخرج فرض الزوجية فالبلغ
 مسئلة الراد ويصحب امثلتها في كلامه وهذا القسم هو المذكور بقوله (وان كان من يراد عليه اكثر الى اخر ما قال مسئلة الراد
 ثم اقره بنصيب من يراد عليه في اثالث الرابع يضرب سهامهم من مسلة هم في الباقي وينصب من لا يراد عليه بنصيب سهامهم
 من فرض الزوجية في مسئلة من يراد عليهم كما عرف في الحواشي المتعلقة بالامثلة التي تحق في الكتاب (قوله من السهام)
 من السهام والمواساة المسئلة (قوله انه لا يراد له) لان الراد بالرحم والرحم للزوجين من حيث الزوجية (قوله هناك)
 او المسئلة (قوله صنف واحد) اي اكثر من شخص واحد من صنف واحد (قوله فاصل المسئلة) اي اصل مسئلة الراد (قوله
 فاكثرت ولا تعاد من ثلاثة اصناف باثني عشر) (قوله فروضهم) اي فروض من يراد عليه من اصل المسئلة (قوله
 فاجمعهم) اي فاجمعهم مسئلة الراد ويصحب امثلتها (قوله كلها الخ) اي مسائل الراد التي فيها اكثر من صنف واحد
 من يراد عليه ليس فيها من لا يراد عليه مأخوذة من اصل ستة (قوله وانما الخ) اي مسائل الراد التي فيها اكثر من صنف
 من يراد عليه وليس فيها من لا يراد عليه فملاحتاج الى التعميم بالايول السابقة بحجة واضح لا م وقد يحتاج اليه بحجة وثلاثة
 اخوة لأم فاصل المسئلة من ستة ثم ترد الى ثلثة فللاخوة اثنتان يتكسرن عليهم فمست الحاجة الى التعميم بها وعدد
 رؤسهم يان سهامهم فصار عدد رؤسهم وهو ثلثة في مسئلة الراد فالحاصل ستة فللخوة ستة لكل
 واحد منهم اثنتان (قوله وان كان الخ) هذا مقابل لقوله فان لم يكن هناك احد الزوجين (قوله فقط) اي لا من
 يخرج الفروض من الراد هو اصل الخ) اي الزوج واحد من اثنين او اربعة ان كان له اولاد للزوجية
 واحد من اربعة ان لم يكن له ولد من ثمانية ان كان له ولد من اربعة ان كان له اولاد للزوجية

أكثر من صنف فاعرض على مسئلة الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم فمخرج فرض الزوجية اصل
المسئلة الرد كنزوجة وام ولديها وان لم ينقسم ضربت مسئلة من ير عليه فمخرج فرض الزوجية
لانه لا يكون الا مباحثا فابلع فهو اصل المسئلة الرد وقد تحتاج مسئلة الرد التي فيها احد الزوجين للصحيح
ايضا اذا تفرع في ذلك فاصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول اثنان كحدة واخ
لام وكزوج وام ثلاثة كام وولديها واربعة كبنت وام وكزوجة وام وولديها وخمسة كام وشقيقة

(قوله مسئلة) اي مسئلة من ير عليه التي اخذت باعتبار الرد (قوله فان انقسم) اي ايا في على مسئلة من ير عليه (قوله لانه
الخ) علة لقدمته مكتوبة اي لا يتاخر التوافق بين مسئلة من ير عليه الباقي لانه لا يكون الا مباحثا لان الباقي اما واحد
او ثلاثة او سبعة ومسئلة من ير عليه اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة كما سيأتي في الحاشية المتعلقة بقوله فاصول
مسائل الرد فالواحد والسبعة من الباقي تباين كل واحد منهما والثلاثة منه تباين الاثنين والاربعة والخمسة وتباين
الثلاثة منها فتقسم عليها فليست الثلاثة الياقية من مخرج فرض الزوجية مع ثلاثة مسئلة الرد من باب عدم
الاستقامة بل من باب الاستقامة (قوله قد تحتاج الخ) اي قد تحتاج مسائل الرد التي فيها اكثر من صنف واحد من ير عليه
من لا ير عليه الى التصحيح بالاصول السابقة كزوج وبنت وحيدة وقد تحتاج اليه كزوجة وتسع بنات وست جدات فمسئلة من
ير عليه مجموع فروضهم من اصل المسئلة وهو خمسة فاعطيت الزوجة الثمن (واحد) من مخرجه (ثمانية) والباقي بعد فرضها سبعة
لاستقيم على مسئلة من ير عليه فضررت الخمسة في مخرج فرض الزوجية وهو ثمانية فالاحصاء اربعون وهي مسئلة الرد وكان
للزوجة من مخرج فرضها واحدة فميتاه فمسئلة من ير عليه فحصلت خمسة وهي نصيبها من مسئلة الزوج والبنات من مسئلة
اربعة فميتاه في الباقي وهي سبعة فحصلت ثمانية وعشرون وهو نصيبهن منها والجدات كذلك فاحصى ميتاه تيه
فحصلت سبعة نصيبهن منها فانكسرت ميتاهم الجدد والبنات يلحقن فاجتمعوا الى تصحيح مسئلة الرد فيها م كل واحدة من
الجدات والبنات تباين رؤسهن فاعز فجميع عدد رؤسهن فحصل للحوطان تسعة وستة وهما متوافقتان بالثلث ففرضنا
ثلاث احدهما في الآخر فحصلت ثمانية عشر فميتاه في مسئلة الرد فالبلغ سبعة عشر وعشرون فتعبر المسئلة منها وكانت
للزوجة خمسة فميتاه في المقرب فالحاصل تسعون تأخذها والبنات ثمانية وعشرون فميتاه في الباقي فالبلغ خمسا
واربعة لكل واحدة فميتهن ستة ونجمون والجدات سبعة فميتاه في فصار الحاصل مائة وستة وعشرون لكل
واحدة من واحد وعشرون (قوله فيها) اي فيها من ير عليه اكثر من صنف واحد (قوله فاصول مسائل الرد)
واعلم انه لا تنفي مسائل الرد اذا كان فيها صنف واحد من ير عليه سواء كان معه من لا ير عليه او لم
يكن بل تكون بحسب عدد رؤس من ير عليه ولا تحتاج الى التصحيح بالاصول السابقة واما لو كان فيها اكثر
من صنف احدهم لم يكن فيها من لا ير عليه فاصولها من اثنين وثلاثة واربعة وخمسة فان كان فصولها من اربعة
وثمانية وستة عشر واثنين واثنين واربعين فمجموع اصول الرد تسعة ولكن لما كان الاربعة اصلا مشتركا
عد المصنف رحمة الله عليه ثمانية اصول فلهذا الاصول الثمانية قد تحتاج الى التصحيح وقد ذكرت
اقلها كلها في الكتاب الان المثال الذي ذكره بقوله وكزوج وام والذي ذكره بقوله وكزوجة وبنت
ايضا مما نحن فيه (قوله كحدة الخ) اي كل واحدة منهما السدس وهو واحد من اصل المسئلة فمجموع نصيبها
اثنان وهو مسئلة الرد (قوله وكزوج الخ) فاذا اعطينا الزوج النصف من مخرج فرضه وهو اثنان و
الواحد الباقي مستقيم على من ير عليه فالاثنان مسئلة الرد (قوله كام الخ) اي فلام السدس واحد
ولولديها الثلث اثنان من اصل المسئلة فمجموع سهميهما ثلثة وهي مسئلة الرد (قوله كبنت الخ)
فلا بنت النصف ثلثة فلام السدس واحد من اصل المسئلة فمجموع سهميهما ثلثة وهي مسئلة الرد (قوله
وكزوجة الخ) فمجموع نصيب الام وولديها من اصل المسئلة ثلثة وهي مسئلة من ير عليه واذا اخذت الزوجة
ربعا من مخرج فرضها وهو اربعة فالباقي ثلثة تستقيم على مسئلة من ير عليه فالاربعة مسئلة الرد (قوله كام شقيقة)
فمجموع نصيب الام والشقيقة من اصل المسئلة خمسة وهي مسئلة الرد

ثلاثين زوجة وبنت وستة عشر زوجة وثقيفة واخت لابن أثنان وثلاثون زوجة وبنت و
بنت ابن وأربعون زوجة وبنت وبنت ابن وجدة ،

الفصل الثالث في ذوى الأرحام

وهم كل قريب غير من تقدم من الجمع على أترامهم وهم ان كثروا يرجعون الى اربعة اصناف الاول من
ينتمى الى الميت وهم اولاد البنات والبنات الابن وان نزلوا الثاني من ينتمى اليهم الميت وهم
الاجداد والجد الساقطون وان علوا الثالث من ينتمى الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وبنات
الاخوة وبنو الاخوة للام ومن يدلى بهم وان نزلوا الرابع من ينتمى الى اجداد الميت فجداته

(قوله زوجة وبنت الخ) اذا اخذت الزوجة ثمانا من مخرج فرضها هو الثمانية فالباقى سبعة تستقيم على مسئلة البنت هي واحدة
فمسئلة الزوج ثمانية (قوله زوجة وثقيفة الخ) فمجموع نصيب الثقيفة والاخت لاب من اصل المسئلة اربعة وهي
مسئلة الرد واذا اخذت الزوجة ربعا من مخرج فرضها فالباقى ثلثة لاتستقيم على مسئلة من يرد عليه ففرضها واحد من
يرد عليه فيخرج فرض من لا يرد عليه فصار ستة عشر هي مسئلة الرد وكان للزوجة من مخرج فرضها واحد فرض بناء في مسئلة من
يرد عليه فالحاصل اربعة نصيب للزوجة من مسئلة الرد وكان للثقيفة من مسئلتها ثلثة ضرب بناها في الباقي فحصلت تسعة هي
نصيبها منها وكان للاخت للاب من مسئلتها واحد ضرب بناها في الباقي فالحاصل ثلثة نصيبها منها (قوله زوجة وبنت الخ) فمخرج
نصيب البنت وبنت الابن من اصل المسئلة اربعة وهي مسئلة من يرد عليه اذا اعطينا الزوجة ثمانا من مخرج فرضها فالباقى
سبعة لاتستقيم على مسئلة من يرد عليه ففرضها واحد من يرد عليه فيخرج فرض من لا يرد عليه فالحاصل
اثنان وثلثون وهي مسئلة الرد وكان للزوجة من مخرج فرضها واحد فرض بناء في مسئلة من يرد عليه فالحاصل
اربعة نصيبها من مسئلة الرد وكان للبنت من مسئلتها ثلثة ضرب بناها في الباقي فالحاصل واحد وعشرون
نصيبها منها وكان لبنت الابن من مسئلتها واحد ضرب بناها في الباقي فالمبلغ سبعة نصيبها منها (قوله زوجة
وبنت الخ) فمجموع سهام من يرد عليه من اصل المسئلة خمسة هي مسئلة من يرد عليه فاذا اخذت الزوجة
ثمانا من مخرج فرضها فالباقى سبعة لاتستقيم على مسئلة من يرد عليه ففرضها واحد من يرد عليه فيخرج فرض
من لا يرد عليه فالحاصل اربعون هي مسئلة الرد وكان نصيب البنت من مسئلتها ثلثة ضرب بناها في الباقي
فالحاصل واحد وعشرون نصيبها من مسئلة الرد وكان لكل واحدة من بنت الابن والجددة من مسئلتها
واحد ضرب بناها في الباقي فالحاصل سبعة لكل واحدة منهما وكان للزوجة من مخرج فرضها واحد ضرب بناها
في مسئلة من يرد عليه فالحاصل خمسة نصيبها منها (قوله غير من تقدم) اي الذي لا يكون عصبة ولا ذو
فرض (قوله من المجمع الخ) بيان لمن تقدم (قوله وان كثروا) اي من حيث الافراد (قوله من ينتمى)
اي ينتسب (قوله وان نزلوا) اي كل واحد من اولاد البنات وبنات الابن (قوله الساقطون)
صفة للاجداد والجدات بتعليب المذكور اي الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات
وقد مر تعريفهما في حواشي باب الوارثين (قوله وان علوا) اي كل واحد من الاجداد والجدات الساقطون
(قوله اولاد الخ) اي اولاد الاخوات لاب وام اولاد اذكور كانوا او اناثا (قوله
الاخوة) اي من الابوين او احدهما (قوله بهم) اي باولاد الاخوات وبنات الاخوة وبنو
الاخوة لام (قوله الرابع الخ) حاصلة ان الصنف الرابع من ينتمى الى جدي الميت وجدتيه وهم
بنات الاعمام لابوين ولاب وان نزلن والعمات والاخوال والخالات مطلقا والاعمام لام واولادهم
وان نزلت وهي كذا ،

وهم المودة للام والعمات مطلقا وبنات الاعمام مطلقا والخولة مطلقا وان تباعدوا واولادهم وان
نزلوا اذا علمت ذلك فلا خلاف عندهم ورث ذوى الارحام ان من انفرد من هؤلاء حاشيهم المال وانما يظهر
الخلاف عند الاجتماع وفي ذلك مذهب جريفيهما والمذهبين مذهبان احدهما مذهب هل التنزيل
وهو الاقيس الاصح عند الشافعية وهو مذهب الحنابلة ومحصله انه ينزل كل منهم منزلة

(قوله المودة) هو جمع عم (قوله والعمات مطلقا) اي لابوين اولادهم (قوله وبنات الاعمام مطلقا) اي لابوين اولادهم
قوله الخولة مطلقا اي لابوين اولادهم والعمات مطلقا اي لابوين اولادهم (قوله وبنات الاعمام مطلقا) اي لابوين اولادهم
اي بان يكونوا الابوين المبيت اولادهم وهكنا (قوله اولادهم الخ) اي اولاد الصنف الرابع واعلم انه لما ذكر في الصنف
الاول قوله وان نزل كل منهما وفي الثالث وان نزل كل منهما تقتل العبارة اولادها بلا واسطة وبواسطة وفي الثاني
قوله وان نزل كل منهما فتكون العبارة شاملة لهم لان علو اولادهم تشمل عبارة الصنف الرابع اولادهم فايتم التخصيص
بالذكر ويبان احكامها (قوله ذلك) اي انهم اربعة اصناف (قوله ان من انفرد) اي ذكر اكان او انش (قوله عند الاجتماع)
من صنف او اصناف (قوله في ذلك) اي في كيفية توريث ذوى الارحام عند الاجتماع (قوله جريفيهما) وهو
مذهب اهل الرجم فيسعون بين ذوى الارحام فلا فرق عندهم بين القريب البعيد الذكر والانثى فاذا وجد بنت بنت بنت بنت
خال فانما ينزلها سوية عندهم (قوله مذهبها) احدهما مذهب هل التنزيل والثاني مذهب هل القرابة ويخالف كل منهما الاخرى
من قسما الاجتماع فمذهب هل التنزيل في الاجتماع من صنف ما ذكره الصنف رخصة عليه بقوله ومحصله في اجتماع
الاصناف ما يسمي في الحاشية المتعلقة بقوله ومحصله اما مذهب هل القرابة في القسم الاول ما يذكر في الحاشية المتعلقة
بقوله متى كان اثنان فاكثرا في القسم الثاني ما سيذكره المصنف حجة الله عليه (قوله هو الاقيس) او اشد موافقة
للقياس (قوله ومحصله) قوله بانه التوفيق وسيد ائمة التحقيق ان المصنف قد ذكر بمحصل مذهب هل التنزيل ثم قال في آخر
هذا الفصل الثالث وفي كتابنا شرح الترتيب المسمى بفتح القريب الجيب ما فيه كفاية بما قد علم فحلم من كلامه ان ما ذكره ههنا من
محصل مذهبهم ليس فيه كفاية لانه ليس مستوعبا لاحكامهم بل الكفاية فيما ذكر في فتح القريب يكون مستوعبا لاحكامهم فبعضنا لا وجد
فيه آفة سائر عبارة الروضة بل غلطها وقد ذكر فيها احكامهم في الطرفين على مذهب هل التنزيل واهل القرابة ففي الطرف الاول حكم
اجتماع اثنين فاكثر من صنف احدى في الطرفين الثاني حكم اجتماع اثنين فاكثر من اصنافهم وان الحكمين المذكورين في
الطرفين متغايران وانما لما ذكر في الطرف الاول منها انه اذا اجتمع اثنان فاكثر من صنف واحد فينزل ولا ينعاء
التصنيف الثاني ويرفع في الصنف الثاني كل منهما منزلة من يدلي به بظنا بغيره فان سبق واحد الى الوارث قدم وان يعجز ووجه
البيت فان لم يسبق احدهما لم يلبس بالاستواء في تنزيل المجتمعين من ذوى الارحام ثانيا منزلة الوارث الذين يدلون بهم ثم
يقدر ان الميت خلف هؤلاء الورثة فينقسم المار به كما هم موجودون فمن يجب عنه ثم لا شيء لمز يدلي به ومن ورث منهم
قسم ما ورثه على من نزل منزلة من ذوى الارحام كانه من ذوى الارحام المنزلون نصيب الوارث من الميت لو
كان يجب ميراثهم منه لو كان ميتا الا انهم مع ثلاثة واولادهم اولادهم (قوله ومحصله) ان المصنف حجة الله عليه بقوله
اولادهم (الخ) وفي الطرفين الثاني منها انه رخصة شان فاكثر من صنفين فاكثر فينزل كل واحد من ذوى الارحام منزلة الوارث
تدلي به ثم ينظر في هؤلاء الورثة لو قدر اجتماعهم وان دفوا وشاء المثل لهم بحسب ميراثهم من الميت وان يجب بعضهم بعضا
جري في حكم ذلك في ذوى الارحام فملك نطقت بما ذكر انه ينزل ويرفع كل من ذوى الارحام في اجتماع صنف منزلة من يدلي
بظنا فان وجد فيقدم في الارث ولا ينزل في تنزيل الوارث الذي يدلي به ثم يحكم فيهم باحكم في الطرفين
فان زاد في اجتماع الاصناف في تنزيل كل منهما منزلة الوارث الذي يدلي بلا اعتبار الترتيب والتنزيل الذين اعتبر في اجتماع
صنف ثم يحكم فيهم باحكم في الطرفين الثاني وان طرقي التنزيل منزلة الوارث الذي يدلي به في قسما الاجتماع متحدة
وان الترتيب والتنزيل منزلة من يدلي به بظنا بغيره السابقة في الارث لا يوجدان في اجتماع الاصناف وان من يدلي به
الوارث الذي يدلي به منه او ان مصدره فان لا يميز اعم من الثاني في الحكم الذي ذكر في الطرفين الاول هو المذكور في قول
المصنف ومحصله وان قوله المصنف ليس بمحصل نتيجة احكامهم على مذهبهم بل محصل الحكم اجتماع الاصناف على مذهبهم واحكامهم

من يدعيه الا لا الخوا والخالات فمنزلة الام والاعمام للام والعمات فمنزلة الاب على الاربع فان سبق احد الى وراثته مطلقا وان استورا في السابق الى الوارث قد كان الميت خلف من يدعون وقسم المال والباقي بعد فرض الزوجية بينهم كأنهم موجودون فمن يجب لشيء من يدعي به ما اصاب كل واحد قسم على ما نزل منزلته كأنه مات وخلفهم الأولاد ولد الام فيقسم بين ذكورهم واناثهم بالسوية كما يأنهم مع اولاد الام لو مات وخلف اولاد اذكورا واناثا قسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين والخال والخاله للام فيقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوة لها لا فضل بينهم وعند الحنابلة وهم من المنزلة ايضا انه اذا كان الذكر والانثى من جهة واحدة

اجتمع الاصناف فلم يذكرهم على مذاهبهم كما يشيرون في كتابنا الخ وان في عبارة المصنف رحمه الله عليه اخلا لا يحق ان يقال انه اذا اجتمع اثنان فأكثر من صنف واحد فيترفع كل منهم منزلة من يدعي به بطنا بطنا فان سبق احد الى الوارث قدم مطلقا وان استورا في السابق فانه ينزل كل منهم منزلة الوارث الذي يدعي به الا الاعمام للام والعمات مطلقا فمنزلة الاب على الاربع ويقدر كالميت الخ وقد استنبهت على قوم فافتوا بغير علم ورثوا من يترفع الحجب حجوا من يترفع الميراث فصلوا واصلوا ومن اراد الاطلاع على تفصيل ذلك فليرجع الى شرحنا للفصول التي في احكام ذوى الارحام من الورثة فامل في هذا التحقيق فليعلمك لا يجد في غير هذا التعليق والله تعالى اعلم بالصواب اليه المرجع والمآب ثم اعلم انه لو تعدت جهات القرابة في ذوى الارحام فتعد بالجهات اشخاصا ويحكم بينهم بالمعنى فو يترفع الشقيق وهما بنتا ابن الشقيقة وابن بنت الشقيق ثلثا المال البنتين كونهما ذاتي القرابتين وثلثه لابن ذوى القرابة الواحد (قوله ينزل الخ) فان اردت تفصيل التنزيل الذي يشترك في قسمي الاجتماع من منزلة الوارث فاعلم ان في الصنف الاول من اصناف ذوى الارحام تنزلا واولاد البنات وان نزلت منزلة البنات واولاد بنات الابن وان نزلت منزلة بنات الابن وفي الصنف الثاني ينزل كل واحد من الاجداد الساقطين والجدات الساقطات وان علا كل واحد منهم منزلة ولده الوارث وفي الصنف الثالث تنزل بنات الاخوة مطلقا وان نزلن ونحو الاخوة لأم وان نزلوا منزلة بهم واولاد الاخوات مطلقا وان نزلت منزلة بهم وفي الصنف الرابع تنزل بنات الاعمام لابوين ولا ينزلن منزلة بهم والاعمام لأم والعمات مطلقا واولادهم وان نزلت منزلة الاب على الامع ومقابلته انهم كالعم والخال والخالات مطلقا واولادهم وان نزلت منزلة الام وآخوال الام وان نزلت وخالاتها وآخوال الاب وان علا وحالاته منزلة الجدات التي هو اخت الآخوال والخالات فان كان الجد صحيحا فيها وان كانت فاسدة فتنزل الآخوال والخالات منزلة من تنزل الجد الفاسد منزلة واعمامهم وعماتهم تنزل الجد الذي هو اخ الاعمام والعمات فان كان الجد صحيحا فيها وان كان فاسدا فنزل الاعمام والعمات منزلة من ينزل الجد الفاسد منزلة فان اشتبه عليك هذا الاخر فاستعن بهذا الشكل

ميسر
 ام هذه جدة صحيحة واخت الخالة لأم الميت -
 اب هذا جد فاسد اخ للعم والعم لأم ام الميت -
 اب هذا جد فاسد اخ للعم والعم لأم ام الميت -
 ام هذا جدة فاسدة واخت الخالة لأم اب ام ام الميت -
 لسبقه بالوارث وان كانت الاولى قومية الى الميت (قوله في الوارث) اي ذوى القرابة العصبية (قوله من الخ) اي ذوى الارحام (قوله في الميراث الخ) اي قسم جميع ثمنه ان لم يكن احدا من زوجين والباقي اذا خلف له الزوجين (قوله بينهم) اي بين من يدعون به جمع الصهير مراعاة لعنف من (قوله من) اي من هؤلاء الورثة (قوله واحد) من هؤلاء الورثة (قوله خلفهم) اي ذوى الارحام (قوله فيقسم الخ) كمنع من ان لا يكون المال بينهما انصافا مع ان الام لأم لو خلفت بنتا وبنتا فميراثها بينهما للذكر مثل حظ الانثيين (قوله كما يأنهم) فانهم يترفعون بالسوية فيما اذا مات احد من اولاد الام (قوله قسم ميراثهم الخ) لان ذكورهم يصيب انشأهم

في الحاشية المتعلقة بقوله في صفة ٤٣ وسطر ١٢ عسه الحاشية المتعلقة بقوله في صفة ٤٣ وسطر ١٢ عسه الحاشية المتعلقة بقوله في صفة ٤٣ وسطر ١٢ عسه الحاشية المتعلقة بقوله في صفة ٤٣ وسطر ١٢ عسه

يقوله ايضا في صفة ٤٣ وسطر ١٢

نصف المال للأولى ونصفه بين الآخرين أثلاثا فعندنا وانصافا عند الخابلة ابن الخ لام بنت أخ
 المال بينهما انصافا فعندنا وعند الخابلة بنت أخ لابوين بنت أخ لابن الخ لام المال للأولى والثانية
 على ستة للثالثة سهم وللأولى خمسة سهم ولأشقي للثانية ثلاثة أخوال متفرقين للخال
 من الأم السدس والخال من الابوين الباقي وسقط الآخر ثلاث حالات متفرقات للمال
 بينهم على خمسة للشقيقة ثلاثة وكل واحد من الباقيتين واحد ثلاثة أخوال متفرقين و
 ثلاث حالات كذلك للخال والخاله من الأم الثلث أثلاثا فعندنا وانصافا عند الخابلة
 والباقي للخال والخاله من الابوين كذلك عندنا وعند الخابلة ولأشقي للخال والخاله من الابوين

(قوله نصف المال الخ) قد اجتمع في هذا المثال ثلاثة من خوص الأوطام من النصف الأول لم يسبق أحدهم إلى الوارث
 فتركتهم منزلة الوارث الذي يدلي به وهو بنت الابن فكان الميت ترك يستحق أن يقسم المال
 عليها انصافا فتركتها ورثا نصف الأولى لبنتها ونصف الثانية لمن أولى بها أثلاثا لكنه غير مستقيم
 عليها فيصوب عند الرأس هو ثلثة في أصل المسئلة وهو اثنان فحصلت ستة فلبنت الأولى ثلثة
 ولبنت الأخرى واحد لأنها اثنان وعند أهل القرابة لا ينهض النصف وكل واحد من بقيتها الربع (قوله
 ونصفه) أي نصفه الآخر (قوله أثلاثا) أي للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله انصافا الخ) لأنهم لا يفضلون الذكر
 على الأنثى إذا كان من جهة واحدة في درجة واحدة (قوله ابن أخ لام الخ) هذا المثال للاجتماع من النصف الثالث
 (قوله المال بينهما الخ) قد اجتمع في هذا المثال اثنان من النصف الثالث ولم يسبق أحدهما إلى الوارث فتركتها كلاهما منزلة
 أبيه فكان الميت ترك أخوان لام فيكون المال بينهما انصافا فتركتها ورثا فخذ كل من ابنيها نصيبا به (قوله انصافا
 عند الخ) وعند أهل القرابة المال بينهما أثلاثا فتركتها بنت أخ لابوين الخ) هذا المثال للاجتماع من النصف الثالث
 (قوله المال للأولى الخ) لما تركتها كلاهما منزلة الوارث الذي يدلي به فلا يخ لام السدس فتركتها ولأشقي
 تكونه عصبة والأخ لاب محبوب بالشقيق فخذ الأولى والثالثة نصيبا بهما ولأشقي الثانية تكون ابنيها محجوبا
 وعند أهل القرابة المال كله للأولى (قوله على ستة) أي سهمهم (قوله للثالثة سهم) نصيب ابنيها (قوله خمسة سهم)
 نصيب ابنيها (قوله ثلاثة أخوال الخ) هذا المثال للاجتماع من النصف الرابع (قوله متفرقين) أي أحدهم أخ الأم لابوين و
 كليهما أخوها لاب وثالثهم أخوها لام (قوله الباقي) أي خمسة أسدس (قوله وسقط الآخر الخ) لأنه يقدر أن الأم
 خلقت ثلثة أخوة مختلفين فيكون السدس للأخ من الأم والباقي للأخ من الابوين ولأشقي للأخ من الأب
 يكونه محجوبا قال أهل القرابة المال كله للخال من الابوين (قوله ثلاث حالات الخ) هذا المثال للاجتماع
 من النصف الرابع فيقدر أن الأم خلقت ثلث أخوات متفرقات فثلث الشقيقة النصف والباقي من الأب
 السدس فكلية للثلاثين والباقي من الأم السدس فاصل المسئلة من ستة ثم تروح إلى خمسة باعتبار مجموع سهمها
 فثلث الشقيقة ثلثة وكل واحد من الباقيتين واحد وعند أهل القرابة جميع المال للخاله من الابوين (قوله
 على خمسة) أي سهمهم (قوله ثلاثة أخوال الخ) هذا المثال للاجتماع من النصف الرابع فيقدر أن الأم
 تركت أخا وأختا لابوين وأختا لأب وأختا لأم وأصل المسئلة من ثلثة وقسم من تسعة
 فثلث الشقيق أربعة وثلث الشقيقة اثنان والباقي من الأم اثنان فثلث الشقيقة النصف والباقي من الأب السدس
 محجوبا بالشقيق وعند أهل القرابة تقسم المال بين الخالة والخاله من الابوين للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله كذلك) أي
 متفرقات (قوله من الأم) فيذكر من الخالة والخاله (قوله أثلاثا فعندنا) للذكر مثل حظ الأنثيين (قوله انصافا عند الخابلة)
 لأنهم لا يفضلون الذكر على الأنثى (قوله الباقي) أي البتة (قوله كذلك عندنا) أي أثلاثا باعتبار أن للذكر مثل حظ
 الأنثيين وانصافا عندهم (قوله وعند الخابلة) وقال أهل القرابة المال كله للخاله من الابوين

ثلاث متفرقات للمال الثلاث حالات ثلاث نبات اعم من ثلث المال لثلاث الشقيق
 بالنسبة للوارث مع حجب اعم الشقيق اعم للاب بنت اخ لام مع بنت عم شقيق لولاء
 الى السدس والباقي للثانية ثلاث حالات متفرقات وثلاث علمات كذلك الثلث
 ات على خمسة والثلثان للعات كذلك وفي كتابنا شرح الترتيب ما فيه كفاية
 والله اعلم

لا تسمي الخ) هذا المثال للاجتماع من الصنف الرابع (قوله بالخالات) اي يكون القسمة فيما ترك ثلاث
 متفرقات كما تكون القسمة فيما ترك ثلاث حالات متفرقات فيقدر ان الاب خلفا خالا لابوين
 الاب واحد الام فللمشقيقة النصف وللأخت من الاب السدس تكملة للثلثين وللأخت من الام
 من يكون المسئلة من ستة ثم ترد الى خمسة باعتبار مجموع سهام من فللمشقيقة ثلثة ولكل واحدة
 ايا قيتين واحدة مذهب اهل القرابة انه جميع المال للعمة من الابوين (قوله ثلاث نبات اعم الخ) هذا
 للاجتماع من الصنف الرابع (قوله المال لبنت الشقيق وحدها) كذلك عند اهل القرابة جميع المال لبنت
 بق (قوله لسبقها) هذا بالنظر الى بنت العم لام (قوله مع حجب لام) هذا بالنظر الى حجب العم لابي (قوله
 اخ لام الخ) هذا المثال للاجتماع ذوي الارحام من صنفين وبنت اخ لام من الصنف الثالث وبنت عم
 ومن الصنف الرابع (قوله للاولى السدس الخ) تنزيلا لكاه واحدة منها منزلة الوارث الذي اولى به وعند اهل
 به جميع المال لبنت الاخ (قوله ثلاث حالات الخ) هذا المثال للاجتماع من الصنف الرابع (قوله كذلك
 تفرقات (قوله لثلاث الخالات الخ) تنزيلا للخالات منزلة الام والعات منزلة الاب فيقدر ان الميراث
 ايا واما فلام الثلث فرضا وتأخذ الخالات بحسب رهن من الام والباقي للاب وتأخذ العلمات
 ميراثهم من الاب فتصح المسئلة باصول المناصفة من خمسة عشر للخالة من الابوين ثلاثا ولكل واحدة
 خالة لاب وخالة لام واحدة كذلك للعمة لابوين ستة ولكل واحدة من العمة لاب والعمة لام اثنا عشر
 وقال اهل القرابة ثلث المال للخالة لابوين وثلثاه للعمة لابوين (قوله
 كذلك) اي على خمسة (قوله وفي كتابنا شرح الترتيب) المسمى
 بفتح القريب المجيب واسئل الله ان يجعله خالصا لوجهه
 الكريم وان ينفع به لي وجميع المسلمين واخر دعواتنا
 ان الحمد لله رب العالمين امين يارب العالمين

بالتخير

